

# كتاب الزكاة



## ﴿بَابُ: أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَتُرِدَّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا﴾

٣٧٤- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَأَدْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ؛ فَأَخِزْهُمْ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ؛ فَأَخِزْهُمْ أَنْ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ؛ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ.

### تفريغ العديد

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي معبد عن ابن عباس.  
[خ (١٣٩٥ - ١٤٥٨ - ١٤٩٦ - ٢٤٤٨ - ٤٣٤٧ - ٧٣٧١ - ٧٣٧٢) م (١٩).]

### تبويبات البخاري

بَابُ: وَجُوبُ الزَّكَاةِ.  
بَابُ: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ.  
بَابُ: أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَتُرِدَّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا.  
بَابُ: الْإِتْقَاءُ وَالْحَذَرُ مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ.  
بَابُ بَعَثُ أَبِي مُوسَى وَمُعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

## كِتَابُ الزَّكَاةِ

ذكر فيه ما اتفق عليه الشيخان من أحاديث الزكاة.

والأصل في الزكاة الكتاب والسنة والإجماع منعقد على وجوبها وفرضيتها.  
والزكاة في اللغة: النماء.

وفي الاصطلاح: نصيب مقدر شرعاً في مال معين يصرف لطائفة مخصوصة.

وفرضت الزكاة على مراحل ففرضت على سبيل الإجمال دون بيان الأنصبة بمكة في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ﴾ [المؤمنون: ٤]

وهي آية مكية وهذا قول أكثر المفسرين.

ثم بينت الأنصبة في السنة الثانية من الهجرة وهذا اختيار ابن كثير.

ولمشروعية الزكاة حكم منها:

طاعة الله ورسوله، وتزكية النفس، واكتساب الأجر، وإكمال الإيمان، وبث المودة في المجتمع، وسد حاجة المصارف الثمانية، وتزكي المال وتنميه وتطهره.

وتارك الزكاة لا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يتركها جاحداً لوجوبها فإنه يكفر لأنه مكذب لله ورسوله وإجماع المسلمين.

الثانية: أن يتركها بخلاً فهو مرتكب كبيرة يستحق التعزير ويأخذها منه الإمام.

**بَابُ: مَا جَاءَ فِي دُعَاءِ النَّبِيِّ ﷺ أَمَّتُهُ إِلَى تَوْحِيدِ اللَّهِ ﷻ.**

**غريب الحديث**

(أَطَاعُوا لَكَ): انقادوا وبادروا إلى الفعل.

(صَدَقَ): هي الزكاة.

(وَأَتَى دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ): تجنب الظلم لئلا يدعو عليك مظلوم.

(جَبَابُ): حاجز يحول دون وصولها واستجابتها.

**فقه الحديث**

قوله: (لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ). وكانت سنة عشر قبل حجة النبي ﷺ كما ذكره البخاري في أواخر المغازي، وقيل كان ذلك في أواخر سنة تسع عند منصرفه ﷺ من تبوك، ولم يزل على اليمن إلى أن قدم في عهد أبي بكر ثم توجه إلى الشام فمات بها.

واختلف هل كان معاذ والياً أم قاضياً فجزم ابن عبد البر بالثاني والغساني بالأول.

وفيه دليل على قبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ وَوُجُوبِ الْعَمَلِ بِهِ حيث أرسله مبلغاً عن الرسول ﷺ.

قوله: (إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ).

هذه توطئة للوصية ليستجمع همته لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة فلا تكون مخاطبتهم كمخاطبة الجهال من عبدة الأوثان.

وفيه التهيئ لمن يدعوهم ومعرفة حالهم إن كانوا أهل علم أو جهل أهل جدال أو تسليم.

وفيه معرفة أحوال المخاطبين ليستعد لهم بما يناسبهم من الحجة والعلم والطريقة المناسبة لمخاطبتهم.

وفيه وصية الإمام نوابه بما يحتاجون إليه. وفيه أن الإمام يبعث سعاة عدولاً أمناء ثقات علماء يأخذون الزكاة نيابة عن الفقراء.

قوله: (فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ).

فيه أن أهم ما يبدأ به ويعتنى به في التبليغ الدعوة للتوحيد لله وتصحيح العقيدة، وتحقيق شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فبذلك يصير الكافر مسلماً، والعدو ولياً.

وفيه البدء في الدعوة والتعليم بالأهم فالأهم وترتيب الأولويات ولا يعني إهمال الدعوة إلى ما دون الأهم ولا إغفال العبادات والمعاملات.

وفيه أن الكفار يدعون إلى قبل القتال.

وورد روايات في أول ما يبدأ به (فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا). وللشـيخين (فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ).

وللبخاري (فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يُوحِّدُوا اللَّهَ تَعَالَى، فَإِذَا عَرَفُوا ذَلِكَ).

والمراد بعبادة الله توحيده، وبتوحيده الشهادة له بذلك ولنبه بالرسالة.

وبدأ بهما لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء غيرهما إلا بهما.

فمن كان منهم غير موحد فالمطالبة متوجهة إليه بكل واحدة من الشهادتين على التعيين.

والصحيح أَنَّ الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ومعاقبون في الآخرة على ارتكاب المحذور وترك المأمور لكن التوحيد شرط للقبول.

والترتيب في الدعوة لا يستلزم الترتيب في الوجوب فالصلاة قدمت في الحديث على الزكاة ورتبت الأخرى عليها بالفاء ولا تسقط الزكاة بإخلاله بالصلاة، لكن فيه البدائة بالأهم فالأهم.

وفيه البدائة بشرط الصحة لا شرط الوجوب.

وتأخير الزكاة بعد الصلاة من البداية بالأهم فالأهم، ولأن الذي يقر بالتوحيد ويجحد الصلاة يكفر بذلك فيصير ماله فيثا فلا تنفعه الزكاة، ولأن الزكاة تجب على قوم دون قوم ولا تتكرر تكرار الصلاة.

قوله: (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ).

فيه دلالة على أن الوتر ليس بواجب، وكذا ركعتا الفجر، فإن بعث معاذ إلى اليمن قبل وفاة النبي ﷺ بقليل بعد الأمر بالوتر وركعتي الفجر ولم يوجبه. قوله: (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ).

أي أقروا بوجوبها والتزاموا فعلها. قوله: (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً، وَفِي رَوَايَةٍ زَكَاةً).

فيه دلالة على فرضية الزكاة وأنها قرينة الصلاة في الكتاب والسنة. كما قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]

ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بين الإقرار بالوحدانية والإقرار بالرسالة.

وإن كانوا يعتقدون ما يقتضي الإشراك أو يستلزمه، فتكون مطالبتهم بالتوحيد لنفي ما يلزم من عقائدهم.

واستدل به على أنه لا يكفي في الإسلام حتى يأتي بالشهادتين لقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله».

قوله: (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ).

أي شهدوا وانقادوا، واستدل به على أن أهل الكتاب ليسوا عارفين وإن كانوا يعبدون الله ويظهرون معرفته فهم منحرفون عن الحق. فكل كافر جاهل بربه ولو عرفوا الله لعبوده وحده وأطاعوه.

وفيه البداية بالأهم فالأهم في الدعوة والتعليم.

وفيه التلطف في الخطاب لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن النفرة.

وفيه أن الكفار لا تقبل منهم الفروع حتى يأتوا بالأصل وهو الشهادتان.

حيث دعوا أولاً إلى الإيمان ثم دعوا إلى العمل ورتب ذلك عليها بالفاء وأيضا فإن قوله فإن هم أطاعوا فأخبرهم يفهم منه أنهم لو لم يطيعوا لم يطالبوا بالفروع؛ لأنها لا تقبل منهم. ولا يعني ذلك أنهم لا يعاقبون على تركها فالنصوص دلت على معاقبتهم.

والنصوص فيها كثيرة.

وهي ثالث أركان الإسلام ودعائمه وقواعده، التي لا يتم إسلام من جحد واحدة منها ففي الصحيحين «بُني الإسلام على خمس، شهادة أن لا إله إلا الله، وأنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وإِقام الصَّلَاة، وإِيتاء الزَّكَاة، وَحَجَّ البَيْتِ، وَصَوْمَ رَمَضَانَ».

قوله: (تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ). فيه دليل أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها إما بنفسه وإما بنائبه فمن امتنع منها أخذت منه قهراً وهل هذا في جميع الأموال أم في الأموال الظاهرة فقط كالسائمة والخارج من الأرض فيبعث من يقبض الزكاة، ويوزعها على أهلها، كما كان رسول الله ﷺ.

والإمام يقبض زكاة الأموال الظاهرة، كالزروع والمواشي، وأما زكاة الأموال الباطنة كالنقود التي عند أهلها فيوزعها أهلها حسب، ولم ينقل أن الرسول ﷺ كان يبعث السعاة ليأخذوها إلا إذا جاء بها بنفسه، فيقسمها الإمام، والأفضل أن يقسمها هو بنفسه.

وفيه أن صاحب المال إذا امتنع من الزكاة أخذت منه بغير اختياره، حيث قال: "تؤخذ من أموالهم" وهذا الحكم لا خلاف فيه، لكن هل تبرأ ذمته ويجزئه في الباطن، فيه خلاف.

قوله: (عَلَى فَقَرَائِهِمْ).

فيه دليل أنه يكفي صرف الزكاة لصنف واحد ولا يلزم استيعاب الأصناف.

وفيه أن من امتنع من الزكاة أخذت من ماله بغير اختياره.

وأجمع العلماء أن مانع الزكاة تؤخذ من ماله قهراً، وإن نصب الحرب دونها قوتل اقتداءً بأبي بكر الصديق.

وفيه توصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها.

وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة ونص الفقهاء على وجوب ذلك.

وفيه إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله من أغنيائهم.

وفيه أن الفقير لا زكاة عليه.

وفيه أن الأفضل صرف الزكاة لفقراء البلد.

قوله: (فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ).

فيه أن فقراء البلد أحق بزكاة بلدهم.

دليل على أن الزكاة لا يجوز نقلها عن بلد المال.

وَهَذَا الْإِسْتِدْلَالُ لَيْسَ بِظَاهِرٍ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي فَقَرَائِهِمْ مُحْتَمَلٌ لِفُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَلِفُقَرَاءِ أَهْلِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ وَالنَّاحِيَةِ وَهَذَا الْإِحْتِمَالُ أَظْهَرُ.

واختلفوا في نقلها من بلد إلى بلد.

ف قيل لا يجوز وتجزئ وهو قول الشافعي وأحمد، لحديث الباب «فَتُرَدُّ فِي فَقَرَائِهِمْ»، وَهَذَا يَخْتَصُّ بِفُقَرَاءِ بَلَدِهِمْ وَيَحْتَمِلُ الْخُصُوصِيَّةَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لِلْأُولَوِيَّةِ وَيَحْتَمِلُ عُمُومَ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ.

وفي البخاري أن ضَمَامَ بْنَ ثَعْلَبَةَ ﷺ قَالَ

فَأَقْسِمَ فِيهِمْ أَحَدَهُمَا، وَأَيْتَنِي بِالْآخِرِ». وأما قوله: «تَوَّخَّذْ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتَرَدَّدْ عَلَى فَقَرَائِهِمْ».

فليس صريحاً في المنع، فاللفظ يعود للمسلمين جميعاً، والأقربون أولى ندباً لا وجوباً.

قوله: (فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ). أي نفائسها ففيه ترك أخذ خيار المال في الزكاة؛ لأنها لمواساة الفقراء فلا يناسب ذلك الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك.

قوله: (وَأَتَقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهَا لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ).

أي تجنب الظلم لئلا يدعوا عليك المظلوم، وفيه تنبيه على المنع من جميع أنواع الظلم ومناسبة ذكرها لئلا يتعدى في أخذ شيء زائد على الزكاة.

وأشار إلى أن أخذ الكرائم ظلم. وفيه أن على الإمام أن يعظ من ولاه النظر في أمور رعيته، ويأمره بالعدل، ويخوفه عاقبة الظلم، ويحذره وباله، والظلم محرم في كل أمة قال تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨].

وفيه بيان عظم تحريم الظلم، وأن الإمام ينبغي أن يعظ ولأته، ويأمرهم بتقوى الله، ويبالغ في نهيهم عن الظلم، ويعرفهم قبح عاقبته. وفيه دليل على أنه يحرم على الساعي أخذ كرائم المال في أداء الزكاة بل يأخذ الوسط، ويحرم على رب المال إخراج شر المال.

لِلرَّسُولِ ﷺ: «أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ، اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَائِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَى فَقَرَائِنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ نَعَمْ».

وروى أبو داود أن زياداً بعثَ عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ لِعِمْرَانَ: أَيْنَ الْمَالُ؟ قَالَ: «وَلِلْمَالِ أَرْسَلْتَنِي، أَخَذْنَاهَا مِنْ حَيْثُ كُنَّا نَأْخُذُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَوَضَعْنَاهَا حَيْثُ كُنَّا نَضَعُهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ».

ومن مقاصد الزكاة إغناء الفقراء، وفقراء ذلك البلد أولى.

فإن نقلها، ففي إجزائها قولان، وأكثر العلماء على الإجزاء؛ لأنه دفع الحق إلى مستحقه، فبرئ منه كالدين.

وقيل: يجوز نقلها، والأفضل جعلها في أهل البلد، وله نقلها إن كان هناك مصلحة راجحة؛ لأنه لا يوجد نص صريح عن رسول الله ﷺ في المنع من النقل، وهذا مذهب أبي حنيفة، وظاهر صنيع البخاري، واختاره شيخ الإسلام، وابن باز، وابن عثيمين.

لقوله ﷺ لِقَيْصَةَ: «أَقِمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ، فَنَأْمُرَ لَكَ بِهَا» [رواه مسلم].

وروى أبو عبيدة في الأموال: «أَنْ عَدِيَّ بْنِ حَاتِمٍ حَمَلَ صَدَقَاتِ قَوْمِهِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فِي أَيَّامِ الرَّدَّةِ». وقال عمرُ ﷺ: لِأَبْنِ أَبِي ذُبَابٍ وَبَعَثَهُ بَعْدَ عَامِ الرَّمَادَةِ، فَقَالَ: «اغْقِلْ عَلَيْهِمْ عَقَالَيْنِ،

الصوم والحج في هذا الحديث مع أنهما من أركان الإسلام والسري في ذلك أن الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلاً بخلاف الصوم، فإنه قد يسقط بالفدية والحج فإن الغير قد يقوم مقامه فيه، ويحتمل أنه حيثئذ لم يكن شرع.

وقال البلقيني: إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منه بشيء كحديث ابن عمر بنى الإسلام على خمس، وإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفى بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج كقوله تعالى ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ٥] في موضعين من براءة مع أن نزلها بعد فرض الصوم والحج قطعاً، وحديث ابن عمر أيضاً: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة» وغير ذلك من الأحاديث.

والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة اعتقادي وهو الشهادة وبدني وهو الصلاة ومالي وهو الزكاة فاقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها لتفرع الركنين الأخيرين عليها فإن الصوم بدني محض والحج بدني مالي، وأيضاً فكلمة الإسلام هي الأصل وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتكررها والزكاة شاقة لما في جلبة الإنسان من حب المال فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها، والله أعلم.

وَالْكَرَائِمُ جَمْعُ كَرِيْمَةٍ وَهِيَ جَامِعَةُ الْكَمَالِ الْمُؤْمِنِينَ فِي حَقِّهَا فَلَا يَجُوزُ أَخْذُهَا فِي الزَّكَاةِ إِلَّا إِذَا بَذَلَهَا مَالُكُهَا.

وفيه جواز الدعاء على الظالم بما يسوغ شرعاً؛ لأن التحذير من قبوله إقرار له، وإنما النظر أيهما أرجح: الدعاء، أم الترك؟ والذي يترجح الدعاء على من عمّ ظلمه؛ لأنه من الفساد في الأرض، وترك من ظلمك، لأنه أوفر للأجر. قوله: (حِجَابٌ).

أي ليس لها صارف يصرفها ولا مانع والمراد أنها مقبولة وإن كان عاصياً وفي المسند «دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَإِنْ كَانَ فَاجِرًا فَفُجُورُهُ عَلَى نَفْسِهِ» وحسن إسناد ابن حجر وهذا الإطلاق مقيد بالحديث الآخر أن الداعي على ثلاث مراتب إما أن يعجل له ما طلب وإما أن يدخر له أفضل منه وإما أن يدفع عنه من السوء مثله وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل: ٦٢]، بقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾ [الأنعام: ٤١] ومما استشكل هنا لماذا لم يأمرهم بالصوم والحج مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر.

أجاب بن الصلاح بأن ذلك تقصير من بعض الرواة، وتعقب بأنه يفضى إلى ارتفاع الوثوق بكثير من الأحاديث لاحتمال الزيادة والنقصان. وأجاب الكرمانى: بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ولهذا كرر في القرآن فمن ثم لم يذكر



لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين إلا للمؤلفة قلوبهم.

وفيه أن الفقير لا زكاة عليه وأن من ملك نصاباً لا يعطى من الزكاة من حيث إنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقير ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى.

وفيه أن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال. إشكال: لم يقع في هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بعث معاذ كان في آخر الأمر: أجب: بأنه اختصار من بعض الرواة.

وقيل: إن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر ولذا كرر في القرآن فمن ثم لم يذكرهما في هذا الحديث، ولذا الصلاة والزكاة إذا وجبا على المكلف لا يسقطان عنه أصلاً، بخلاف الصوم فإنه قد يسقط بالفدية والحج قد يقوم الغير مقامه فيه.

وقيل: إذا كان الكلام في بيان الأركان لم يخل الشارع منها بشيء كحديث ابن عمر: بني الإسلام على خمس، وإذا كان في الدعاء إلى الإسلام اكتفي بالأركان الثلاثة الشهادة والصلاة والزكاة ولو كان بعد وجود فرض الصوم والحج لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ٥]. في موضعين من براءة مع أن نزولها بعد فرض الصوم والحج قطعاً، والحكمة في ذلك أن الأركان الخمسة: اعتقادي وهو الشهادة، وبدني وهو

وفيه الدعاء إلى التوحيد قبل القتال، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها، وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة، وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله من أغنيائهم، وفيه أن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في فقرائهم إلى المسلمين إلا للمؤلفة قلوبهم.

وفيه أن الفقير لا زكاة عليه وأن من ملك نصاباً لا يعطى من الزكاة من حيث إنه جعل المأخوذ منه غنيا وقابله بالفقير ومن ملك النصاب فالزكاة مأخوذة منه فهو غني والغنى مانع من إعطاء الزكاة إلا من استثنى.

وفيه أن المال إذا تلف قبل التمكن من الأداء سقطت الزكاة لإضافة الصدقة إلى المال.

وفيه دليل على توصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها.

وفيه دليل على بعث السعاة لأخذ الزكاة.

وفيه دليل على إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله من أغنيائهم ولم يفرق بين كبير وصغير ولم يستثن أحداً.

وفيه دليل على أنه لا زكاة عليه.

وفيه الدعاء إلى التوحيد قبل القتال، وتوصية الإمام عامله فيما يحتاج إليه من الأحكام وغيرها، وفيه بعث السعاة لأخذ الزكاة، وقبول خبر الواحد ووجوب العمل به، وإيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله من أغنيائهم، وفيه أن الزكاة

### غريب الحديث

(أَوَاقٍ): جمع أوقية وهي أربعون درهما.

(صَدَقَةٌ): زكاة.

(ذَوْدٌ): ثلاثة إلى عشرة من الإبل.

(أَوْسُقٍ): جمع وسق وهو ستون صاعاً من

ثمر أو حب.

### فقه الحديث

قوله: (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ).

فيه اشتراط النصاب لوجوب الزكاة في الفضة وأنه خمس أواق والأوقية أربعون درهماً فيكون مقداره متناً درهماً.

وفيه دليل على عدم وجوب الزكاة إذا نقص النصاب في الخارج من الأرض والأثمان والسائمة، سواء كان النقص كثيراً أو يسيراً لظاهر قوله الخبر: «ليس فيما دون خمس أواق صدقة». والأوقية أربعون درهماً. بغير خلاف، فيكون ذلك مائتي درهم هذا مذهب الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن المنذر.

وقيل يتسامح بالنقص اليسير في الخارج من الأرض، والأثمان الذي تروج معه الدراهم والدنانير رواج الكامل، وهذا مذهب مالك وقول في مذهب أحمد.

وَالْوَرِقُ هِيَ الْفِضَّةُ.

وأما الذهب فلم يذكر في الحديث لأن غالب

الصلاة، ومالي وهو الزكاة فاقتصر في الدعاء إلى الإسلام عليها لتفرع الركنين الأخيرين عليها، فإن الصوم بدني محض والحج بدني ومالي.

وأيضاً فكلمة الإسلام هي الأصل، وهي شاقة على الكفار والصلوات شاقة لتكررها والزكاة شاقة لما في جبلة الإنسان من حب المال فإذا أذعن المرء لهذه الثلاثة كان ما سواها أسهل عليه بالنسبة إليها، والله أعلم.

### باب: زكاة الورق

٣٧٥- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ [وَفِي رِوَايَةٍ: مِنْ الْوَرِقِ] <sup>(١)</sup> صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ -وَفِي رِوَايَةٍ: مِنَ الثَّمَرِ- <sup>(٢)</sup> صَدَقَةٌ.

### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ.

[خ (١٤٠٥-١٤٤٧-١٤٥٩-١٤٨٤)، م (٩٧٩)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: مَا أَدَّى زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَزٍّ.

بَابُ: زَكَاةُ الْوَرِقِ.

بَابُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ.

بَابُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ.

(٢) وَلِئُسْلِمَ: مِنْ ثَمَرٍ -وَفِي رِوَايَةٍ: ثَمَرٍ- وَلَا حَبٍّ.

(١) أَمَّا مُسْلِمٌ فَقَرَأَهَا مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه.

إِحْدَاهُمَا: وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي هَذِهِ الْمَحْدُودَاتِ.

وَالثَّانِيَةُ: أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ.

وفيه دليل على وجوب الزكاة في الفضة، والإبل، والخارج من الأرض.

وفيه دليل على أن الزروع لا زكاة فيها حتى تبلغ خمسة أوسق وهذا النص مقيد لعموم قوله ﷺ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ».

ولم يتعرض الحديث للقدر الزائد على المحدود وقد أجمعوا في الأوساق على أنه لا وقص فيها، وأما الفضة فقال الجمهور لا وقص فيها ولا وقص إلا في السائمة.

وأجمع العلماء على اشتراط الحول في الماشية والنقد دون المعشرات مما أخرجه الأرض فيؤتي حقه يوم حصاده.

### ﴿بَابُ: الْعُشْرُ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي﴾

٣٧٦- (عَنْ لَبْنٍ عُمَرَ رضي الله عنه)<sup>(١)</sup>، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ (أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا) الْعُشْرُ، وَمَا سَقِيَ بِالتَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ.

#### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ. [خ (١٤٨٣)].

تصرفهم كان في الفضة، وقد جاء ما يبين مقداره بِعِشْرِينَ مِثْقَالًا وَأَجْمَعَ مَنْ يُعْتَدُّ بِهِ عَلَى ذَلِكَ. قوله: (وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُونِ الْإِبِلِ صَدَقَةً).

فيه اشتراط النصاب في زكاة الإبل ومقداره خمس من الإبل فإذا قلت فلا زكاة فيها. قوله: (وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةً).

الوسق ستون صاعا بالاتفاق، وفيه اشتراط النصاب لزكاة الخارج من الأرض، ومقداره خمسة أوسق والوسق ستون صاعا بالاتفاق وعند ابن ماجه: (والوسق ستون صاعا).

فيكون ثلاثمائة صاع هذا مقدار النصاب في التمر والحب كما في رواية مسلم: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ وَلَا حَبٍّ صَدَقَةً» فَمَتَى نَقَصَ شَيْئًا وَإِنْ قَلَّ لَمْ تَجِبِ الزَّكَاةُ.

وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ يَجِبُ فِيمَا زَادَ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ بِحِسَابِهِ وَأَنَّهُ لَا أَوْقَاصَ فِيهَا.

والخارج من الأرض لا تجب فيه الزكاة إلا بشرطين:

الأول: بلوغ النصاب، كما في هذا الحديث. وهو خمسة أوسق فإنقل لم تجب فيه الزكاة. الثاني: أن يكون مالكا له عند بدو الصلاح في الثمر أو اشتداد الحب. فلو أخرجه عن ملكه قبل بدو الصلاح لم تجب عليه الزكاة. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَاثْنَتَانِ:

(١) أَمَّا مُسْلِمٌ فَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه بِمَعْنَاهُ.

تبويبات البخاري

بَابُ: الْعُشْرِ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ  
وَبِالْمَاءِ الْجَارِي.

غريب الحديث

(عَثْرِيًّا): ما يشرب بواسطة المطر والسيول  
والأنهار، والبعل: ما شرب بعروقه من الأرض  
من غير سقي سماء ولا غيرها.  
(الْعُشْرُ): عشرة من المائة.  
(بِالتَّضْحِجِ): بنضح الماء والتكلف في استخراجِه.

فقه الحديث

قوله: (فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ).

أَيِ بِمَطَرٍ.

قوله: (وَالْعُيُونُ).

أَوْ الْأَنْهَارُ الْجَارِيَةُ بِلا كلفة.

قوله: (أَوْ كَانَ عَثْرِيًّا).

هُوَ الَّذِي يُشْرَبُ بِعُرْوَقِهِ.

قوله: (الْعُشْرُ).

أَيِ عَشْرَهُ زَكَاةً.

قوله: (وَفِيمَا سَقَى بِالتَّضْحِجِ).

وهي السَّانِيَةُ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَغَيْرِهَا مِنْ  
الرَّجَالِ وَالْمَرَادُ أَنْ يَكُونَ سَقِيهِ بِكَلْفَةٍ وَمَعَانَاةٍ.

قوله: (يُصْفُ الْعُشْرُ).

أَيِ نِصْفَ عَشْرِهِ زَكَاةً.

وقد أجمع العلماء على القول بظاهر هذا  
الحديث في المقدار المأخوذ، والتَّفَرُّقَةُ بَيْنَ مَا

سُقِيَ بِمُؤْنَةٍ أَوْ بِلا مُؤْنَةٍ (وهي مُؤْنَةٌ اسْتِخْرَاجُ  
الماء لَا تَصْـرِيفُهُ) فِي الْبَعْلِ وَفِيمَا سَقَتْ  
الْعُيُونُ وَالْأَنْهَارُ الْعَشْرُ، لِأَنَّ الْمُؤْنَةَ فِيهِ قَلِيلَةٌ.  
وفِيمَا سَقَى بِالْدَّلْوِ نِصْفَ الْعَشْرِ.

وما سَقَى نِصْفَ الْمُدَّةِ بِمُؤْنَةٍ وَنِصْفَهَا بِلا مُؤْنَةٍ  
فَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَشْرِ أَيْ سَبْعَةٌ وَنِصْفُ الْمِائَةِ  
وَبِهِ قَالَ الْحَنَابِلَةُ.

وإن تَفَاوُتِ السَّقْيِ بِمُؤْنَةٍ وَبِغَيْرِهَا وَلَمْ  
يَضْبُطْهُمَا فَالاعتبار بِأَكْثَرِ انْتِفَاعِهِ بِهِ.

وهذا فِي الْحَبُوبِ وَالثَّمَارِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ.  
وَفِي هَذَا التَّفْرِيقِ فِي مَقْدَارِ الزَّكَاةِ بَيْنَ مَا سَقِيَ  
بِمُؤْنَةٍ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مُؤْنَةٌ فَخَفَّفَ عَلَى  
الْأَوَّلِ وَهَذَا مِنْ حِكْمَةِ الشَّرِيعَةِ وَيَسِّرُهَا.

وذهب جمهور العلماء إلى أن العموم في  
قوله: «فِيمَا سَقَتْ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعَشْرُ»،  
وفِيمَا سَقَى بِالتَّضْحِجِ نِصْفَ الْعَشْرِ» مَخْصُوصٌ  
بقوله: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ»  
هذا قول مالك، والشافعي، وأحمد.

﴿بَابُ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ﴾

٣٧٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ:  
لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ <sup>(١)</sup>، وَلَا فِي  
فَرَسِهِ.

تفريخ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ

(١) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رِوَايَةٍ: إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ.

والمراد بقوله في الخيل: (ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا). هو حسن ملكها وتعهد شبعها وريها والشفقة عليها في الركوب وإطراق فحلها والحمل عليها في سبيل الله، وإنما خص رقابها بالذكر؛ لأنها تستعار كثيرا في الحقوق اللازمة.

يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.  
[خ (١٤٦٣ - ١٤٦٤)، م (٩٨٢)].

### تَبْوِيَّاتُ الْبَخَارِيِّ

بَابُ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ.  
بَابُ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ.

### غَرِيبُ الْحَدِيثِ

(صَدَقَةٌ): زكاة.

(عَبْدِهِ): غلامه الذي يملكه لخدمته.

(فَرَسِهِ): الخيل المعدة للركوب لا للتجارة.

### فَقْهَ الْحَدِيثِ

هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها، وأنه لا زكاة في الخيل والريق إذا لم تكن للتجارة.

ومن الحكم أن الرقيق والخيل للابتذال، والمبتذل لا يرصد للنماء، والزكاة إنما تكون في النامي.

قوله: (وَلَا فِي فَرَسِهِ).

فيه دليل أن الخيل لا زكاة فيها ولو كانت سائمة واتخذت للنماء، وبه قال جمهور العلماء مالك والشافعي وأحمد لهذا الحديث. وقوله في العبد: (إِلَّا صَدَقَةُ الْفَطْرِ). صريح في وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده سواء كان للقنية أم للتجارة.

### (بَابُ: تَقْدِيرُ الصَّدَقَةِ\*)

٣٧٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ <sup>(١)</sup>، فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ (وَرَسُولُهُ)، وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا؛ قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَهِيَ (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) <sup>(٢)</sup> وَمِثْلُهَا مَعَهَا <sup>(٣)</sup>.

### تَغْرِيجُ الْحَدِيثِ

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ.  
[خ (١٤٦٨)، م (٩٨٣)].

### تَبْوِيَّاتُ الْبَخَارِيِّ

بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِمْ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠]، وَيُذَكَّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ، وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ.

(٣) وَلِلْمُسْلِمِ: ثُمَّ قَالَ: يَا عُمَرُ! أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صَوْنُ أَبِيهِ؟

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ.

(٢) وَلِلْمُسْلِمِ: عَلَى.

الْوَلِيدِ، وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ).  
 أي امتنع من دفع الزكاة، وقايل ذلك عمر.  
 قوله: (مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ).  
 أي ما ينكر أو يكره.  
 قوله: (إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ  
 (وَرَسُولُهُ)).

إنما ذكر رسول الله ﷺ، نفسه لأنه كان سببا  
 لدخوله في الإسلام فأصبح غنيا بعد فقره بما  
 أفاء الله على رسوله وأباح لأتمته من الغنائم.  
 وفيه التعريض بكفران النعم وتقريع بسوء  
 الصنيع في مقابلة الإحسان.

وفيه تعريف الفقير بنعمة الله عليه في الغنى،  
 ليقوم بحق الله الواجب والمندوب.  
 قوله: (فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا).  
 أي: بنسبتكم إياه إلى المنع وهو لم يمنع،  
 وكيف يمنع الفرض وقد تطوَّع بتحسيس سلاحه  
 وخيله في سبيل الله؟  
 قوله: (وَقَدْ احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ  
 اللَّهِ).

الأعتاد ما يعده للحرب من السلاح والدواب  
 وغيرها والمعنى أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده  
 ظنا منهم أنها للتجارة وأن الزكاة فيها واجبة فقال  
 لهم لا زكاة عليه؛ لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله  
 قبل الحول عليها فلا زكاة فيها.

ويحتمل أن المراد لو وجبت عليه زكاة  
 لأعطاهما ولم يشح بها؛ لأنه قد وقف أمواله لله  
 متبرعا فكيف يشح بواجب عليه.

وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَارًا،  
 وَيُعْطِي فِي الْمُجَاهِدِينَ وَالَّذِي لَمْ يَحْجُجْ. ثُمَّ تَلَا:  
 ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ [التوبة: ٦٠] الْآيَةَ، فِي  
 أَيَّهَا أُعْطِيَتْ أَجْزَأَتْ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنْ خَالِدًا  
 احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ:  
 حَمَلَنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ.

#### غريب الحديث

(مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ): ما يكره وينكر.  
 (فَهِيَ (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ)): ثابتة مستحقة  
 سيتصدق بها.  
 (وَمِثْلُهَا مَعَهَا): ويتصدق بمثلها معها كرمائه.

#### فقه الحديث

قوله: (أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ).  
 أي صدقة الفرض والمعنى أن ابن جميل  
 مقصر وأما خالد والعباس فلهم عذر.  
 أما ابن جميل فقد قيل إنه كان منافقا ثم تاب  
 بعد ذلك كذا حكاه المهلب.  
 وأما خالد فكان متأولا بإجزاء ما حبسه عن  
 الزكاة وكذلك العباس لاعتقاده ما سـيأتي  
 التصريح به ولهذا عذر النبي ﷺ، خالد  
 والعباس وذبح عنهما ولم يعذر ابن جميل.  
 ذكره ابن حجر.

وفيه بعث الإمام العمال لجباية الزكوات.  
 وفيه أن الأولى في السعة أن يكونوا أمناء  
 فقهاء حيث بعث عليها عمر.

قوله: (فَقِيلَ: مَعَ ابْنِ جَمِيلٍ، وَخَالِدُ بْنُ

وخرج الترمذي أَنَّ الْعَبَّاسَ ﷺ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فِي تَعْجِيلِ صَدَقَتِهِ قَبْلَ أَنْ تَحِلَّ، فَرَخَّصَ لَهُ فِي ذَلِكَ. وفي إسناده مقال وجاءت له شواهد تدل على أنه ﷺ تعجل من العباس صدقته سنتين وقد صحح الحديث الحاكم وأقره الذهبي وحسنه البغوي وأحمد شاكر والألباني.

والوارد في التعجيل إلى سنتين كما سبق في تعجيل العباس ﷺ ولا يشرع أن يتعجل الزكاة أكثر من سنتين عند الحنابلة؛ لأن هذا أكثر ما نقل عن الرسول ﷺ.

وروى أبو عبيد في الأموال عَنْ عطاء وإبراهيم وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يَرَوْنَ بِتَعْجِيلِ الزَّكَاةِ بَأْسًا، إِذَا وَجَدَ لَهَا مَوْضِعًا.

ويجوز تعجيل الزكاة إذا كمل النصاب كما هو مذهب الجمهور، أما قبل كمال النصاب فإن الزكاة لا تلزم فيه، والقاعدة "أن تقديم الشيء على سببه ملغي وعلى شرطه جائز" ذكرها ابن رجب في القواعد الشرعية.

وإذا عجل الزكاة ثم جاء وقتها:

فإن كان المال قد زاد فإنه يخرج زكاة الزيادة. وإن كان النصاب كما هو فإنه يكفي بما أخرجه من قبل.

وإن كان النصاب قل أصبح الزائد من المخرج صدقة ونافلة.

قوله: (عَمَّ الرَّجُلِ صِنُؤُ أَبِيهِ؟).

وفيه بيان فضل العباس عم رسول الله ﷺ.

وفيه التنبيه على فضل العم وأنه يرفق به ويخص

وفيه حجة لمن أسقط الزكاة عن الأموال المحبسة.

وقال بعضهم هذه الصدقة التي منعها بن جميل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع فعذر خالد أنه أخرج ماله في سبيل الله فما بقي له مال يحتمل الموساة بصدقة التطوع، ويكون ابن جميل شح بصدقة التطوع فعتب علي، وقال في العباس هي علي ومثلها معها أي أنه لا يمتنع إذا طلبت منه.

وظاهر الأحاديث في الصحيحين أنها في الزكاة لقوله بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة وإنما كان يبعث في الفريضة قال ابن حجر الصحيح المشهور أن هذا كان في الزكاة لا في صدقة التطوع. وفي قصة خالد دليل على مشروعية تحبيس الحيوان والسلاح والمنقولات.

وفيه دليل على أن الوقف يجوز بقاؤه تحت يد محتبسه وعلى جواز إخراج العروض في الزكاة. قوله: (فَهِىَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) وَمِثْلُهَا مَعَهَا).

معناه أني تسلفت منه زكاة عامين هذا الأظهر وقد ورد ذلك صريحا فيما أخرجه الترمذي.

وقد اختلف أهل العلم في تعجيل الزكاة قبل أن يحول عليها الحول فذهب أكثر العلماء إلى الجواز وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق واختاره شيخ الإسلام والدليل أن رسول الله تعجل من العباس زكاته قال النووي وابن حجر (فيه دليل على جواز تعجيل الزكاة)



### ﴿بَابُ: إِثْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ﴾

٣٧٩- (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مِثْلَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبَيَّتَانِ - وَفِي رَوَايَةٍ: يَفْرُ مِنْهُ صَاحِبُهُ، فَيَطْلُبُهُ، يَطَوِّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِجَمِزَتَيْهِ (-يَعْنِي بِشِدْقَيْهِ-)، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَلِّكَ، أَنَا كُنْزُكَ. ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ [آل عمران: ١٨٠] الْآيَةَ. وَفِي رَوَايَةٍ: وَاللَّهُ لَنْ يَزَالَ يَطْلُبُهُ حَتَّى يَبْسُطَ يَدَهُ فَيُلْقِمَهَا فَاهُ<sup>(١)</sup>.

#### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.  
[خ (١٤٠٣ - ٤٥٦٥ - ٤٦٥٩ - ٦٩٥٧).]

#### نبويات البخاري

### بَابُ: إِثْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ.

بَابُ: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنْهَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ بَلْ هُوَ سَرٌّ لَكُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ ﴿سَيُطَوَّقُونَ﴾ كَقَوْلِكَ: طَوَّقْتُهُ بِطَوَّقٍ.

بَابُ: قَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾

بمزیدِ اِکرام، وقد نبه ﷺ في حديث آخر على فضل الخالة فقال: «الخالة بمنزلة الأم».

وفيه أن للإمام أن يتأول لمن شكى إليه في منع الحق التأويلات المحتملة وإن كانت خلاف الظاهر.

وفيه بعث الإمام العمال لجباية الزكاة.

وفيه تنبيه الغافل على ما أنعم الله به من نعمة الغنى بعد الفقر ليقوم بحق الله عليه.

وفيه العتب على من منع الواجب وجواز ذكره في غيبته بذلك.

وفيه تحمل الإمام عن بعض رعيته ما يجب عليه والاعتذار عنهم بما يسوغ الاعتذار به.

وفيه أنه إذا جرت صورة فعل بين جماعة اتفقوا في تلك الصورة، فلا ينبغي أن يحمل الأمر منهم كلهم على محمل واحد، فإن هذا

الحديث يدل على أن ابن جميل وخالد والعباس رضي الله عنهم كانت صورة امتناعهم واحدة، فلم يحمل رسول الله ﷺ ذلك منهم محمل واحد؛ بل فصل.

وفيه أن الصورة إذا تشابهت تعين أن نفرق معانيها، ويحمل كل منها ما يليق بحال صاحب الصورة.

وفيه أن الصورة إذا تشابهت تعين أن نفرق معانيها، ويحمل كل منها ما يليق بحال صاحب الصورة.

ويحمل كل منها ما يليق بحال صاحب الصورة.

فَأَنَّا عَنْهُ عَنِّي. فَإِذَا رَأَى أَن لَا بُدَّ مِنْهُ سَلَكَ يَدَهُ فِيهِ، فَيَقْضِمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ.

(١) أَمَّا مُسْلِمٌ فَرَوَى مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رضي الله عنه بَلْفَظٍ: ... وَلَا صَاحِبٍ كُنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ إِلَّا جَاءَ كُنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ يَبْغُهُ فَأَيْحَا فَاهُ، فَإِذَا آتَاهُ فَرَّ مِنْهُ، فَيَنْدِيهِ: خُذْ كُنْزَكَ الَّذِي خَبَأْتَهُ،



**بَابُ: فِي الزَّكَاةِ، وَأَنْ لَا يُفَرَّقَ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ.**

### غريب الحديث

(مَثَلُ لَهُ): صير له.

(شَجَاعًا): الحية الذكر أو الثعبان.

(أَفْرَعُ): قد تَفَرَّعَ رأسه وابتض من السم.

(لَهُ رَبِيبَتَانِ): نابان يخرجان من فمه أو

نقطتان سوداوان فوق عينيه وهو أوحش ما يكون من الحيات وأخبثه.

(يُطَوِّقُهُ): يجعل في عنقه كالطوق.

(بِشِدْقِيهِ): جانبي الفم.

(الآية) وتتمتها ﴿بِمَاءِ اتَّكَلَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾

### فقه الحديث

قوله: (فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ).

أي الزكاة الواجبة كما هو مبين في النصوص. قوله: (مَثَلُ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) أي صير

ماله على صورة شجاع.

قوله: (شَجَاعًا أَفْرَعُ لَهُ رَبِيبَتَانِ).

أي ثعبانًا مخيفًا على هذا الوصف قد ابتض رأسه من السم، يعذب به.

قوله: (يَفَرُّ مِنْهُ صَاحِبُهُ، فَيَطْلُبُهُ).

فلا يستطيع الهرب.

قوله: (يُطَوِّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ

(-يَعْنِي بِشِدْقِيهِ-)).

قوله: (ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالُكَ، أَنَا كَنْزُكَ).

وفائدة هذا القول الحسرة والزيادة في التعذيب

حيث لا ينفعه الندم وفيه نوع من التهكم ولمسلم:

«... وَلَا صَاحِبَ كَنْزٍ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ إِلَّا جَاءَ

كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَفْرَعُ يَتَّبِعُهُ فَاتِحًا فَاهُ،

فَإِذَا أَتَاهُ فَرَّ مِنْهُ، فَيَنَادِيهِ: خُذْ كَنْزَكَ الَّذِي خَبَأْتُهُ، فَأَنَا

عَنْهُ غَنِيٌّ. فَإِذَا رَأَى أَنْ لَا بُدَّ مِنْهُ سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ،

فَيَقْضُمُهَا قَضْمَ الْفَحْلِ».

وظاهره أن الله يصير نفس المال بهذه الصفة

قوله ثُمَّ تَلَا: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ اتَّكَلَهُمُ

اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا

بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ﴾.

وفيه بيان إثم تارك الزكاة وعظيم عقوبته

والنصوص فيه كثيرة ومنها قوله: «بَشِّرِ الْكَافِرِينَ

بِرِصْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُوَضَّعُ عَلَى

حَلْمَةٍ تُدْيِ أَحَدَهُمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُغْصِ كَنَفِهِ،

وَيُوَضَّعُ عَلَى نُغْصِ كَنَفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةٍ

تُدْيِهِ، يَتَرَلَزَلُ».

وقوله: (مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي

مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ

صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ،

فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ

أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ

سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى

الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ).

وتبري نبيه منه بقوله له لا أملك لك من الله شيئاً

### ﴿بَابُ: مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَزْرٍ﴾

٣٨٠- عَنْ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ، وَالْقِيَابِ، وَالْهَيْئَةِ، حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ (فَسَلَّمَ)، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَازِبِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلَمَةِ تَدْيٍ أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُعْصِ كَتِفِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى نُعْصِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلَمَةِ تَدْيِهِ، يَتَزَلُّزَلُ. <sup>(١)</sup> ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا لَا أَدْرِي مَنْ هُوَ، فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتَ. قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ <sup>(٢)</sup>.

#### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق الجريري، حدثنا أبو العلاء بن الشيخير، أن الأخنف بن قيس، حدثهم.

[خ (١٤٠٧-١٤٠٨)، م (٩٩٢)].

#### تبويبات البخاري

### ﴿بَابُ: مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَزْرٍ﴾

#### غريب الحديث

(مَلَأٌ): جماعة.

(رَجُلٌ): هو أبو ذر رضي الله عنه.

وَبِكِّي مِنْ قِيلِ أَقْسَاهُمْ يَخْرُجُ مِنْ جَاهِهِمْ. ثُمَّ تَنَحَّى فَقَعَدَ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ. فَقُمْتُ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: مَا شَيْءٌ سَمِعْتُكَ تَقُولُ قُبِيلٌ؟ قَالَ: مَا قُلْتُ إِلَّا سَبِيًّا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ. قَالَ: قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الْعَطَاءِ؟ قَالَ: خُذْهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَعُونَةً، فَإِذَا كَانَ ثَمَنًا لَدَيْكَ فَدَعَهُ.

وذلك مؤذن بانقطاع رجائه وإنما تتفاوت الواجبات بتفاوت الثوبات والعقوبات فما شددت عقوبته كان إيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة. وفيه أن العقوبة تشمل من تركها جحدا أو بخلا وإن كان الجاحد أشد اثماً وعقوبة في الدنيا والآخرة.

وفيه أن المال الذي يمنع زكاته يأتي صاحبه على صورة شجاع أقرع يأخذ بلهزمته ويخبره أنه ماله وهذا على ظاهره والله قادر على كل شيء وجاء في الحديث الآخر «مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُحْمِي عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيَكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ» وكله يحصل ولا يمنع أحدهما الآخر، ولا تنافي بين الروایتين لا احتمال اجتماع الأمرين معاً نسأل الله السلامة والمراد بالشجاع وفيه دلالة على فرضية الزكاة لأن الوعيد الشديد يدل على ذلك.

وفيه ما يدل على قلب الأعيان وذلك في قدرة الله تعالى هين لا ينكر.

وفيه أن لفظ: مَالاً، بعمومه يتناول الذهب والفضة وغيرهما من الأموال الزكوية.

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: قَوَّضَ الْقَوْمَ رُؤُوسَهُمْ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا.

(٢) وَلِلْمُسْلِمِ: وَرَسُولُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: كُنْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَمَرَّ أَبُو ذَرٍّ رضي الله عنه وَهُوَ يَقُولُ: بَشِّرِ الْكَازِبِينَ بِكَيِّ فِي ظُهُورِهِمْ يَخْرُجُ مِنْ جُنُوبِهِمْ،

الصحيحين «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ  
مَثَلٌ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ  
زَيْبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ  
بِلَهْزَمَتَيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كُنُزُكَ».

فالكثير من المال، إذا أدت زكاته فليس  
بكنز، ولا يحرم على صاحبه اكتنازه، لأنه لم  
يتوعد الله عليه بالعقاب، وإنما توعد بالعقاب  
على مالم تؤد زكاته، وليس في القرآن بيان القدر  
من المال الذي إذا جمع بعضه إلى بعض  
استحق جامعة الوعيد، ودلت السنة أنه المال  
الذي لم يؤد حق الله منه من الزكاة دون غيره  
من المال.

قوله: (يَرْصِفُ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ).  
الرصيف هي الحجارة المحماة ويحمى عليه  
أي يوقد عليه.  
قوله: (ثُمَّ يُوضَعُ عَلَى حَلْمَةِ ثَدْيٍ أَحَدِهِمْ).  
فيه جواز استعمال الثدي في الرجل وهو  
الصحيح.

قوله: (حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نُعْصِ كَتِفِهِ، وَيُوضَعُ  
عَلَى نُعْصِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ ثَدْيِهِ).  
والنعض هو العظم الرقيق الذي على طرف  
الكتف وقيل هو أعلى الكتف.  
قوله: (يَتَزَلْزَلُ).

أي: يتحرك ويضطرب الرصف من نعض  
كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه.  
قوله: (قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ).  
أي: لم يعتبروا زوال الدنيا فيزهدوا.

(الْهَيْئَةُ): الحالة الظاهرة.

(قَامَ عَلَيْهِمْ): وقف عليهم.

(يَرْصِفُ): حجارة محماة.

(حَلْمَةُ): رأس الثدي.

(نُعْصُ): العظم الرقيق على طرف الكتف  
ويسمى الغضروف.

(يَتَزَلْزَلُ): يتحرك ويضطرب.

(سَارِيَّةٌ): أسطوانة ودعامة.

(دُنْيَا): أي شيء من متاعها.

### فقه الحديث

قوله: (جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ).

أي انتهى جلوسي إلى جماعة.

قوله: (فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ، وَالثِّيَابِ،  
وَالْهَيْئَةِ).

فيه ما كان عليه أبو ذر من خشونة العيش  
والتقشف.

قوله: (بَشَّرَ الْكَانِزِينَ).

فيه وجوب مبادرة إخراج الزكاة عند حلولها  
والتحذير من تأخيرها.

ومذهب أبي ذر أن الكنز كل ما فضل عن  
حاجة الإنسان.

واختلف في المراد بالكنز المذكور في القرآن  
والحديث.

ومذهب الجمهور أن الكنز هو المال الذي لم  
تؤد زكاته فأما إذا أدت زكاته فليس بكنز سواء  
كثر أم قل وهذا اختيار البخاري كما في تبويبه، وفي

وفيه أنه جائز للإمام أن يخرج من توقع ببقائه وقوع فتنة بين الناس.

وفيه ترك الخروج على الأئمة، والانقياد لهم، وإن كان الصواب في خلافهم.

وفيه جواز الاختلاف والاجتهاد في الآراء، ألا ترى أن عثمان ومن كان بحضرته من الصحابة لم يردوا أبا ذر عن مذهبه، ولا قالوا له: إنه لا يجوز لك اعتقاد قولك، لأن أبا ذر نزع بحديث النبي ﷺ واستشهد به، وذلك قوله ﷺ: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا، أَنْفَقَهُ كُلَّهُ، إِلَّا ثَلَاثَةً دَنَانِيرَ» وهذا حجة في أن الاختلاف في العلم باق إلى يوم القيامة، لا يرتفع إلا بإجماع.

وقد جاءت نصوص بوعيد الكانزين وأخرى بمدح المال الصالح للرجل الصالح وأخرى أنه لا يحب أن يبيت وعنده دنانير لا ينفقها ووجه التوفيق بينها:

أن الوعيد محمول على من لا يؤدي الزكاة، وحديث: «مَا أَحَبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا..» محمول على الأولوية لأن جمع المال وإن كان مباحا لكن الجامع مسؤول عنه وفي المحاسبة خطر وإن كان الترك أسلم، والترغيب في تحصيل المال وإنفاقه في حقه محمول على من وثق بأنه يجمعه من الحلال الذي يأمن خطر المحاسبة عليه فإنه إذا أنفقه حصل له ثواب ذلك النفع المتعدي ولا يتأتى ذلك لمن لم يحصل شيئا كما في حديث ذهب أهل الدثور بالأجور والله أعلم.

قوله: (لَا وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا). أي ما لي لا أعظمهم وأنصح لهم، ولست أسألهم دنيا، فأخاف منعهم.

قوله: (وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ). لأنهم لم ينظروا لأنفسهم فيتركوا الدنيا، فكيف يستفتيهم غيرهم ويهتدي بهم في دينهم.

وفيه زهد أبي ذر، وكان من مذهبه النهي عن ادخار ما زاد على حاجته، وأنه داخل في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [التوبة: ٣٤].

وفيه ما كان عليه أبو ذر من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولذا حصلت بينه وبين بعض الناس في زمانه وحشة حتى كتب معاوية إلى عثمان يشكو أبا ذر، لأنه كان كثير الاعتراض عليه والمنازعة له، وكان وقع في جيشه تشتيت من ميل بعضهم إلى قول أبي ذر، فلذلك أقدمه عثمان إلى المدينة، إذ خشى الفتنة في الشام ببقائه، لأنه كان رجلاً شديداً لا يخاف في الله لومة لائم. وذكر الطبري: أنه حين كثر الناس عليه بالمدينة يسألونه عن سبب خروجه من الشام، خشى عثمان من التشيت بالمدينة ما خشيه معاوية بالشام، فقال له: تنح قريباً. فقال: إني والله لن أدع ما كنت أقوله فسار إلى الربذة، وبينها وبين المدينة ثلاثة أيام.

وفيه أنه جائز للإنسان الأخذ بالشدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإن أدى ذلك إلى فراق وطنه.

## ﴿بَابُ: زَكَاةِ سَانِمَةِ النَّعَامِ﴾

٣٨١- عَنْ أَبِي دَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ، يَقُولُ <sup>(١)</sup>: هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، (هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ، قُلْتُ: مَا شَأْنِي؟ أَيْرَى فِي شَيْءٍ؟ مَا شَأْنِي؟) فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ وَهُوَ يَقُولُ، فَمَا اسْتَطَعْتُ أَنْ أَسْكُتَ، وَتَعَشَّيْنِي مَا شَاءَ اللَّهُ، فَقُلْتُ: مَنْ هُمْ بِأَيِّ لُتْ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا.

وَفِي رَوَايَةٍ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا؛ إِلَّا أَتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَارَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أُولَاهَا، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ.

٣٨٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ؛ فَأَمَّا الَّذِي لَهُ أَجْرٌ فَجُلُّ رَبَطُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَطَالَ بِهَا فِي مَرْجٍ أَوْ رَوْضَةٍ، فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ مِنَ الْمَرْجِ أَوْ الرَّوْضَةِ كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٌ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرَفًا أَوْ شَرَفَيْنِ؛

كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرُدَّ أَنْ يَسْقَى؛ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَعْنِيًا وَتَعَقُّفًا <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظُهُورِهَا <sup>(٣)</sup>، فَهِيَ لِنَلِكَ سِتْرٌ. وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخْرًا وَرِيَاءً وَنَوَاءً لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزْرٌ. وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْفَادَةُ: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ <sup>(٤)</sup> وَمَنْ

يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ <sup>(٥)</sup> [الزُّلْفَةُ: ٧-٨].

(وَفِي رَوَايَةٍ: مَنْ احْتَبَسَ قَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِيْمَانًا بِاللَّهِ، وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شَبْعَهُ، وَرِيَّهُ، وَرَوْنَهُ، وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

وَفِي رَوَايَةٍ: تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا، عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا. وَقَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُخْلَبَ عَلَى الْمَاءِ <sup>(٦)</sup>.

## تغريخ الحديث

كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَالْبَقَرُ وَالْغَنَمُ؟ قَالَ: وَلَا صَاحِبَ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُطَحُّ لَهَا بِقَاعٌ قَرَقَرٌ، لَا يَفْقِدُ مِنْهَا شَيْئًا، لَيْسَ فِيهَا عَفْصَاءٌ، وَلَا جَلْحَاءٌ، وَلَا عُصْبَاءٌ، تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَتَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَالْخَيْلُ؟ قَالَ: الْخَيْلُ ثَلَاثَةٌ...

• وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ قَالَ: إِطْرَافُ فَحْلِهَا، وَإِعَارَةُ دُلُومِهَا وَمَتْنِجَتِهَا، وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: فَلَمَّا رَأَيْتُ قَالَ.

(٢) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رَوَايَةٍ: تَكْرُمًا وَتَجَمُّلاً. وَفِي رَوَايَةٍ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

(٣) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رَوَايَةٍ: فِي عُسْرِهَا وَبُسْرِهَا.

(٤) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رَوَايَةٍ: مَا مِنْ صَاحِبٍ ذَهَبَ وَلَا فِضَّةَ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَانِخٌ مِنْ نَارٍ، فَأُخِجِي عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ، فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ. قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَالْإِبِلُ؟ قَالَ: وَلَا صَاحِبَ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا - وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا - إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُطَحُّ لَهَا بِقَاعٌ قَرَقَرٌ، أَوْ قَرٌّ، مَا كَانَتْ لَا يَفْقِدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا، فِي يَوْمٍ

(فَاسْتَنْتَ): أفلتت ومرحت.

(شَرَفًا): ما ارتفع من الأرض.

(وَأَرْوَاهَا): ما تلقيه الدواب من فضلات.

(وَلَمْ يُرَدْ أَنْ يَسْقَى): أي لم يقصد سقيها ومع

ذلك يكون له هذا الأجر فلو قصد هذا لكان أجره

أعظم.

(تَعَنَّى): استغناء عن الناس بطلب نتائجها.

(وَتَعَفُّوا): عن سؤالهم بما يعملوه ويكتسبه على

ظهورها.

(حَقَّ اللَّهُ فِي رِقَابِهَا): أي يؤدي زكاتها إن كان

أعدها للتجارة.

(وَلَا ظُهُورَهَا): أي لا يحمل عليها فوق ما

تطبق ولا يمتنع عن الإعانة بركوبها أو الحمل

عليها في سبيل الله تعالى وهو الجهاد.

(فَخَرًّا): لأجل التفاخر بها.

(وَرِيَاءً): مراعاة للناس.

(وَنَوَاءً): معادة.

(الْجَامِعَةُ): العامة الشاملة.

(الْفَادَةُ): المنفردة في معناها.

(مِثْقَالًا): وزن.

(دَرَّةٌ): النملة الصغيرة. وقيل ما يرى في شعاع

الشمس من الهباء ويمكن تفسيرها بما يعرف

الآن أنها الجزء الذي لا يتجزأ.

(بُطْحَ): ألقى على وجهه.

(بِقَاعٍ): القاع المستوي الواسع من الأرض

يعلوه ماء السماء فيمسكه.

(قَرَقَرٍ): المستوي الواسع من الأرض.

حديث أبي ذرٍّ أخرجه البخاري ومسلم من طريق الأعمش، عن المَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

[خ (١٤٦٠-٦٦٣٨)، م (٩٩٠)].

وحديث أبي هُرَيْرَةَ أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي صالح السَّمان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤٠٢) م (٩٨٧)].

### تبويبات البخاري

#### بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ.

بَابُ: كَيْفَ كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَقَالَ سَعْدُ:

قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ. وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ:

قَالَ أَبُو بَكْرٍ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ: لَاهَا اللَّهُ إِذَا. يُقَالُ:

وَاللَّهُ، وَبِاللَّهِ، وَتَاللَّهِ.

### غريب الحديث

(الْأَخْسَرُونَ): الأكثر خسارة من غيرهم.

(مَا شَأْنِي): ما حالي وما أمري هل أنزل في شيء.

(وَتَعَشَّيَانِي): نزل بي وأصابني من المكروه

خوف أن يكون بي سوء.

(هَكَذَا): صرف ماله على المستحقين وفي

وجوه الخير.

(أَجْرٌ): ثواب.

(سِتْرٌ): لحاله وفقره.

(وِزْرٌ): إثم وثقل.

(سَبِيلُ اللَّهِ): أعدها للجهاد.

(فَأَطَالَ بِهَا): شدها بحبل طويل يربط طرفه برجلها

والطرف الآخر بوترد وترعى وهو الطيل.

(فِي مَرْجٍ): الأرض الواسعة ذات الكلا والماء.

(رَوْضَةٌ): أرض ذات خضرة.

الأحاديث الصحيحة في حلف رسول الله ﷺ في هذا النوع لهذا المعنى.

وفيه بيان أحد صفات يمين رسول الله ﷺ ومنها: (لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ) (وَرَبِّ الْكَعْبَةِ) (وَاللَّهِ) فالسنة أن يحلف بها وبما شابهها من أسماء الله وصفاته وقد قال ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت».

وأجمع العلماء أنه من حلف فقال: والله أو بالله أو تالله أن عليه الكفارة؛ لأن الواو والباء والتاء هي حروف القسم عند العرب.

وأجمعوا أن من حلف باسم من أسماء الله تعالى أن عليه الكفارة، واختلفوا فيمن حلف بصفاته، واحتج من أوجب الكفارة في الإيمان بالصفات كلها بحديث ابن عمر أن النبي ﷺ كانت يمينه (لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ)، وصفاته تعالى كلها منه. قوله: (مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ، أَوْ بَقَرٌ، أَوْ غَنَمٌ).

فيه دليل على وجوب الزكاة في بهيمة الأنعام السائمة من الإبل والبقر والغنم وفي السنة تفاصيلها.

وأما الطباء والخيل والدجاج فلا زكاة فيها. ولا تجب الزكاة في بهيمة الأنعام إلا بثلاثة شروط:

الأول: أن تتخذ للدر والنسل والتسمين لا للعمل. والثاني: أن تسوم بأن ترعى الكلاً أكثر الحول. والثالث: أن تبلغ النصاب: وجاء في السنة بيان نصابها ومقدر الواجب فيها. كما في حديث أبي بكر ﷺ الذي رواه البخاري.

(لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءُ): ملتوية القرنين.

(وَلَا جَلْحَاءُ): التي لا قرن لها.

(وَلَا عَضْبَاءُ): التي انكسر قرنهما الداخل.

(وَتَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا): الظلف للبقر والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم والخف للبعير والقدم للآدمي والحافر للفرس والبغل والحمار قوله ﷺ في الخيل.

### فقته الحديث

قوله: (هُمُ الْأَخْسَرُونَ وَرَبِّ الْكَعْبَةِ).

هذا الحكم يدل على التغليب في حكمهم وأن أموالهم صارت وبالاً عليهم لأنهم لم يؤدوا حق الله فيها.

قوله: (الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا، إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا، وَهَكَذَا، وَهَكَذَا).

فيه أن كثرة المال لها وعليها فمن أخذه من حله وأدى الواجب فيه كان نعمة.

ومن أخذه من غير حله أو لم يؤدي الواجب فيه كان عليه خسراناً ونقمة.

وفيه أن الإنفاق سبب لرحمة صاحب المال.

وفيه الحث على الصدقة في وجوه الخير وأنه لا يقتصر على نوع من وجوه البر بل ينفق في كل وجه من وجوه الخير يحضر.

وإشارته ﷺ إلى قدام ووراء والجانبين معناه أنه ينبغي أن ينفق في كل خير.

قوله: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ).

فيه جواز الحلف بغير تحليف إذا كان فيه مصلحة كتوكيد أمر وتحقيقه وقد كثرت



قوله: (لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا).

وأكد حقوقها الزكاة، ومن حقها «حَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ، وَإِعَارَةُ ذُلُوهَا، وَإِعَارَةُ فَحْلِهَا، وَمَنْيَحْتُهَا وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» [رواه مسلم].

قال المازري يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه المواساة ورواية مسلم صريحة في أن هذا الحق غير الزكاة ولعل هذا كان قبل وجوب الزكاة.

وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى: ﴿فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ (٢٤) لِسَائِلِ وَالْمَحْرُومِ [المعارج: ٢٤-٢٥] فقال الجمهور المراد به الزكاة وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة، وما جاء غير ذلك فعلى وجه الندب ومكارم الأخلاق، والآية إخبار عن وصف قوم أثنى عليهم بخصال كريمة فلا يقتضي الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ الَّذِينَ مَا يَهْتَجُونَ﴾ (١٧) [الذاريات: ١٧].

وقال بعضهم هي منسوخة بالزكاة وإن كان لفظه لفظ خبر فمعناه أمر، وذهب جماعة منهم الشعبي والحسن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم إلى أنها محكمة وأن في المال حقا سوى الزكاة من فك الأسير وإطعام المضطر والمواساة في العسرة وصلة القرابة.

قوله: (إِلَّا أَتَى بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ، تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، كَمَا جَارَتْ أُخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا).

فيه أن ترك الزكاة من الكبائر، وفيه تعظيم إثم مانع الزكاة والتنصيص على عظيم عقوبته في الدار الآخرة، وتتفاوت الواجبات بتفاوت

المثوبات والعقوبات فما شددت عقوبته كان إيجابه أكد مما جاء فيه مطلق العقوبة.

وفيه إثبات العذاب لأهل الذنوب وفيه رد على المرجئة الذين يقولون لا يضر مع الإيمان ذنب.

وفيه أن هناك عقوبات قبل الدخول للنار تبدأ في القبر وفي أرض المحشر وهذا منها.

وفيه أن بعض عذاب الآخرة من جنس عذاب الدنيا لكنه يفرق عنه في المقدار والشدة.

وهذا الحديث على ظاهره يعاقب مانع الزكاة فتأتيه على خير ما كانت من العظم والسمن والكثرة لأنها تكون عنده على حالات مختلفة فتأتي على أكملها ليكون ذلك أنكى له لشدة ثقلها.

قوله: (تَطَوُّهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا).

الأخفاف للإبل والقرون للبقر والغنم.

ولمسلم: (بُطِحَ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ) القاع المستوي الواسع من الأرض، والقرقر المستوي أيضا من الأرض الواسع.

قوله: (بُطِحَ). ألقى على وجهه.

قوله: (لَيْسَ فِيهَا عَقَصَاءٌ، وَلَا جُلَحَاءٌ، وَلَا عَضْبَاءٌ).

(عَقَصَاءٌ) ملتوية القرنين، (جُلَحَاءٌ) التي لا قرن لها، (عَضْبَاءٌ) التي انكسر قرنهما الداخل، ليكون أبلغ في تعذبه.

قوله: (حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ).

ولمسلم «فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ، فَيَرَى سَبِيلَهُ إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ».

وهذا دليل على عدم كفر تارك الزكاة بخلاف فلو كان



قوله: (فَاسْتَنْتَ شَرْقًا أَوْ شَرْقَيْنِ).

الاستئذان العدو، والشرف: ما ارتفع من الأرض.

قوله: (كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَّهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرُدَّ أَنْ يَسْقِي؛ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَّهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ).

فيه أن الحسنات تكتب للمرء إذا كان له فيها سبب وأصل، تفضلاً من الله على عباده المؤمنين؛ لأنه ذكر حركات الخيل وتقلبها ورعيها وروثها وأن ذلك حسنات للمجاهد.

وفي هذا عظيم أجر من ربطها في سبيل الله فإذا كان تحصلت له هذه الحسنات من غير أن يقصد سقيها فإذا قصده فأولى بإضعاف الحسنات.

قوله: (وَرَجُلٌ رَبَطَهَا تَغْنِيًا وَتَعَفُّفًا، ثُمَّ لَمْ يَنْسَ حَقَّ اللَّهِ فِي رِقَابِهَا وَلَا ظَهْرُهَا، فَهِيَ لِذَلِكَ سِتْرٌ). أي يستغني بها ويطلب الكفاف بما يكسبه من وراءها وأدى الواجب في رقابها وظهورها.

واستدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل.

وقال مالك والشافعي وأحمد وجماهير العلماء لا زكاة في الخيل بحال وهو الأظهر لحديث «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ صَدَقَةٌ» وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يجاهد بها وقد يجب الجهاد بها إذا تعين.

وقيل يحتمل أن المراد بالحق في رقابها الإحسان إليها والقيام بعلفها وسائر مؤنها.

والمراد بظهورها إطراق فحلها إذا طلبت عاريتها وهذا على النذب وقيل المراد حق الله مما يكسب من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنيمة.

كافراً لما قال: إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ، ولكنه مرتكب كبيرة يستحق التعزير، ويأخذها منه الإمام، وهذا قول أكثر العلماء.

قوله: (الْخَيْلُ لِرَجُلٍ أَجْرٌ، وَلِرَجُلٍ سِتْرٌ، وَعَلَى رَجُلٍ وَزْرٌ).

فيه أن الخيل يختلف أثرها على العبد حسب ما يعمل معها؛ لأنها خيل كلها، وقد اختلف أحوال مكتسبها لاختلاف النيات فيها.

وفيه أن المرء يؤجر بالنية الخالصة في استعمال ما ورد الشرع بالفضل في عمله.

قوله: (فَأَمَّا الَّذِي لَّهُ أَجْرٌ فَرَجُلٌ رَبَطَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ...).

في طاعة الله ونصر الدين وسبل الخير من جهاد وحج ودعوة وطلب للخير وكل قرابة. قوله: (فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ).

وهذا أعلاهم وأفضلهم.

قوله: (فَمَا أَصَابَتْ فِي طِيلِهَا ذَلِكَ).

الطيل: هو الحبل الذي ترتبط به، ويطول لها لترعى.

قوله: (مِنْ الْمَرْجِ أَوْ الرُّوْضَةِ).

المرج: الأرض الواسعة ذات نبات كثير تمرج فيها الدواب أي: تسرح مختلطة كيف شاءت، والروضة: الموضع الذي يستقنع فيه الماء.

قوله: (كَانَتْ لَهُ حَسَنَاتٍ، وَلَوْ أَنَّهُ انْقَطَعَ طِيلُهَا فَاسْتَنْتَ شَرْقًا أَوْ شَرْقَيْنِ؛ كَانَتْ آثَارُهَا وَأَرْوَاتُهَا حَسَنَاتٍ لَّهُ، وَلَوْ أَنَّهَا مَرَّتْ بِنَهْرٍ فَشَرِبَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَرُدَّ أَنْ يَسْقِي؛ كَانَ ذَلِكَ حَسَنَاتٍ لَّهُ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَجْرٌ).

والطيل: الحبل الذي ترتبط به الدابة.

قوله: (وَرَجُلٌ رَبَطَهَا فَخَرًّا وَرِيَاءً وَنَوَاءً).  
أي مناوأة ومعاداة.

قوله: (لَأَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَهِيَ عَلَى ذَلِكَ وَزُرٌّ).  
أي عليه إثم بهذا القصد.

قوله: (وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحُمْرِ، فَقَالَ: مَا أُنْزِلَ عَلَيَّ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا هَذِهِ الْآيَةُ الْجَامِعَةُ الْقَادَةُ).

أي الجامعة العامة القليلة النظير المتناولة لكل خير ومعروف وكل شر.

وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم ومعنى الحديث لم ينزل عليَّ فيها نص بعينها لكن نزلت هذه الآية العامة.

قوله: (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ).

فيه تعليم منه ﷺ لأئمة الاستنباط والقياس، وكيف تفهم معاني التنزيل؛ لأنه شبه ما لم يذكر الله في كتابه وهي الحمر بما ذكره ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧] يدخل فيه مع الحمر جميع أفعال البر دقيقها وجليلها، ألا ترى إلى فهم عائشة وغيرها من الصحابة هذا المعنى من هذه الآية حتى تصدقوا بحجة عنب وقالوا: كم فيها من مثاقيل الدر.

قوله: (مَنْ احْتَبَسَ فَرَسًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، إِيْمَانًا بِاللَّهِ، وَتَصَدِيقًا بِوَعْدِهِ، فَإِنَّ شِبَعَهُ، وَرِيَّهَ، وَرَوْثَهُ، وَبَوْلَهُ فِي مِيزَانِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

قوله: (تَأْتِي الْإِبِلَ عَلَى صَاحِبِهَا).

التي كان يملكها في الدنيا يخلقها الله تعالى يوم القيامة.

قوله: (عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ).

في الدنيا من القوة والسمن.

قوله: (إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا). من الزكاة.

قوله: (تَطَوُّهُ). تدوسه وتعلوه.

قوله: (بِأَخْفَافِهَا).

جمع خف وهو للإبل كالقدم من الإنسان.

قوله: (وَتَأْتِي الْعَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا).

والظلف للبقر والغنم والظباء وهو المنشق من القوائم، والخف للبعير، والقدم للآدمي، والحافر للفرس والبغل والحمار.

قوله: (وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا، وَقَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ).

عند وردها ليشرب من حضر من الطالبين ممن ليس لديهم لبن.

وخص الحلب بموضع الماء ليكون أسهل على المحتاج من قصد المنازل وأرفق بالماشية.

وفيه أن الله يحيي البهائم ليعاقب بها مانع الزكاة وفي ذلك معاملة له بتقيض قصده لأنه قصد منع حق الله منها وهو الارتفاق والانتفاع بما يمنعه منها فكان ما قصد الانتفاع به أضر الأشياء عليه.

وفيه أن في المال حقا سوى الزكاة وإن اختلفت درجة الحق فالزكاة أوجب وحليها من حقها.

وفي المال حق فرض وواجب ونفل فالحلب من الحقوق التي هي من المكارم. وهو قدر زائد

على الواجب ولا عقاب بتركه وإنما ذكر استطرادا لما ذكر حقها بين الكمال فيه وإن كان له أصل

يزول الدم بفعله وهو الزكاة.

ويحتمل أن يراد ما إذا كان هناك مضطر إلى

شرب لبنها فيحمل الحديث على هذه الصورة.

والمستحب أن يلي تفرقة الزكاة بنفسه؛ ليتوثق من وصولها إلى مستحقها، سواء كانت من الأموال الظاهرة أو الباطنة. قال الإمام أحمد: أعجب إلى أن يخرجها، وإن دفعها إلى السلطان فهو جائز.

إذا طلبها قهراً، أو اختياراً، عدل فيها أو جاز؛ لأن ظلمه عليه، وهو مؤتمن عليها، وفي البخاري أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يُصَلُّونَ لَكُمْ، فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَأُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ». وقال ابنُ عُمَرَ ﷺ: «ادْفَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِكُمْ لِمَنْ وَلَّاهُ اللَّهُ أَمْرَكُمْ، فَمَنْ بَرَّ فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَثِمَ فَعَلَيْهِ» [خرجه ابن أبي شيبة].

وعن سهل بن أبي صالح، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: اجْتَمَعَ عِنْدِي مَالٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَزْكِيَهُ، وَأَنَا أَجِدُ لَهُ مَوْضِعًا فَسَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ، وَأَبَا سَعِيدَ الْخُدْرِيَّ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ، وَابْنَ عُمَرَ ﷺ، فَقَالُوا: «ادْفَعُوا إِلَيْهِمْ».

وعليه فإن كان الحاكم عادلاً ويصرفها في مصارفها وطلبها فإنها تدفع إليه؛ لأن الإمام أعلم بمصارفها، ودفعها إليه يبرئه ظاهراً وباطناً، وإن كان ظالماً ولا يدفعها إلى أهلها، فليتحايل في عدم دفعها إليه، فإن خشي على نفسه أو ماله منه دفعها إليه وبرئت ذمته، ويتحمل هذا الظالم الإثم.

قال شيخ الإسلام: «إِذَا كَانَ الْإِمَامُ عَادِلًا يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ الشَّرْعِيَّةِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ ذَلِكَ مِنْ صَاحِبِهِ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَإِنْ كَانَ ظَالِمًا لَا يَصْرِفُهُ فِي مَصَارِفِهِ الشَّرْعِيَّةِ فَيَنْبَغِي لِصَاحِبِهِ أَنْ لَا يَدْفَعَ الزَّكَاةَ إِلَيْهِ، بَلْ يَصْرِفُهَا هُوَ إِلَى

### ﴿بَابُ: صَلَاةِ الْإِمَامِ وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ﴾

٣٨٣- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى.

### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق شعبة، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى. [خ (١٤٩٧-١٦٦-٦٣٣٢-٦٣٥٩)، م (١٠٧٨)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: صَلَاةِ الْإِمَامِ وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ، وَقَوْلِهِ: ﴿حُذِّمْنَ أَمْوَالُهُمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]

بَابُ: غَزْوَةِ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وَمَنْ خَصَّ أَخَاهُ بِالدُّعَاءِ دُونَ نَفْسِهِ، وَقَالَ أَبُو مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ذَنْبَهُ

بَابُ: هَلْ يُصَلَّى عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]

### فقه الحديث

قوله: (إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ). فيه تسليم الإمام الزكاة وتبرأ الذمة بذلك.

القيم.

وفي سنن أبي داود عن جابر بن عبد الله، أن امرأة،  
قالت للنبي ﷺ: «صَلِّ عَلَيَّ وَعَلَى زَوْجِي، فَقَالَ  
النَّبِيُّ ﷺ: «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى زَوْجِكَ».

ولمسلم يقول أهل السماء «لروح المؤمن  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْكَ وَعَلَى جَسَدِ كُنْتَ تَعْمُرِيهِ».  
وحديث الباب وفيه «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي  
أَوْفَى».

وكما قال ابن عمر للميت "صلى الله عليه".  
ويجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعاً لهم في ذلك  
بالاتفاق فيقال اللهم صل على محمد وعلى آل  
محمد وأزواجه وذريته وأتباعه؛ لأن السلف لم  
يمنعوا منه وقد أمرنا به في التشهد وغيره.

### ﴿بَابُ: إِعْطَاءِ مَنْ يَخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِ﴾

٣٨٤- عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَعْطَى  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَلَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ. قَالَ: فَتَرَكَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ  
إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا  
لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: أَوْ  
مُسْلِمًا. قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ  
فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ  
إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: أَوْ مُسْلِمًا. قَالَ: فَسَكَتُ  
قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: أَوْ  
مُسْلِمًا - وَفِي رَوَايَةٍ: فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ،  
فَجَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتَفِي، ثُمَّ قَالَ: (أَقْبِلْ) (١) أَيِ

مُسْتَحِقِّيْهَا، فَإِنْ أَكْرَهَ عَلَى دَفْعِهَا إِلَى الظَّالِمِ  
بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَدْفَعْهَا إِلَيْهِ لَحَصَلَ لَهُ ضَرَرٌ، فَإِنَّهَا  
تُجْزِئُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ».   
قوله: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ).

فيه بيان مشروعية الدعاء لدافع الزكاة ويلحق  
به دافع الصدقة امتثالاً لقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿وَصَلِّ  
عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣].

ومذهب الجمهور أن الدعاء لدافع الزكاة  
مُسْتَحَبٌّ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ مُعَاذًا وَغَيْرَهُ لِأَخِذِ الزَّكَاةِ  
وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِالدُّعَاءِ وَلَوْ وَجَبَ لَعَلِمَهُ السَّعَاءُ  
فَالْأَمْرُ مَحْمُولٌ فِي الْآيَةِ عَلَى أَنَّهُ خَاصٌّ بِهِ فَإِنَّهُ  
الَّذِي صَلَاتُهُ سَكَنٌ لَهُمْ.

ويستحب دعاء الساعي اقتداءً بالنبي ﷺ.

وصفة الدعاء لهم أن يصلي عليهم كماورد  
هنا «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ فُلَانٍ».

أو يدعوا لهم بالبركة كما أخرجَه النَّسَائِيُّ «أَنَّهُ  
قَالَ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي أَهْلِهِ».

وَاسْتَحَبَّ الشَّافِعِيُّ فِي صِفَةِ الدُّعَاءِ أَنْ يَقُولَ  
أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ وَجَعَلَهُ لَكَ طَهُورًا  
وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ.

قوله: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى).

احتج بالحديث من جوز الصلاة على غير  
الأنبياء استقلالاً من غير جعله شعاراً راتباً وهو  
قول الإمام أحمد واختاره شيخ الإسلام، وابن

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: أَقْبَلَا؟

**بَابُ: مَنْ قَالَ فِي الْخُطْبَةِ بَعْدَ الشَّاءِ: أَمَّا بَعْدُ.**  
**بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ الْتَّاسُ**  
**الْحَكَافَا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وَكَمْ الْغِنَى؟ وَقَوْلِ**  
**النَّبِيِّ ﷺ: وَلَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:**  
**﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا**  
**يَسْتَطِيعُونَ صَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]**  
**إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].**  
**بَابُ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبَهُمْ**  
**وغيرهم من الخمس ونحوه.**

**بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا**  
**﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ الشَّرْجُوعَا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعَا ﴿٢١﴾﴾**  
**[المعارج: ١٩-٢١]، ﴿هَلُوعًا﴾ ﴿١٩﴾ [المعارج: ١٩] ضَجُورًا.**

### غريب الحديث

(رَهْطًا): ما دون العشرة من الرجال.  
 (رَجُلًا): هو جعيل بن سراقه الضمري.  
 (أَعْجَبَهُمْ إِلَيَّ): أفضلهم وأصلحهم في اعتقادي.  
 (فَسَارَرْتُهُ): تكلمت معه سرًّا من الحضور.  
 (مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ): ما سبب عدوك عنه إلى  
 غيره وفلان كناية عن اسم أبهم بعد أن ذكر أو  
 سمي به المحدث عنه الخاص.  
 (أَوْ مُسْلِمًا): أي بل قل (مسلمًا): بدل (مؤمنًا)  
 لأنك تعلم ظاهر أمره ولا تعلم حقيقة حاله وليس  
 لك أن تجزم بهذا.  
 (عَلَبَنِي): حملني على القول ثانية.  
 (فَجَمَعَ): أي في ضربه.  
 ((أَقْبِلْ أَي سَعْدُ)): تعال يا سعد لأبين لك.

سَعْدُ!-، إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ؛  
 خَشْيَةً أَنْ يَكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ.

• (وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ  
 اللَّهِ ﷺ أَتَى بِمَالٍ أَوْ سَنَى، فَفَقَسَمَهُ، فَأَعْطَى رَجُلًا  
 وَتَرَكَ رَجُلًا، فَبَلَغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا، فَحَمَدَ  
 اللَّهَ، ثُمَّ أَتَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ! قَوْلَ اللَّهِ إِنِّي  
 لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ  
 إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا  
 أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَجِ، وَأَكُلُ أَقْوَامًا  
 إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ،  
 فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ. قَوْلَ اللَّهِ! مَا أَحَبُّ أَنْ لِي  
 بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرُ النَّعَمِ).

### تفريع الحديث

حديث سعد أخرجه البخاري ومسلم من طريق  
 الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ،  
 عَنْ سَعْدِ ﷺ.

[خ (٢٧-١٤٧٨)، م (١٥٠)].

وحديث عَمْرِو بْنِ تَغْلِبَ ﷺ أخرجه البخاري من  
 طريق جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ الْحَسَنَ، يَقُولُ:  
 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ.

[خ (٩٢٣-٣١٤٥-٧٥٣٥)].

### تبويبات البخاري

**بَابُ: إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ**  
**عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ؛ لِقَوْلِهِ**  
**تَعَالَى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءِأَمَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ**  
**قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات: ١٤]، فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ**  
**فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ**  
**الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩].**

(يُكَبِّ): يلقيه منكوسا على وجهه.

(سَبَّ): ما يؤخذ من العدو من النساء والأطفال.

(عَتَبُوا): سخطوا في أنفسهم.

(الْجَزَع): الضعف عن الصبر وتحمل ما

ينزل به مكروه.

(وَالْهَلَج): أشد الفزع والخوف.

(وَأَكَل): أترك.

(الغنى): النفسي والتعفف.

(وَالْحَبْرِي): الإيمان الحامل على الصبر والرضى.

(أَنَّ لِي بِكَلِمَةٍ): بدل كلمة.

(حُمِرَ التَّعَم): الإبل الحمراء وكانت أعجب

الأموال وأحبها إلى العرب.

### فقهاء الحديث

قوله: (أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا).

أي جماعة وأصله الجماعة دون العشرة.

قوله: (فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ

يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ).

أي أفضلهم وأصلحهم في اعتقادي.

قوله: (وَاللَّهُ إِلَيَّ لِأُرَاهُ).

أي لأعلمه.

قوله: (مُؤْمِنًا قَالَ: أَوْ مُسْلِمًا).

فيه دليل على الفرق بين الإسلام والإيمان.

فالإيمان للأعمال الباطنة ولا تحصل إلا من

صادق في إيمانه ولا يوصف به المنافق.

والإسلام للأعمال الظاهرة ويأتي بها المنافق

ويوصف بالإسلام.

واختلف على أي شيء يحمل هذا الحديث:

فقليل هو محمول على أن هذا الرجل كان

منافقا، وأن الرسول ﷺ نفى عنه الإيمان وأثبت

له الاستسلام دون الإسلام الحقيقي، وهو قول

البخاري ومحمد بن نصر المروزي. وتعقبه

ابن رجب.

وقيل إنه قال على سبيل المزاح، فأوهم سعدا

أنه ليس بمؤمن؛ والمعنى واحد. وهو قول ابن

المديني وتعقبه ابن رجب.

والظاهر أن النبي ﷺ زجر سعدا عن الشهادة

بالإيمان؛ لأن الإيمان باطن في القلب لا اطلاع

للعبد عليه، فالشهادة به شهادة على ظن فلا ينبغي

الجزم بذلك كما قال: «إِنْ كَانَ أَحَدُكُمْ مَادِحًا لَا

مَحَالَةَ فَلْيَقُلْ: أَحْسِبُ كَذَا وَكَذَا، إِنْ كَانَ يَرَى أَنَّهُ

كَذَلِكَ، وَحَسِبِيهِ اللَّهُ، وَلَا يُزَكِّي عَلَى اللَّهِ أَحَدًا»،

وأمره أن يشهد له بالإسلام؛ لأنه أمر مطلع عليه،

كما في "المسند" عن أنس مرفوعا: «الإِسْلَامُ

عَلَانِيَةٌ، وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ» واختاره ابن رجب.

ولهذا كره طائفة من السلف أن يطلق الإنسان

على نفسه أنه مؤمن، وقالوا: هو صفة مدح،

وتركية للنفس بما غاب من أعمالها؛ وإنما يشهد

لنفسه بالإسلام لظهوره، فأما حديث: «إِذَا رَأَيْتُمُ

الرَّجُلَ يَتَعَادَى الْمَسْجِدَ، فَاشْهَدُوا عَلَيْهِ بِالْإِيمَانِ،

قَالَ اللَّهُ ﷻ: «إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» [فقد خرجه أحمد، والترمذي وقال

حَسَنٌ غَرِيبٌ وقال أحمد: هو حديث منكرو، ودراج له مناكير].



ومنع من منع مع كونه أحب إليه ممن أعطى، لأنه لو ترك إعطاء المؤلفة لم يؤمن أن يقع في قلوبهم ما يكون سبباً لعذابهم من ردة أو سوء ظن بمقام النبوة أو غيره.

والآخر: نبهه على أنه ينبغي التوقف عن الثناء بالأمر الباطن دون الثناء بالأمر الظاهر.

قوله: **(فَبَلَّغَهُ أَنَّ الَّذِينَ تَرَكَ عَتَبُوا).**

فيه أن البشر جبلوا على حب العطاء وبغض المنع والإسراع إلى إنكار ذلك قبل الفكرة في عاقبته إلا من شاء الله.

وفيه أن العطاء والمنع للمال مؤثر في النفوس ولو كانت صالحة.

قوله: **(ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ! فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ، وَأَدْعُ الرَّجُلَ، وَالَّذِي أَدْعُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الَّذِي أُعْطِي، وَلَكِنْ أُعْطِي أَقْوَامًا لِمَا أَرَى فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْجَزَعِ وَالْهَلَعِ، وَأَكُلُ أَقْوَامًا إِلَى مَا جَعَلَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ الْغِنَى وَالْخَيْرِ).**

فيه أن الرزق في الدنيا ليس على درجة المرزوق في الآخرة ففي الدنيا وإنما تقع العطية والمنع بحسب السياسة الشرعية فكان يعطي من يخشى عليه الجزع والهلع لو منع، ويمنع من يثق بصبره واحتماله وقناعاته بثواب الآخرة.

وفيه أن المنع قد يكون خيراً للممنوع كما قال تعالى: **(وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ).**

وفيه استتلاف من يخشى جزعه أو يرجي من

قوله: **(ثُمَّ عَلَّبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ).**

فيه الشفاعة إلى ولاية الأمور فيما ليس بمحرم.

وفيه مراجعة المسئول في الأمر الواحد.

وفيه تنبيه المفضل الفاضل على ما يراه مصلحة.

وفيه تركية الشخص بما يعلمه في الظاهر.

قوله: **(فَضْرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ، فَجَمَعَ بَيْنَ غُنِّيٍّ وَكَتِفِيٍّ) فعل ذلك لينبئه وفيه جواز ذلك وقربه من أصحابه ﷺ.**

قوله: **(إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يُكَبِّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ).**

أي: تألف قلبه بالإعطاء مخافة من كفره إذا لم يعط، فيعطي من في إيمانه ضعف، خشية عليه لو لم أعطه أن يعرض له ما يضره في دينه كأنه أشار إلى المؤلفة أو إلى من إذ منع نسب الرسول ﷺ إلى البخل، وأما من قوي إيمانه فهو أحب إلي فيكمله إلى إيمانه ولا يخشى عليه رجوعاً عن دينه ولا سوء اعتقاد، ولا ضرراً فيما يحصل له من الدنيا.

وفيه أنه ﷺ كان يوسع العطاء لمن أظهر الإسلام تألفاً، فلما أعطى الرهط وهم من المؤلفة، وترك من هو أفضل منهم، مع أن الجميع سألوه، خاطبه سعد ﷺ في أمره؛ لأنه كان يرى أن من ترك أحق منهم ولهذا راجع فيه أكثر من مرة، فنبهه النبي ﷺ لأمرين:

أحدهما: نبهه للحكمة في إعطاء أولئك الرهط،

إعطائه تأليفه أو تأليف من يتبعه والاعتذار ممن ظن الأمر بخلافه.

وفيه أن المشار عليه يتأمل ما يشار عليه به فإن لم تظهر مصلحته لم يعمل به.

وفيه الأمر بالتثبت وترك القطع بما لا يعلم القطع فيه.

قوله: **(فِيهِمْ عَمْرُو بْنُ تَغْلِبَ، فَوَاللَّهِ مَا أَحْبَبَ أَنَّ لِي بِكَلِمَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُمْرَ النَّعَمِ).**

فيه منقبة لعمر بن تغلب ومن ثم قال ما أحب أن لي بتلك الكلمة حمر النعم؛ لأن الصفة المذكورة تدل على قوة إيمانه المفضي به لدخول الجنة وثواب الآخرة خير وأبقى.

وفيه دليل أن عطاءه ومنعه ﷺ كان لمصلحة فأعطى أبا سفيان بن حرب وعيينة بن حصن والأقرع بن حابس وزيد الخيل مائة من الإبل لمصلحة وقلل غيرهم لمصلحة ومنع غيرهم لمصلحة، فلإمام أن يقتدي به في العطايا من بيت المال، فيصرف الأموال في المصالح الأهم فالأهم ونظره في تقسيم الصدقات والعطايا من بيت المال نظر مصلحة.

وكل من كان قائما على أموال غيره كالسلطان وولي البيتيم والسفيه فنظره نظر مصلحة.

ومن كان تصرفه في ماله فنظره نظر شهوة.

وفيه الشفاعة إلى ولاية الأمر وغيرهم فيما ليس بحرام.

وفيه مراجعة المشفوع إليه في الأمر الواحد

مرارًا إذا لم يؤد إلى مفسدة.

وفيه الأمر بالتثبت، وترك القطع بما لا يعلم القطع فيه.

وفيه أن المشفوع إليه لا عتب عليه إذا رد الشفاعة إن كانت خلاف المصلحة، فإن كان ولي أمر المسلمين، أو ناظر يقيم ونحوه لم يجز له قبول شفاعة تخالف مصلحة ما هو ولي أمره.

وفيه أن المشفوع إليه إذا رد الشفاعة، ينبغي أن يعتذر إلى الشافع ويبين له عذره في ردها.

وفيه أن المفضول ينبه الفاضل على ما يراه مصلحة لينظر فيه الفاضل.

وفيه أن المشار عليه يتأمل ما يشار به عليه فإذا لم تظهر مصلحته لا يعمل به.

وفيه أنه لا يقطع لأحد على التعيين بالجنة إلا من ثبت فيه نص كالعشرة من الصحابة وأشباههم، بل يرجي للطائع ويخاف على العاصي، ويقطع من حيث الجملة أن من مات على التوحيد دخل الجنة، وهذا كله إجماع أهل السنة.

وفيه دلالة لمذهب أهل الحق أن الإقرار باللسان لا ينفع إلا إذا اقترن به اعتقاد بالقلب.

وفيه دليل على الفرق بين الإيمان والإسلام، كما قال تعالى: **﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾**

قال القاضي عياض: هذا الحديث أصح دليل على الفرق بين الإسلام والإيمان، وأن الإيمان باطن ومن عمل القلب، والإسلام ظاهر ومن عمل الجوارح، لكن لا يكون مؤمنًا



حَتَّى نَظَرْتُ إِلَى صَفْحَةٍ عَاتِقِ النَّبِيِّ ﷺ قَدْ أَثَرَتْ بِهِ حَاشِيَةُ الرَّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذْبَتِهِ<sup>(١)</sup>، ثُمَّ قَالَ: مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ! فَالْتَقَتَ إِلَيْهِ، فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ.

٣٨٦- عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ﷺ، قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً (وَفِي رِوَايَةٍ: أُهْدِيَتْ لَهُ مِنْ دِيبَاجٍ، مُزَرَّرَةٌ بِالذَّهَبِ)، وَلَمْ يُعْطَ مَخْرَمَةَ شَيْئًا، فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ! انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ، فَقَالَ: ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي (وَفِي رِوَايَةٍ مُعَلَّقَةٍ: فَأَعْظَمْتُ ذَلِكَ، فَقُلْتُ: أَدْعُو لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟! فَقَالَ: يَا بُنَيَّ، إِنَّهُ لَيْسَ بِجَبَّارٍ). قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، فَقَالَ: -وَفِي رِوَايَةٍ: وَهُوَ يُرِيهِ مَحَاسِنَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: خَبَأْتُ هَذَا لَكَ-، خَبَأْتُ هَذَا لَكَ. قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: رَضِيَتْ مَخْرَمَةُ. (وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ فِي خُلُقِهِ شِدَّةً).

٣٨٧- (عَنْ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ﷺ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعَهُ النَّاسُ مُقْبِلًا مِنْ حُنَيْنٍ، عَلِقَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَعْرَابُ يَسْأَلُونَهُ، حَتَّى اضْطَرُّوهُ إِلَى سَمَرَةٍ، فَخَطَفَتْ رِدَاءَهُ، فَوَقَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَعْطُونِي رِدَائِي! فَلَوْ كَانَ عَدَدُ هَذِهِ الْعِصَاهِ نَعْمًا لَقَسَمْتُه بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَجِدُونِي بَخِيلًا، وَلَا كَذُوبًا، وَلَا جَبَانًا)<sup>(٢)</sup>.

### تخريج الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. [خ (٣١٤٩-٥٨٠٩-٦٠٨٨)، م (١٠٥٧)].

(٢) أَمَّا مُسْلِمٌ فَرَوَى مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ ﷺ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا، فَقُلْتُ: وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَعَلَّ هَذَا كَانَ أَحَقَّ بِهِ مِنْهُمْ! قَالَ: إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنِّي أَنْ يَسْأَلُونِي بِالْفُحْشِ أَوْ يُعْخَلُونِي، فَلَسْتُ بِبَاخِلٍ.

إلا مسلمًا، وقد يكون مسلمًا غير مؤمن، ولفظ هذا الحديث يدل عليه.

وفيه أن الإمام يصرف الأموال في مصالح المسلمين الأهم فالأهم.

وفيه حجة لمن يقول بجواز قوله: أنا مؤمن، من غير استثناء.

وقد اختلف فيها من لدن الصحابة ﷺ إلى يومنا هذا، وكل قول إذا حقق كان له وجه، فمن لم يستثنِ أخبر عن حكمه في الحال، ومن استثنى أشار إلى غيب ما سبق له في اللوح المحفوظ، وإلى التوسعة في القولين ذهب الأوزاعي وغيره، وهو قول أهل التحقيق نظرا إلى ما قدمناه، ورفعنا للخلاف.

وفيه دليل على جواز الحلف على الظن، وهي من يمين اللغو.

وفيه أن الفاضل لا يقبل ما يشار عليه به مطلقا بل يتأمله فإن لم تظهر مصلحته لم يعمل به. وفيه الأمر بالتثبت وترك القطع بما لا يعلم القطع فيه.

### ﴿بَابُ: إِعْطَاءِ مَنْ سَأَلَ بِغِلْظَةٍ﴾

٣٨٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ، فَادْرَكَهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذْبَةً شَدِيدَةً،

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: رَجَعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي نَحْرِ الْأَعْرَابِيِّ. وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَذَبَهُ حَتَّى انْشَقَّ الْبُرْدُ، وَحَتَّى بَقِيَتْ حَاشِيَتُهُ فِي عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

سَلِيمَانُ ادْخُلْ؛ فَإِنَّكَ مَمْلُوكٌ مَا بَقِيَ عَلَيْكَ شَيْءٌ.  
وَأَجَازَ سَمُرَةَ بِنْتُ جُنْدُبٍ شَهَادَةَ أَمْرَأَةٍ مُتَّقِيَةٍ.

بَابُ: قِسْمَةِ الْأَمَامِ مَا يَقْدُمُ عَلَيْهِ، وَيَخْبَأُ لِمَنْ لَمْ  
يَحْضُرْهُ أَوْ غَابَ عَنْهُ.

بَابُ: الْقَبَاءُ، وَفُرُوجُ حَرِيرٍ، وَهُوَ الْقَبَاءُ، وَيُقَالُ:  
هُوَ الَّذِي لَهُ شَقٌّ مِنْ خَلْفِهِ.

بَابُ: الْمُرَرَّرُ بِالذَّهَبِ.

بَابُ: الْمُدَارَاةُ مَعَ النَّاسِ، وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ:  
إِنَّا لَنَكْشِرُ فِي وُجُوهِ أَقْوَامٍ وَإِنَّ قُلُوبَنَا لَتَلْعَنُهُمْ.

• لحديث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ:

بَابُ: الشَّجَاعَةُ فِي الْحَرْبِ وَالْجُبْنِ.

بَابُ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمَوْلَفَةَ قُلُوبُهُمْ  
وَعَبْرُهُمْ مِنَ الْخُمُسِ وَنَحْوِهِ.

### غريب الحديث

(بُرْدٌ): نوع من الثياب.

(نَجْرَانِيٌّ): نسبة إلى نجران بلد في اليمن.

(الْحَاشِيَّةُ): الجانب وحاشية الثوب جانبه،

وكذلك الحاشية من كل شيء.

(فَجَذَبَهُ): شده.

(صَفْحَةٌ): صفحة كل شيء وجهه وجانبه

وناحيته.

(عَاتِقٌ): هو ما بين المنكب والعنق.

(مُرَرَّرٌ بِالذَّهَبِ): لها أزرار من ذهب.

(فِي خُلُقِهِ شِدَّةٌ): أي كان نزقا سريع الغضب.

(عَلِقَتْ): تعلقوا به.

(اضْطَرُّوهُ): ألجؤوه.

(سَمُرَةٌ): شجرة طويلة قليلة الظل صغيرة

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي ثوب، عَنْ  
ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْمُسَوِّرِ.

[خ (٢٥٩٩-٢٦٥٧-٣١٢٧-٥٨٠٠-٥٨٦٢-٦١٣٢) م (١٠٥٨)]

أخرجه البخاري من طريق عمر بن محمد بن  
جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي  
جُبَيْرُ بْنُ مُطْعِمٍ.

[خ (٢٨٢١-٣١٤٨)]

### تبويبات البخاري

• لحديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

بَابُ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمَوْلَفَةَ قُلُوبُهُمْ  
وَعَبْرُهُمْ مِنَ الْخُمُسِ وَنَحْوِهِ.

بَابُ: الْبُرُودُ وَالْحَبْرَةُ وَالشَّمْلَةُ، وَقَالَ خَبَّابٌ:  
شَكُونَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ بُرْدَةً لَهُ.

بَابُ: التَّبَسُّمُ وَالضَّحِكُ.

• لحديث الْمُسَوِّرِ:

بَابُ: كَيْفَ يُقْبَضُ الْعَبْدُ وَالْمَتَاعُ؟ وَقَالَ ابْنُ  
عُمَرَ: كُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَعْبٍ، فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ

وَقَالَ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ.

بَابُ: شَهَادَةُ الْأَعْمَى وَأَمْرِهِ، وَنِكَاحِهِ وَإِنْكَاحِهِ،  
وَمُبَايَعَتِهِ، وَقَبُولُهُ فِي التَّأْذِينَ وَغَيْرِهِ وَمَا يَعْرِفُ

بِالْأَصْوَاتِ، وَأَجَازَ شَهَادَتَهُ قَاسِمٌ، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ  
سِيرِينَ، وَالزُّهْرِيُّ، وَعَطَاءٌ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: تَجَوُّزُ

شَهَادَتِهِ إِذَا كَانَ عَاقِلًا. وَقَالَ الْحَكَمُ: رَبُّ شَيْءٍ  
تَجَوُّزُ فِيهِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَرَأَيْتَ ابْنَ عَبَّاسٍ لَوْ شَهِدَ

عَلَى شَهَادَةٍ أَكُنْتُ تَرُدُّهُ؟ وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَبْعَثُ  
رَجُلًا إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ أَطَرَّ، وَيَسْأَلُ عَنِ الْفَجْرِ،

فَإِذَا قِيلَ لَهُ: طَلَعَ، صَلَّى رَكَعَتَيْنِ. وَقَالَ سَلِيمَانُ بْنُ  
يَسَارٍ: اسْتَأْذَنْتُ عَلَى عَائِشَةَ، فَعَرَفْتُ صَوْتِي، قَالَتْ:

تعالى ﴿يَا مُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] وفي الصحيحين: (قلن انت أغلظ وأفظ من رسول الله ﷺ)، والفظ والغليظ بمعنى، وهو عبارة عن شدة الخلق وخشونة الجانب فهو مع المؤمنين هين لين رفيق رحيم.

وما كان من إغلاظه فهو على الكافرين والمنافقين كما قال تعالى ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ٧٣] وكان يغضب ويغلظ عند انتهاك حرمة الله تعالى.

وفيه فضل لين الجانب والحلم والرفق مالم يفوت مقصودا شرعيا.

وفيه تبسم النبي ﷺ وضحكه وعليه بوب البخاري وثبت بذلك الأحاديث، وكان النبي في أكثر أحواله يتبسم، وكان أيضا يضحك في أحوال آخر ضحكا أعلى من التبسم، وأقل من الاستغراق الذي تبدو فيه اللهوات هذا كان شأنه ﷺ، وكان في النادر عند إفراط تعجبه ربما ضحك حتى تبدو نواجذه، ويجري على عادة البشر في ذلك؛ لأنه ﷺ قد قال: "إنما أنا بشر" فبين لأتمته بضحكه الذي بدت فيه نواجذه جوازه.

وبان بحديث عائشة أن التبسم هو هديه الغالب عند حصول ما يستدعيه.

وهذا الباب يرد ما روي عن بعض التابعين: أنه كان لا يضحك.

فرسول الله ﷺ ضحك، والصحابه ضحكوا، وروى عبد الرزاق سئل ابن عمر هل كان أصحاب رسول الله ﷺ يضحكون؟ قال: نعم،

الورق قصيرة الشوك.

(فَخَطَفْتُ رِدَاءَهُ): الظاهر أن رداءه علق بشوك الشجرة فزال عن بدنه.

(الْعِضَاءُ): شجر عظيم الشوك.

(نَعْمًا): إبلا وقيل هي الإبل والبقر والغنم.

### فقه الحديث

قوله: (وَعَلَيْهِ بُرْدٌ نَجْرَانِيٌّ غَلِيظٌ). فيه لبس الأكسية التي صنعها الكفار والأصل في ثيابهم الحل.

قوله: (فَأَذْرَكُهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَذَبَهُ جَذَبَةً شَدِيدَةً). فيه أن من تصدر للناس فليتحمل ما يلقاه منهم ففهم الغليظ والجافي ومن لا يراعي المقامات والغضوب والعجل وفيهم من هو بضد ذلك فالترفق بهم يجمع قلوبهم.

قوله: (قَدْ أَثَرْتُ بِهِ حَاشِيَةَ الرِّدَاءِ مِنْ شِدَّةِ جَذَبْتِهِ... مُرُّ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ! فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ، فَضَحِكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ).

فيه بيان حلمه ﷺ وصبره على الأذى في النفس والمال والتجاوز على جفاء من يريد تألفه على الإسلام وليتأسى به الولاة بعده في خلقه الجميل من الصفح والإغضاء والدفع بالتي هي أحسن.

وفيه عظيم أخلاقه ﷺ وجميل سجاياه وكرم نفسه ورحمته ولطفه بالناس وخفض جناحه للمؤمنين وعدم انزعاجه مما يلقاه من الغلظة والفظاظة كما قال تعالى ﴿وَخَفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨] وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] وقال

من المنفعة للمسلمين والدفاع عنهم.  
وفيه استعمال حسن الأخلاق والحلم لجهل  
الناس والأعراب وقلة ردهم بالخبيثة.  
وفيه سنة الأمراء أن يسكتوا عن رد السائل،  
ويتركوه تحت الرجاء ولا يؤيسوه ويوحشوه.  
وفيه مدح الرجل نفسه إذا ألحف عليه في  
المسألة في المال والعلم وغيره.  
وفيه أن النبي ﷺ مدح نفسه بالجلود العظيم،  
ووصف نفسه بالشجاعة والبأس الذي بسببه  
كانت الأعراب تسأله، ووصف نفسه بالصدق  
فيما يعد به من العطايا.  
وفيه صبر السلاطين والعلماء لجهال السؤال  
واستعمال الحلم لهم، والصبر على أذاهم في  
المال والنفس.  
وفيه إعطاء من سأل بغلظة إذا رجي تأليفه أو  
دفع شره وأن الغلظة في الطلب لا تسقط حقه من  
بيت المال ولا من الصدقات.  
وفيه كرمه وسخاؤه ﷺ وشواهد كثيرة.

### (بَابُ: إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ\*)

٣٨٨- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ بْنِ عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ قَسَمَ فِي النَّاسِ فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ، وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا، فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ، فَخَطَبَهُمْ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَدَاكُمْ اللَّهُ يَوْمَ؟ وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمْ اللَّهُ يَوْمَ؟ وَعَالَةً قَأَنَّكُمْ اللَّهُ يَوْمَ؟ كَلِمًا قَالَ شَيْئًا قَالُوا: اللَّهُ

والإيمان في قلوبهم أعظم من الجبال.  
وفي رسول الله ﷺ وأصحابه الأسوة الحسنة.  
وأما المكروه من هذا الباب فهو الإكثار من  
وملازمته حتى يغلب على صاحبه كما قال لقمان  
لابنه: يا بني إياك وكثرة الضحك فإنه يميت القلب.  
قوله: (إِنَّهُ لَيْسَ بِجَبَّارٍ).  
فيه ما كان عليه ﷺ من الرحمة والتواضع  
والقرب من الناس.  
وفيه صحة إيمان مخرمة وإن كان قد وصف  
بأنه سيئ الخلق وفيه تواضع النبي ﷺ وحسن  
تلفظه بأصحابه.  
قوله: (فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا، وَهُوَ يُرِيهِ  
مَحَاسِنَهُ، وَهُوَ يَقُولُ: حَبَاتُ هَذَا لَكَ).  
يحتمل أن يكون كونه عليه وإعطائه إياه، وقع قبل  
التحريم فلما وقع تحريم الحرير والذهب على  
الرجال لم يبق في هذا حجة لمن يبيع شيئاً من ذلك.  
ويحتمل أن يكون بعد التحريم فيكون أعطاه  
ليتنفع به بأن يكسوه النساء أو ليبيعه كما وقع  
لغيره ويكون معنى قوله فخرجه وعليه قباء أي  
على يده فيكون من إطلاق الكل على البعض.  
وفيه أن الإمام والعالم إذا زال من موضع قعوده  
للناس ونظره بينهم وتعليمه لهم، يجوز دعاؤه  
وإخراجه لما يعن إليه من حاجات الناس، وأن  
خروجه لمن دعاه من التواضع والفضل.  
قوله: (فَلَوْ كَانَ عَدَدُ هَذِهِ الْعِصَاهِ نَعْمًا لَقَسَمْتُهُ  
بَيْنَكُمْ، ثُمَّ لَا تَحْدُونِي بِخَيْلٍ، وَلَا كَدُوبًا، وَلَا  
جَبَانًا).  
فيه استتلاف الناس بالعطاء الجزيل لما في ذلك

لَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ-  
يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟  
فَسَكَتُوا. وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ لَهُ فَقَهَاؤُهُمْ: أَمَّا دُؤُوا  
آرَائِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ فَلَمْ يَقُولُوا شَيْئًا، وَأَمَّا أَنَا  
مِنَّا حَدِيثُهُ أَسْنَانُهُمْ فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ؛ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُ الْأَنْصَارَ، وَسُيُوفُنَا  
تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ؟ وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي  
أُعْطِي قُرَيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ  
بِجَاهِلِيَّةٍ. وَفِي رَوَايَةٍ: وَمُصِيبَةٍ.

وَفِي رَوَايَةٍ: وَاللَّهِ مَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا  
يَنْقَلِبُونَ بِهِ. قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ رَضِينَا.  
(وَفِي رَوَايَةٍ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ).

٣٩٠- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ، قَالَ: لَمَّا  
كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ أَثَرَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَا فِي الْقِسْمَةِ،  
فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ هِلَّةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى  
عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَعْطَى أَنَا مِنْ أَشْرَافِ  
الْعَرَبِ، فَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، قَالَ رَجُلٌ (وَفِي  
رَوَايَةٍ: مِنَ الْأَنْصَارِ): وَاللَّهِ إِنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ مَا  
عُدِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ  
لَأُخْبِرَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ -وَفِي رَوَايَةٍ:  
فَسَارَرْتُهُ، فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ،  
وَعَظِبَ، حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ:  
فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ؟ رَجِمَ اللَّهُ  
مُوسَى! قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ.

وَرَسُولُهُ أَمَّنْ. قَالَ: مَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تُجِيبُوا رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ  
أَمَّنْ. قَالَ: لَوْ شِئْتُمْ قُلْتُمْ: جِئْنَا كَذَا وَكَذَا.  
أَتَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ  
وَيَتَذَهَبُونَ بِالنَّبِيِّ ﷺ إِلَى رَحَالِكُمْ؟ لَوْلَا الْهَجْرَةُ  
لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا  
وَشَعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِي الْأَنْصَارِ وَشَعْبَهَا، الْأَنْصَارُ  
شِعَارٌ، وَالنَّاسُ دِثَارٌ، إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثَرَهُ  
فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ.

٣٨٩- عَنْ أَنَسٍ ﷺ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمَ حُنَيْنٍ  
أَقْبَلْتُ هَوَازِنَ وَعَظْفَانَ وَغَيْرَهُمْ بِنَعَمِهِمْ  
وَذَرَارِيهِمْ<sup>(١)</sup>، وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَمِنْ  
الْطَّلَقَاءِ، فَأَذْبَرُوا عَنْهُ حَتَّى بَقِيَ وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>، فَتَادَى  
يَوْمَئِذٍ نِذَاءً بَيْنَ لَمْ يَحْلُظْ بَيْنَهُمَا: التَّفَتَ عَنْ  
يَمِينِهِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالُوا: لَتَيْكَ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ! أَبْشِرْ نَحْنُ مَعَكَ. ثُمَّ التَّفَتَ عَنْ  
يَسَارِهِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالُوا: لَتَيْكَ يَا  
رَسُولَ اللَّهِ! أَبْشِرْ نَحْنُ مَعَكَ. وَهُوَ عَلَى بَغْلَةٍ  
بَيْضَاءَ، فَتَزَلَّ، فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ. فَانْهَزَمَ  
الْمُشْرِكُونَ، فَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ عَنَائِمٌ كَثِيرَةٌ<sup>(٣)</sup>،  
فَقَسَمَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْطَّلَقَاءِ، وَلَمْ يُعْطِ  
الْأَنْصَارَ شَيْئًا، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: -وَفِي رَوَايَةٍ:  
وَاللَّهِ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعَجَبُ!- إِذَا كَانَتْ شَدِيدَةً  
فَنَحْنُ نُدْعَى، وَيُعْطَى الْغَنِيمَةُ غَيْرُنَا؟! فَبَلَغَهُ  
ذَلِكَ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ، فَقَالَ: -وَفِي رَوَايَةٍ: هَلْ  
فِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟ قَالُوا: لَا، إِلَّا ابْنُ أُخْتِ

خَيْلُنَا، وَفَرَّتِ الْأَعْرَابُ وَمَنْ نَعَلَمَ مِنَ النَّاسِ. فَتَادَى رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: يَا لِلْمُهَاجِرِينَ يَا لِلْمُهَاجِرِينَ. ثُمَّ قَالَ: يَا لِلْأَنْصَارِ يَا  
لِلْأَنْصَارِ.

(٣) وَلِمُسْلِمٍ: ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الطَّائِفِ، فَحَاصَرْنَا هُمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً،  
ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَكَّةَ، فَتَرَلْنَا...

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رَوَايَةٍ: بِأَحْسَنِ صُفُوفٍ رَأَيْتُ. قَالَ: فَصُنِفَتْ  
الْخَيْلُ، ثُمَّ صُنِفَتِ الْمُقَاتِلَةُ، ثُمَّ صُنِفَتِ النِّسَاءُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ،  
ثُمَّ صُنِفَتِ النِّعَمُ، ثُمَّ صُنِفَتِ النِّعَمُ.

(٢) وَلِمُسْلِمٍ فِي رَوَايَةٍ: وَعَلَى مُجَنَّبَةٍ خَيْلَنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ:  
فَجَعَلْتُ خَيْلَنَا تَلْوِي خَلْفَ ظُهُورِنَا، فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ انْكَشَفَتْ

تفريغ الحديث

حديث عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ومسلم من طريق عمرو بن يحيى، عن عباد بن تميم، عن عبد الله بن زيد بن عاصم.

وحديث أنس أخرجه البخاري ومسلم من طريق ابن عون، عن هشام بن زيد بن أنس، عن أنس بن مالك.

وحديث عبد الله بن مسعود أخرجه البخاري ومسلم من طريق منصور، عن أبي وائل، عن عبد الله.

تبويبات البخاري

• لحديث عبد الله بن زيد بن عاصم

باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان، قاله موسى بن عقبة.

باب ما يجوز من اللو، وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَن لِّ

• لحديث أنس

باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوِهِ.

باب: ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ وَمَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ.

باب: مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، ﴿وَالَّذِينَ بَوَّءُوا الدَّارَ وَالْآيْمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِثُّونَ مَن هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي

صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا﴾ [الحشر: ٩].

باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: لَوْ لَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ مِنَ الْأَنْصَارِ.

باب: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْأَنْصَارِ: اصْبِرُوا حَتَّى

تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ.

باب: غَزْوَةُ الطَّائِفِ فِي شَوَّالٍ سَنَةِ ثَمَانٍ.

باب: الْقُبَّةُ الْحُمْرَاءُ مِنْ أَدَمَ.

باب: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، وَابْنُ الْأُخْتِ مِنْهُمْ.

باب: مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوِّ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَن لِّ

لِي بِكُمْ قُوَّةٌ﴾ [هود: ٨٠].

باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ [٢٣] إِلَى رِبَّهَا

نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣].

• لحديث عبد الله بن مسعود

باب: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْخُمْسِ وَنَحْوِهِ.

باب: غَزْوَةُ الطَّائِفِ فِي شَوَّالٍ سَنَةِ ثَمَانٍ.

باب: مَن أَخْبَرَ صَاحِبَهُ بِمَا يُقَالُ فِيهِ.

باب: الصَّبْرُ عَلَى الْأَذَى، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّادِقُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

باب: إِذَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةٍ فَلَا بَأْسَ بِالْمُسَارَةِ وَالْمُنَاجَاةِ.

باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وَمَنْ خَصَّ أَخَاهُ بِالدُّعَاءِ دُونَ نَفْسِهِ، وَقَالَ أَبُو

مُوسَى: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبِيدِ أَبِي عَامِرٍ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ ذَنْبَهُ.

غريب الحديث

(أَقَاءَ): أَعْطَاهُ الْغَنَائِمَ وَأَصْلُ الْفِيءِ الرَّجُوعُ

فَكَانَ الْأَمْوَالُ فِي الْأَصْلِ لِلْمُسْلِمِينَ فَعَلِبَ عَلَيْهَا

الْكَفَّارُ ثُمَّ رَجَعَتْ إِلَيْهِمْ.



المنافقين.

### فقته الحديث

قوله: (لَمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ).

أي أعطاه غنائم الذين قاتلهم يوم حنين وأصل الفيء الرد والرجوع ومنه سمي الظل بعد الزوال فيئا؛ لأنه رجع من جانب إلى جانب فكأن أموال الكفار سميت فيئا لأنها كانت في الأصل للمؤمنين إذ الإيمان هو الأصل والكفر طارئ عليه فإذا غلب الكفار على شيء من المال فهو بطريق التعدي فإذا غنمه المسلمون منهم فكأنه رجع إليهم ما كان لهم.

قوله: (قَسَمَ فِي النَّاسِ).

أي قسم الغنائم.

قوله: (فِي الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ).

وهم ناس من قريش أسلموا يوم الفتح إسلاما ضعيفا، وقيل كان فيهم من لم يسلم بعد.

واختلف في المراد بالمؤلفة قلوبهم الذين هم أحد المستحقين للزكاة: فقيل كفار يعطون ترغيبا في الإسلام، وقيل مسلمون لهم أتباع كفار ليتألفوهم، وقيل مسلمون أول ما دخلوا في الإسلام ليتمكن الإسلام من قلوبهم، والمراد بالمؤلفة هنا الأخير لقوله في رواية: «إِنِّي أُعْطِي قُرَيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ».

وقد تتبع العلماء أسماء المؤلفة قلوبهم وجمع ابن حجر منهم أربعين نفسا وسماهم في الفتح.

(وَجَدُوا): حزنوا.

(مَا أَصَابَ النَّاسَ): لم ينلهم ما نال الناس

من العطاء.

(وَعَالَةً): جمع عائل وهو الفقير.

(أَمْنٌ): من المن وهو الفضل.

(كَذَا وَكَذَا): كناية عما يقال.

(شِعَارٌ): هو الثوب الذي يلي الجلد من البدن.

(دِتَارٌ): هو الثوب الذي يكون فوق الشعار.

(أُثْرَةٌ): ينفرد بالمال المشترك ونحوه دونكم

ويفضل عليكم بذلك غيركم.

(الْحَوْضُ): الذي هو لي في الجنة.

(الطَّلَقَاءُ): جمع طليق وهو الأسير الذي خلي

سبيله والمراد مسلمة الفتح الذين من عليهم

رسول الله ﷺ يوم الفتح فلم يأسرهم ولم.

(فَأَذْبَرُوا عَنْهُ): أي ولوا عنه أدبارهم وما

أقبلوا على العدو معه حتى بقي ﷺ وحده.

(لَيْتَكُمْ.. وسعديك): لزوما لطاعتك وإجابة بعد

إجابة لأمرك وسعيا في إسعادك إسعادا بعد إسعاد.

(فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ): تكلموا في منع العطاء

عنهم.

(يَنْعَمُهُمْ): ما عندهم من غنم وإبل ونحوها.

(وَذَرَارِيُّهُمْ): أهلهم وأولادهم ليحثوهم على

الثبات.

(شَدِيدَةٌ): قضية ذات شدة كالحرب.

(الْقِسْمَةُ): أي قسمة الغنيمة.

(رَجُلٌ): قيل هو معتب بن قشير وهو من

قوله: (وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا).

ظاهر في أن العطية المذكورة كانت من جميع الغنيمة ورجحه ابن حجر، ويكون مخصوصا بهذه الواقعة، وقد ذكر السبب في ذلك حيث قال: «إِنِّي أُعْطِي قُرَيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ. وَفِي رَوَايَةٍ: وَمُصِيَّةٍ»، وتصرف في الغنيمة؛ لأن الأنصار كانوا انهمزوا فلم يرجعوا حتى وقعت الهزيمة على الكفار فرد الله أمر الغنيمة لنبيه.

واختار أبو عبيد والقرطبي أن العطاء المذكور كان من الخمس ومنه كان أكثر عطايها، وقد أتى عليه السلام بعيرا فَأَخَذَ مِنْ سَنَامِهِ وَبَرَّةً بَيْنَ إصْبَعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ لِي مِنَ الْفَيْءِ شَيْءٌ وَلَا هَذِهِ إِلَّا الْخُمُسُ، وَالْخُمُسُ مَرْدُودٌ فِيكُمْ» [أخرجه أبو داود، والنسائي].

وفيه أن فتح مكة كان سبباً لدخول كثير من قبائل العرب في الإسلام. وفيه دليل أن الله هو الذي نصر رسوله لا بكثرة ولا عدة حيث هزموا مع كثرة عددهم وقوة عددهم ليتبين لهم أن النصر الحق إنما هو من عنده لا بقوتهم.

وفيه قسمة الغنائم في المؤلفه ويوكل من قلبه ممتلى بالإيمان إلى إيمانه. قوله: (فَكَأَنَّهُمْ وَجَدُوا).

أي حزنوا لعدم مساواتهم بغيرهم في القسمة. قوله: (إِذْ لَمْ يُصِبْهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ). من القسم مع بلاتهم وخافوا أن يكون رسول

الله ﷺ يريد الإقامة بمكة ولذا طيب قلوبهم في الأمرين وبين سبب إثارة من أعطي وبين أنه باق فيهم.

قوله: (فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا فَهَذَا كُمْ اللَّهُ فِي؟). جمع ضال والمراد هنا ضلالة الشرك وبالهداية الإيمان.

قوله: (وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللَّهُ فِي؟ وَعَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللَّهُ فِي). أي فقراء لا مال لهم والعيلة الفقر.

وقد رتب عليه السلام ما من الله عليهم على يده من النعم ترتيباً بالغاً فبدأ بنعمة الإيمان التي لا يوازيها شيء من أمر الدنيا، وثنى بنعمة الألفة وهي أعظم من نعمة المال؛ لأن الأموال تبذل في تحصييلها وقد لا تحصل وقد كانت الأنصار قبل الهجرة في غاية التنافر والتقاطع لما وقع بينهم من الحروب فزال ذلك كله بالإسلام، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

قوله: (كُلَّمَا قَالَ شَيْئًا قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمَنُ). وفي حديث أبي سعيد فقالوا ماذا نجيبك يا رسول الله والله ولرسوله المن والفضل.

قوله: (قَالَ: لَوْ شِئْتُمْ قُلْتُمْ: جِئْنَا كَذَا وَكَذَا). لأشياء لم يذكرها الراوي وقد فسر ذلك في حديث أبي سعيد ولفظه: فَقَالَ أَمَا وَاللَّهِ لَوْ شِئْتُمْ لَقُلْتُمْ فَصَدَقْتُمْ وَصَدَقْتُمْ أَتَيْتَنَا مُكَذِّبًا فَصَدَقْنَاكَ



لكن خصوصية الهجرة سبقت فمنعت من ذلك، وهي أعلى وأشرف فلا تتبدل بغيرها.  
قوله: (وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشَعْبًا لَسَلَكَتُ وَادِيَ الْأَنْصَارِ).

هو المكان المنخفض وقيل الذي فيه ماء والمراد هنا بلدهم.  
قوله: (وَشَعْبَهَا).

وهو اسم لما انفرج بين جبلين وقيل الطريق في الجبل وأراد ﷺ بهذا وبما بعده التنبيه على جزيل ما حصل لهم من ثواب النصرة والقناعة بالله ورسوله عن الدنيا ومن هذا وصفه فحقه أن يسلك طريقه ويتبع حاله.

ولما كانت العادة أن المرء يكون في نزوله وارتحاله مع قومه وأرض الحجاز كثيرة الأودية والشعاب فإذا تفرقت في السفر الطرق سلك كل قوم منهم واديا وشعبا فأراد أنه مع الأنصار قال ويحتمل أن يريد بالوادي المذهب كما يقال فلان في واد وأنا في واد.

قوله: (الْأَنْصَارُ شِعَارٌ).

الثوب الذي يلي الجلد من الجسد.

قوله: (وَالنَّاسُ دِثَارٌ).

الثوب الذي فوقه.

وهي استعارة لطيفة لفرط قربهم منه وأراد أيضا أنهم بطانته وخاصته وأنهم ألصق به وأقرب إليه من غيرهم زاد أحمد «اللَّهُمَّ ارْحَمْ الْأَنْصَارَ، وَأَبْنَاءَ الْأَنْصَارِ، وَأَبْنَاءَ أَبْنَاءِ الْأَنْصَارِ. قَالَ: فَبَكَى الْقَوْمُ، حَتَّى أَخْضَلُوا لِحَاهُمْ،

وَمَخَذُوا لَا فَصَّرْنَاكَ وَطَرِيدًا فَأَوْيْنَاكَ وَعَائِلًا فَوَاسِيْنَاكَ)، وإنما قال ﷺ ذلك تواضعا منه وإنصافا وإلا ففي الحقيقة الحجة البالغة والمنة الظاهرة في جميع ذلك له عليهم، فإنه لولا هجرته إليهم وسكناه عندهم لما كان بينهم وبين غيرهم فرق، وقد نبه على ذلك بقوله ﷺ ألا ترضون إلخ فنبههم على ما غفلوا عنه من عظيم ما اختصوا به منه بالنسبة إلى ما حصل عليه غيرهم من عرض الدنيا الفانية.

قوله: (أَتَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاةِ وَالْبَعِيرِ).

أي يذهب الناس بالأموال مما قسم في الغنيمة.

قوله: (وَتَذْهَبُونَ بِالنَّيِّ ﷺ إِلَى رِحَالِكُمْ؟).

وقال فوالله لما تنقلبون به خير مما ينقلبون به فقالوا يا رسول الله قد رضينا وهذا والله الشرف والفضل.

قوله: (لَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ).

أراد بهذا الكلام تألف الأنصار واستطابة نفوسهم والثناء عليهم في دينهم حتى رضي أن يكون واحدا منهم لولا ما يمنعه من الهجرة التي لا يجوز تبديلها.

ولم يرد ﷺ تغير نسبه ولا محو هجرته، وإنما أراد أنه لولا ما سبق من كونه هاجر لانتسب إلى المدينة وإلى نصرة الدين فالتقدير لولا أن النسبة إلى الهجرة نسبة دينية لا يسع تركها لانتسبت إلى داركم ولتسميت باسمكم وانتسبت إليكم كما كانوا ينتسبون بالحلف

وَقَالُوا: رَضِينَا بِرَسُولِ اللَّهِ قِسْمًا وَحَظًّا.

قوله: (إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثْرَةً).

بضم الهمزة ويجوز كسرهما.

وفي رواية لهما (أَثَرَةٌ شَدِيدَةٌ) والمعنى أنه يستأثر عليهم بما لهم فيه اشتراك في الاستحقاق.

أي سترون بعدي استقلال الأمراء بالأموال وحرمانكم منها.

والأثرة: اختصاص غيرهم واستبدادهم بما

يستحقونه هم، والمعنى: أن الناس يختصون

بالدنيا، ويستأثرون بها، دون الأنصار، مع استحقاق

الأنصار لها وهم الذين اجتمعوا على نصرة رسول

الله ﷺ، فلنصرهم الله ورسوله سمو الأنصار، وهو

أشرف أسمائهم وقد وقع لهم ما أخبرهم به ﷺ

حيث استأثر الناس عليهم بالدنيا، وهذا من حكمة

الله ورحمته حتى يجازيهم على أعمالهم في

الآخرة، وتظهر هناك فضيلتهم، ويغبطهم الناس

الذين استأثروا عليهم بالدنيا أعظم غبطة، وذلك

فضل الله يؤتيه من يشاء.

وفيه تسلية لأهل البر والبذل إذا لم يقدرُوا

واستؤثر عليهم بالدنيا وقوبل برهم بالنكران.

قوله: (فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْخَوْضِ).

أي يوم القيامة أي اصبروا حتى تموتوا فإنكم

ستجدونني عند الخوض فيحصل لكم الانتصاف

ممن ظلمكم والثواب الجزيل على الصبر.

وفيه الصبر عن استئثار الأمراء بالدنيا.

وفيه إقامة الحجة على الخصم وإفحامه

بالحق عند الحاجة إليه.

وفيه حسن أدب الأنصار في تركهم الممارسة

والمبالغة في الحياء وبيان أن الذي نُقل عنهم إنما

كان عن شبانهم لا عن شيوخهم وكهولهم.

وفيه مناقب عظيمة لهم لما اشتمل من ثناء

الرسول البالغ عليهم.

وفيه أن الكبير ينبه الصغير على ما يغفل عنه

ويوضح له وجه الشبهة ليرجع إلى الحق.

وفيه المعاتبة واستعطاف المعاتب وإعتابه

عن عتبه بإقامة حجة من عتب عليه والاعتذار

والاعتراف.

وفيه علم من أعلام النبوة لقوله ستلقون

بعدي أثره فكان كما قال.

وفيه أن للإمام تفضيل بعض الناس على

بعض في مصارف الفيء، وأن له أن يعطي الغني

منه للمصلحة.

وفيه أن من طلب حقه من الدنيا لا عتب عليه

في ذلك.

وفيه مشروعية الخطبة عند الأمر الذي

يحدث سواء كان خاصا أم عاما.

وفيه جواز تخصيص بعض المخاطبين في

الخطبة.

وفيه تسلية من فاته شيء من الدنيا مما حصل

له من ثواب الآخرة.

وفيه الحض على طلب الهداية والألفة والغنى.

وفيه أن المنة لله ورسوله على الإطلاق

وتقديم جانب الآخرة على الدنيا والصبر عما

عَنْ يَسَارِهِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَبَشِّرْ نَحْنُ مَعَكَ).

ناداهم لنصرتهم فلبوا مسرعين وهذا من مناقبهم أنهم أهل النصره والصبر ومن يعدون للشدائد، وكان من أسرع الناس إجابة وأصبرهم على الشدائد وأقواهم بذلاً.

قوله: (وَهُوَ عَلَيَّ بَغْلَةٌ بَيْضَاءُ، فَزَلَّ، فَقَالَ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ).

وهذا غاية في الشجاعة والثبات منه ﷺ. وفيه جواز التعرض إلى الهلاك في سبيل الله ولا يقال كان النبي ﷺ متيقناً للنصر لو عد الله تعالى له بذلك وهو حق لأن أبا سفيان بن الحارث قد ثبت معه آخذاً بلجام بغلته وليس هو في اليقين مثل النبي ﷺ وقد استشهد في تلك الحالة أيمن بن أم أيمن.

وفيه ركوب البغلة إشارة إلى مزيد الثبات لأن ركوب الفحول مظنة الاستعداد للفرار والتولي وإذا كان رأس الجيش قد وطن نفسه على عدم الفرار وأخذ بأسباب ذلك كان ذلك أدعى لأتباعه على الثبات.

وفيه شهرة الرئيس نفسه في الحرب مبالغة في الشجاعة وعدم المبالاة بالعدو.

قوله: (فَقَسَمَ فِي الْمُهَاجِرِينَ وَالْطُّلَقَاءِ). من الفيء وخصهم بالعطايا تأليفاً لهم. (وَلَمْ يُعْطِ الْأَنْصَارَ شَيْئًا). أي مما زاد على سهمان الغنيمة.

المراد بالطلقاء جمع طليق من عليهم النبي

فات منها ليدخر ذلك لصاحبه في الآخرة والآخرة خير وأبقى.

قوله: (وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَةُ آلَافٍ، وَمِنْ الطُّلَقَاءِ).

وهم أهل مكة الذين أطلقهم يوم فتحها قيل لمسلمي الفتح الطلقاء لمن النبي ﷺ عليهم، وكان المسلمون يومئذ اثني عشر ألفاً عشرة آلاف شهدوا الفتح وألفان من أهل مكة.

قوله: (فَادَّبَرُوا عَنْهُ حَتَّى بَقِيَ وَحْدَهُ). وورد أنه بقي معه عدد وتنوعت الروايات في عددهم فورد أنهم أربعة وقيل اثنا عشر رجلاً فيهم أبو بكر وعمر وعلي.

ويجمع بين قوله حتى بقي وحده وبين الأخبار الدالة على أنه بقي معه جماعة بأن المراد بقي وحده متقدماً مقبلاً على العدو والذين ثبتوا معه كانوا وراءه أو الوحدة بالنسبة لمباشرة القتال وأبو سفيان بن الحارث وغيره كانوا يخدمونه في إمساك البغلة ونحو ذلك.

قال الطبري الانهزام المنهي عنه هو ما وقع على غير نية العود وأما الاستطراد للكثرة فهو كالتحيز إلى فئة.

قوله: (فَنَادَى يَوْمَئِذٍ نِدَاءً لَمْ يَخْلُطْ بَيْنَهُمَا).

أي خص الأنصار بالنداء دون غيرهم. قوله: (الْتَفَتَ عَنْ يَمِينِهِ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالُوا: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَبَشِّرْ نَحْنُ مَعَكَ. ثُمَّ الْتَفَتَ

(أَمَّا ذَوُوا آرَائِنَا) الذين ترجع إليهم الأمور فلم يقولوا شيئاً من ذلك.  
(وَأَمَّا أَنَاسٌ مِنَّا حَدِيثُهُ أَسنَانُهُمْ) أي شبان لم يدروا الصواب.

(فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُ الْأَنْصَارَ، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ؟)، ولمسلم: (إِذَا كَانَتْ الشَّدَّةُ فَنَحْنُ نُدْعَى، وَتُعْطَى الْعَنَائِمُ غَيْرَنَا).

(وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنِّي أُعْطِي قُرَيْشًا أَتَأَلَّفُهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ حَدِيثُ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَمُصِيبَةٍ) بين حكمة إشارته البعض بالغنيمة وهي تأليفاً لقلوبهم وتعويضاً عما أصابهم.

(وَفِي رِوَايَةٍ: وَاللَّهُ مَا تَنْقَلِبُونَ بِهِ) وهو رسول الله ﷺ.

(خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ) من المال.

(قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ رَضِينَا).

فيه أن النعم الدينية أعظم وأبلغ من النعم الدنيوية (قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ).

(وَفِي رِوَايَةٍ: مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ).

أي عتيقهم ينسب نسبتهم ويرثونه قوله وبن الأخ مناهم أي لأنه يتسبب إلى بعضهم وهي أمه.

(لَمَّا كَانَ يَوْمُ حُنَيْنٍ أَثَرُ النَّبِيِّ ﷺ أَنَاسًا فِي الْقِسْمَةِ) يتألفهم.

(فَأُعْطِيَ الْأَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَأُعْطِيَ عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأُعْطِيَ أَنَاسًا مِنْ

يوم فتح مكة من قريش وأتباعهم، والمراد بالمهاجرين من أسلم قبل فتح مكة وهاجر إلى المدينة، والأنصار هم الصحابة المدنيون الذين آووا ونصروا وهم الأوس والخزرج وحلفاؤهم ومواليهم.

قوله: (إِذَا كَانَتْ شَدِيدَةً فَنَحْنُ نُدْعَى، وَيُعْطَى الْغَنِيمَةُ غَيْرُنَا؟). أي عند الحرب ينادى بنا وعند الغنيمة يفضل غيرنا علينا.

قوله: (فَبَلَّغَهُ ذَلِكَ، فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ) فيه توثق الأمير مما بلغه عن بعض الرعية وإزالة اللبس الذي لحقهم وتطيب قلوبهم.

(هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟)، فيه تخصيص من بلغه عنهم شيء يعاب بالاجتماع دون إشهاره لغيرهم.

قوله: (ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ). أي في المعاونة والانتصار والبر والشفقة ونحو ذلك لا في الميراث وفي ذكر ذلك إبطال ما كانوا عليه في الجاهلية من عدم الالتفات إلى أولاد البنات فضلاً عن أولاد الأخوات حتى قال قائلهم.

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا... بنوهن أبناء الرجال الأبعد فأراد بهذا الكلام التحريض على الألفة بين الأقارب.

وتمسك به من قال بتوريث الخال وذوي الأرحام إذا لم يكن عصبة ولا صاحب فرض مسمى، وبه قال الحنفية والحنابلة.

(وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ لَهُ فَقَهَاؤُهُمْ) أي أصحاب الفهم والعلم.

صورتها موجودة في صنع ابن مسعود هذا ولم ينكره النبي ﷺ وذلك أن قصد بن مسعود كان نصح النبي ﷺ وإعلامه بمن يطعن فيه ممن يظهر الإسلام ويطن النفاق ليحذر منه وهذا جائز كما يجوز التجسس على الكفار ليؤمن من كيدهم وقد ارتكب الرجل المذكور بما قال إثما عظيما فلم يكن له حرمة.

وفيه أن أهل الفضل قد يغضبهم ما يقال فيهم مما ليس فيهم ومع ذلك فيتلقون ذلك بالصبر والحلم كما صنع النبي ﷺ اقتداء بموسى عليه السلام وأشار بقوله قد أؤذي موسى إلى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى. وفيه جواز إظهار الإمام وتفضيله قوماً في الغنائم على قوم على حسب ما يراه في مصالح الإسلام.

وفيه دليل على حلم رسول الله ﷺ عن شرارات النطق الخفي طلباً لجمع الكلمة وكراهية لشق العصا عند نفث كل ناطق غاو ما لم يظهره.

وفيه جواز تأدية القول الذي ليس بصالح إذا قيل إذا كانت التأدية عبرة للحق ليعلم قائله فيحذر.

وفيه أن عبد الله لما رأى أن رسول الله ﷺ غضب لذلك الخبر الذي أخبره به ثم لم يزد على أن قال: (قد أؤذي موسى بأكثر من هذا فصبر) اقتضى استصوابه أن لا يرفع بعد ذلك

أشرف العرب، فأثرهم يومئذ في القسمة) على غيرهم ممن له سبق في الإسلام والنصرة. (قَالَ رَجُلٌ (وَفِي رِوَايَةٍ: مِنَ الْأَنْصَارِ): وَاللَّهِ! إِنَّ هَذِهِ الْقِسْمَةَ مَا عَدِلَ فِيهَا، وَمَا أُريدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ).

من سب النبي ﷺ كفر وقتل ولم يذكر في هذا الحديث أن هذا الرجل قتل.

والعلة في ذلك والله أعلم لثلاث يتحدث الناس أن محمداً يقتل كما بينها في حديث آخر «دَعُهُ، لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنْ يَقْتُلَ أَصْحَابَهُ» فراعى مصلحة ودرئاً مفسدة أعظم وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه وسمع منهم في غير موطن ما كرهه لكنه صبر استبقاء لانقيادهم وتأليفاً لغيرهم.

ويحتمل أن يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة وإنما نسبته إلى ترك العدل في القسمة. (فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا أَخْبِرَنَّ النَّبِيَّ ﷺ. فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ - وَفِي رِوَايَةٍ: فَسَارَرْتُهُ).

(فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ، وَغَضِبَ، حَتَّى وَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَخْبَرْتُهُ -). (فَقَالَ: فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ).

قوله: (رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى! قَدْ أَوْذِي بِأَكْثَرٍ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ).

وفي هذا الحديث جواز إخبار الإمام وأهل الفضل بما يقال فيهم مما لا يليق بهم ليحذروا القائل.

وفيه بيان ما يباح من الغيبة والنميمة؛ لأن

إليه ﷺ مثله. وهذا جائز مع أمن الشر الذي يخاف في كتمان مثله مما ينشر أذاه أو يعظم ضرره.

وفيه إعطاء المؤلف قلوبهم.... فيعطون ليتمكن الإيمان في قلوبهم من مسلم، أو كافر. وسهمهم باقي على الصحيح مسلماً كان المعطى أم كافراً.

أما المسلم فبقاؤه قول أكثر العلماء.

وأما الكافر فالصحيح بقاءه عند الحاجة إليه؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠] وهي محكمة غير منسوخة، ولفعله وهو قول الحنابلة والشافعية.

فيعطون ما يحصل به التأليف والمصلحة المرجوة؛ لأنه لم يحدد، فيقدره الإمام.

والحكمة من إعطائهم: تأليفهم، أو تحصيل مصلحة للمسلمين من ذلك، فيراعى هذا الأمر الذي شرع إعطائهم لأجله.

والمؤلفة قلوبهم نوعان: كافر ومسلم:

فالمُسلِّمُ المُطَاعُ: يعطى ليحسن إسلامه، أو يسلم نظيره، أو لنكايته في العدو.

والكافر: الذي يرجى بعطيته منفعة كإسلامه؛ أو دُفعَ مضرته إذا لم يندفع إلا بذلك، أو لحفظ من عنده من المسلمين.

وفيه جواز تفضيل بعض الرعية على بعض في القسمة لمصالح يراعيها الإمام إما في حق المسلمين أو في حق بعض الرعية كتأليفهم

للاسلام.

وفيه ما في الأنصار من الإيمان ومحبة الرسول لهم وأن العطاء لا يلزم أن يكون لفضله وإيمانه كما أن المنع لا يلزم كونه لقدح في الممنوع.

فيه فضل الأنصار وثباتهم وشجاعتهم وأنهم أصحاب المهمات الصعبة مع الرسول ولذا جاءت النصوص بفضلهم ومحبتهم.

فضل الفقهاء وأن علمهم وحكمتهم وعقلهم يمنهم من النطق بما يعاب.

فيه: أن سبي حنين كان قسم بعد الانتظار.

وفيه: أن الإمام بالخيار؛ إن شاء قسم الغنائم بين أهلها قبل أن يرجع إلى بلاده، وإن شاء أخر ذلك على قدر فراغه وشغله إلى وقت خروجه، وعلى قدر ما يرى من الصلاح فيه.

وفيه أن على الإمام أن يستكشف ما يكره مما يبلغه من الأخبار، ولا يدع الناس يخوضون من أمره فيما يؤزرون به. فربما أورث ذلك فتنة، كما فعل ﷺ بالأنصار حين رضاهم مما لم يكونوا يرضون به من قبل من الأثرة عليهم، لما بينه لهم.

وفيه: أن الإمام إذا اختص قوماً بنفسه وجيرته أن يعلم لهم حق الجوار على غيرهم من الناس. وفيه: أن الرجل العالم والإمام العادل خير من المال الكثير.

وفيه: استتلاف الناس بالعطاء؛ لما في ذلك من المنفعة للمسلمين والدفاع عنهم.

وفيه: أن الأنصار لا حق لهم في الخلافة؛ لأنه

وفيه أن عبد الله لما رأى أن رسول الله ﷺ غضب لذلك الخبر الذي أخبره به ثم لم يزد على أن قال: (رَحِمَ اللهُ مُوسَى! قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرَ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ) اقتضى استصوابه أن لا يرفع بعد ذلك إليه ﷺ مثله. وهذا جائز مع أمن الشر الذي يخاف في كتمان مثله مما ينشر أذاه أو يعظم ضرره.

### ﴿بَابُ: قِسْمَةِ الْإِمَامِ لِلصَّدَقَاتِ﴾

٣٩٠- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَمَنِ بِذَهَبِيَّةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحْصَلْ مِنْ تَرَابِهَا. قَالَ: فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عَيْنَةَ بْنِ بَدْرٍ، وَأَقْرَعَ بْنِ حَابِسٍ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعِ إِمَّا عُلْقَمَةَ، وَإِمَّا عَامِرَ بْنَ الطَّفِيلِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ! قَالَ: قَبْلَ ذَلِكَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: -وَفِي رِوَايَةٍ: فَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُهُ؟- أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً؟ قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْهَتَيْنِ، نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، كَثُ اللَّحْيَةِ، مُحَلَّقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَقِي اللَّهَ. قَالَ: وَبِئْسَ! أَوَلَيْسَتْ أَحَقُّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ؟ قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ قَالَ: لَا؛ لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي. فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشَقُّ بُطُونَهُمْ. قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفِّ، فَقَالَ: إِنَّهُ

عرفهم أنه سيؤثر عليهم، والمؤثر يجب أن يكون من غيرهم، ألا ترى قوله: «اصبروا حتى تلقوا الله ورسوله» فعرفهم أن ذلك حالهم إلى انقضاء الزمن. وفي حديث أنس أيضاً: صبر السلاطين والعلماء بجهال السؤال، واستعمال الحلم لهم، والصبر على أذاهم نفساً ومالاً. وفي حديث ابن مسعود: الأثرة في القسمة نصاً.

وفيه: الإعراض عن الأذى إذا لم يعين قائله، والتأسي بمن تقدم من الفضلاء في الصبر والحلم. وفيه حسن الأدب في الخطاب والإرشاد إلى حسن السؤال بحسن الجواب وذم الإعجاب. وفيه جواز الانتساب إلى الآباء ولو ماتوا في الجاهلية والنهي عن ذلك محمول على ما هو خارج الحرب ومثله الرخصة في الخيلاء في الحرب دون غيرها.

وفيه جواز إثارة الإمام وتفضيله قومًا في الغنائم على قوم على حسب ما يراه في مصالح الإسلام.

وفيه حلم رسول الله ﷺ عن شرارات النطق الخفي طلباً لجمع الكلمة وكرامية لشق العصا عند نفث كل ناطق غاو ما لم يظهره.

وفيه جواز تأدية القول الذي ليس بصالح إذا قيل إذا كانت التأدية عبرة للحق ليعلم قائله فيحذر.



قَالَ: التَّسْبِيدُ) -، آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدُ إِحْدَى عَصْدِيهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَدْرَدِرُ، وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ. (وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فَزَلْتُ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَزَلْ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨]. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: ﴿فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَالْتَمِسَ، فَأُتِيَ بِهِ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعْتَهُ. وَفِي رِوَايَةٍ: يَخْرُجُ نَاسٌ مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ﴾<sup>(١)</sup>...

• وَفِي حَدِيثِ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا؛ فَقَالَ: لَأَنْ أَحْرَجَ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدَعَتْ، وَإِي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ، أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ<sup>(٢)</sup>، لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ<sup>(٣)</sup>.

• وَفِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ﷺ: سَمِعْتُ

يَخْرُجُ مِنْ ضَيْضَى هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، وَأُظُنُّهُ قَالَ: لَيْنٌ أَدْرَكْتُهُمْ لَا قَتْلَنَّهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ. وَفِي رِوَايَةٍ: يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ، لَيْنٌ أَنَا أَدْرَكْتُهُمْ لَا قَتْلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادَ.

وَفِي رِوَايَةٍ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اعْدِلْ. فَقَالَ: وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟ قَدْ خَبْتُ وَخَسَرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ. فَقَالَ عُمَرُ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَدْنِي فِيهِ، فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ. فَقَالَ: دَعْنِي! فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدَكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ (وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ)<sup>(٤)</sup>، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَمَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَصِيهِ - وَهُوَ قَدْحُهُ - فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُدْذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ - وَفِي رِوَايَةٍ: وَيَتِمَّارَى فِي الْفُوقِ - قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالْدَّمُ - وَفِي رِوَايَةٍ: قِيلَ: مَا سَيَمَاهُمْ؟ قَالَ: سَيَمَاهُمُ التَّحْلِيلُ (أَوْ

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ، يَقْتُلُهُمْ أَذْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ. قَالَ: فَصَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا.

وَفِي رِوَايَةٍ: تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ، يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ.

(٢) أَنَا مُسْلِمٌ فَرَوَيْ مَا بَيْنَ الْمَغْفُوقَيْنِ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ﷺ بِمَعْنَاهُ.

(٣) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: مِنْ أَبْغَضَ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ.

(٤) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ. لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ

بَيْنَهُمْ ﷺ لَا تَكَلُّوا عَنِ الْعَمَلِ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عَصْدٌ وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ، عَلَى رَأْسِ عَصْدِهِ مِثْلُ حَلْمَةِ الثَّدْيِ، عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ بِيضٌ، فَتَدْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ، وَتَتَزَكُّونَ هَؤُلَاءِ يَخْلَعُونَكُمْ فِي ذَرَارِيكُمْ وَأُمُورِكُمْ! وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ؛ فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ، وَأَعَارَوا فِي سَرَحِ النَّاسِ، فَسِيرُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ. وَفِي رِوَايَةٍ: لَوْ لَا أَنْ تَبْطَرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ الْحُرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ.

النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى بِيَدِهِ قَبْلَ الْعِرَاقِ <sup>(١)</sup>:-  
يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ... <sup>(٢)</sup>.

### تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ

حديث أبي سَعِيدٍ أخرجه البخاري ومسلم من طريق عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نُعْمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ.

والرواية الثانية أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ.

[خ (٣٣٤٤)، م (١٠٦٤)].

وحديث علي أخرجه البخاري ومسلم من طريق الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا خَيْثَمَةُ، حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ عَفْلَةَ: قَالَ عَلِيٌّ.

[خ (٣٦١١)، م (١٠٦٦)].

وحديث سهل أخرجه البخاري ومسلم من طريق الشَّيْبَانِيِّ، حَدَّثَنَا يُسَيْرُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: قُلْتُ لِسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: فِي الْخَوَارِجِ شَيْئًا؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ، وَأَهْوَى بِيَدِهِ قَبْلَ الْعِرَاقِ.

[خ (٦٩٣٤)، م (١٠٦٨)].

### تَبْوِيَّاتُ الْبَغَارِيِّ

بَابُ: وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمْسَ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ مَا سَأَلَ هَوَازِنُ النَّبِيِّ ﷺ بِرِضَاعِهِ فِيهِمْ، فَتَحَلَّلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَمَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعِدُّ النَّاسَ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الْفَيْءِ وَالْأَنْفَالِ مِنَ الْخُمْسِ، وَمَا أُعْطِيَ الْأَنْصَارَ، وَمَا أُعْطِيَ جَابِرُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ تَمَرٌ خَيْرٌ.

بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالْإِلَاحُ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٦٥]، وَقَوْلُهُ: ﴿إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ﴾ [الأحفا: ٢١] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ نَجْزِي الْقَوْمَ الْمُجْرِمِينَ﴾ [يونس: ١٣].

بَابُ: عَلَامَاتُ النَّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ.

بَابُ: بَعَثُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ ﷺ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

بَابُ: قَوْلُهُ: ﴿وَالْمُؤَلَّفَةُ فُلُوجُهُمْ﴾ [التوبة: ٦٠] قَالَ مُجَاهِدٌ: يَتَأَلَّفُهُمْ بِالْعَطِيَّةِ.

بَابُ: إِثْمُ مَنْ رَأَى بَقَرَاءَ الْقُرْآنِ، أَوْ تَأَكَّلَ بِهِ، أَوْ فَخَرَ بِهِ.

بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ: وَيَلْكَ.

بَابُ: قَتْلُ الْخَوَارِجِ وَالْمُلْحِدِينَ بَعْدَ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يَسِيرَ لَهُمْ مَآيَتَقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَرَاهُمْ شَرَارَ خَلْقِ اللَّهِ، وَقَالَ: إِنَّهُمْ أَنْطَلَقُوا إِلَى آيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْكُفَّارِ، فَجَعَلُوها عَلَى الْمُؤْمِنِينَ.

بَابُ: مَنْ تَرَكَ قِتَالَ الْخَوَارِجِ لِلتَّأَلُّفِ وَأَنْ لَا يَنْفِرَ النَّاسُ عَنْهُ.

بَابُ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ

(٢) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رِوَايَةٍ: تَبِيَّةٌ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَّقَةٌ رُؤُوسُهُمْ.

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: الْمَشْرِقِ.

والخاسر إذا ظننت أني لا أعدل لأنك تعتقد نفسك تابعا لمن هذه صفته.

(يَخْفِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ): يجدها قليلة ويظنها أقل ثوابا وقبولا.

(مَعَ صَلَاتِهِمْ): إذا قارنها بصلاتهم.

(لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ): لا يتعدها والترقوة عظم يصل ما بين ثغرة النحر والعاتق.

والمراد لا يفقهونه ولا تخشعون له ولا يعملون به.

(نَصْلِهِ): حديدة السهم.

(رِصَافِهِ): العصب الذي يلوى فوق مدخل النصل.

(قَذْحُهُ): عود السهم قبل أن يوضع له الريش.

(قَذْذُهُ): الريش الذي يعلق على السهم.

(وَيَتَمَارَى فِي الْفُوقِ): يشك الرامي في مدخل الوتر من السهم هل فيه شيء من أثر الصيد.

والمعنى أنهم لا تحصل لهم فائدة من قراءتهم مثل السهم الذي ينفذ من الصيد دون أن يتعلق به أي أثر منه.

(قَدْ سَبَقَ الْفَرْتُ وَالْدَمُ): أي لم يتعلق به شيء

منهما لشدة سرعته والفرت ما يجتمع في الكرش مما تأكله ذوات الكروش.

(أَيَّتُهُمْ): علامتهم.

(الْبُضْعَةُ): قطعة اللحم.

(تَدْرَدُرُ): تضطرب وتذهب وتجيء.

(حِينَ فُرْقَةٍ): زمن افتراق بينهم. وفي رواية

(على خير فرقة): أي أفضل طائفة.

لِأَخِيهِ: اعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الْخَبْرُ مِنَ السَّمَاءِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «الْعَمَلُ

الصَّالِحُ» يَرْفَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ، يُقَالُ: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ ۚ﴾ [المعارج: ٣] الْمَلَائِكَةُ تَعْرُجُ إِلَى اللَّهِ.

بَابُ: قِرَاءَةِ الْفَاجِرِ وَالْمُنَافِقِ، وَأَصْوَاتُهُمْ وَتِلَاوَتُهُمْ لَا تَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ

بَابُ: قِسْمَةِ الْإِمَامِ لِلصَّدَقَاتِ\*

### غريب الحديث

(بَذْهَبِيَّةٌ): قطعة من الذهب.

(أَدِيمٌ مَقْرُوطٌ): جلد مدبوغ بالقرظ.

(تُحْصَلُ): تخلص.

(غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ): عيناه داخلتان في محاجرهما.

(مُشْرِفُ الْوَجْتَيْنِ): بارز.

(نَاشِئُ الْجَبْهَةِ): مرتفعها.

(كَثُ اللَّحْيَةِ): كثير شعرها.

(مَحْلُوقُ الرَّأْسِ): حلق شعر رأسه.

(مُشَمَّرُ الْإِرَارِ): إزاره مرفوع عن كعبه.

(أَنْقَبَ): أفتح وأشق. ومعناه إني أمرت بالحكم

بالظاهر والله يتولى السرائر.

(مُقَفٌّ): مول ومدبر.

(ضُنْضِي): أصل.

(رَطْبًا): سهلا يواظبون على قراءته ويجودونه.

(لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ): لا يصل إلى قلوبهم.

(يَمْرُقُونَ): يخرجون بسرعة.

(الرَّمِيَّةُ): الصيد المرمي.

(قَتَلَ ثَمُودَ): أستأصلهم كما استأصلت ثمود.

(قَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ): أي أنت الخائب

(نَعَتِ النَّبِيَّ): وصفه الذي وصفه وحدده.

(أَخَّرَ): أقع وأسقط.

(خَدَعَةً): بفتح الخاء وكسرهما وضمها أي تمويه وإخفاء وتلون وتكون بالتورية والتعريض وخلف الوعد والكذب.

والاقتصار على التورية أو التعريض أفضل والمراد أنه يلتزم ما سمعه في الرواية عن رسول الله ﷺ وإن حدث من عنده فإنه يجتهد برأيه ويلون في الكلام ما شاء ليقنع سامعه وليس المراد أنه يخادع في حديثه حاشاه ﷺ.

(أَحَدَاتُ الْأَسْنَانِ): صغار السن.

(سُقَهَاءُ الْأَحْلَامِ): ضعفاء العقول.

(مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ): أي من خير ما يقوله الخلق أو هو القرآن والسنة.

### فقاه الحديث

قوله: (مِنْ الْيَمَنِ بِذُحَيْبَةٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوظٍ لَمْ تُحْصَلْ مِنْ ثُرَابِهَا).

أي في جلد مدبوغ والذهب لم يميز عن ترابه.

قوله: (فَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ إِذَا عَصَيْتُهُ؟).

فيه أنه أعلم الناس بالله وأعظمهم طاعة وخشية له.

قوله: (أَلَا تَأْمُنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً؟).

فيه إثبات علو الله على خلقه، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة وإجماع سلف، والنصوص الواردة المتنوعة الدالة على علو الله على خلقه تقرب من عشرين نوعا تدل على علو الله على خلقه منها التصريح:

بأنه في السماء: ﴿ءَأْمِنُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾.

وبالفوقية: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾.

وبالعروج: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾.

وبالصعود إليه: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾.

ويرفعه مخلوقات كقوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

وبالعلو: ﴿وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾.

وبتنزيل الكتاب: ﴿نَزَّلُ الْكِتَابَ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾.

وقد ضل في هذ طوائف من أهل البدع.

فمنهم من أنكراها، ومنهم من تأولها.

وأما أهل السنة فيقولون إن الله فوق سماواته مستو على عرشه بائن من خلقه وهو محيط بهم بعلمه لا يخفى عليه شيء من أمرهم قال ابن القيم: وقد دل على ذلك أكثر من ألف دليل.

قيل لابن المبارك: بم نعرف ربنا؟ قال: بأنه فوق سماواته على العرش بائن من خلقه.

قوله: (قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ، مُشْرِفُ الْوَجْنَتَيْنِ، نَاشِئُ الْجَبْهَةِ، كَثُّ اللَّحْيَةِ، مُحَلَّقُ الرَّأْسِ، مُشَمَّرُ الْإِزَارِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اتَّقِ اللَّهَ). هذه أوصاف الرجل وقيل اسمه ذو

الخويصرة التميمي وهذا منه زاعماً أن الرسول ﷺ لم يتق الله في هذه القسمة.

قوله: (قَالَ: وَيْلَكَ! أَوْلَسْتُ أَحَقَّ أَهْلِ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ؟). وفي رواية: ومن يطع الله إذا لم أطعه. ولمسلم: أولست أحق أهل الأرض أن أطيع الله وفي رواية: من يلتمس العدل بعدي. قوله: (قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ، قَالَ خَالِدُ بْنُ

ومذهب جماهير العلماء أن الخوارج لا يكفرون.

قوله: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَمْ أَوْمَرُ أَنْ أَنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ).

معناه أي أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال ﷺ فإذا قالوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله وفي حديث هلا شقت عن قلبه.

قوله: (قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٍّ).

أي مولي قد أعطانا قفاه.

قوله: (فَقَالَ: إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِي هَذَا).

أي أشباهه أو من نسله.

قوله: (قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ رَطْبًا).

أي متقنًا لتلاوته، حاذفًا فيه، سهلاً على لسانه.

قوله: (لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ).

فهم لا يفهمون معناه ولا يمثلون حدوده، وإنما يحفظونه بالألسن، وهي مقاربة الحناجر.

ولا يصل إلى قلوبهم ولا يعقلوه ويتدبروه.

وفيه أن الانتفاع بالقرآن ودخوله القلب

وفهمه واتباعه من أهم المقاصد وأنفعها.

قوله: (يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ).

أي: الطاعة أو الملة.

قوله: (كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ).

أي يخرجون من الإسلام بغتة كخروج السهم إذا رماه رام قوي الساعد فنفذ بسرعة ولم يعلق بالسهم من المرمي شيء.

قوله: (وَفِي رَوَايَةٍ: ثُمَّ لَا يَعُودُونَ فِيهِ حَتَّى يَعُودَ السَّهْمُ إِلَى فُوقِهِ)، يُنْظَرُ إِلَى نَصْلِهِ فَلَا

الْوَلِيدِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟). وفي رواية: قال عمر يا رسول الله ائذن لي فأضرب عنقه.

ووجه الجمع بينهما أن كلا منهما سأل ذلك كما عند مسلم: فَقَامَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ قَالَ لَا ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ سَيْفٌ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبُ عَنْقَهُ قَالَ لَا).

قوله: (قَالَ: لَا) وفي رواية لهما: ما أنا بالذي أقتل أصحابي وفي رواية: «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْفَرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ) وهذا ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة فتركه لمصلحة التألف؛ لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيرا عن دخول غيرهم في الإسلام.

قوله: (لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي).

مفهومه قتل تاركها، وفيه خلاف مشهور.

قوله: (فَقَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ). كحال المنافق يظهر الإيمان ويبطن خلافه.

قوله: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي لَمْ أَوْمَرُ أَنْ أَنْقَبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقَّ بُطُونَهُمْ).

معناه إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر كما قال: «فَإِذَا قَالُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

والحديث استدل به على كفر الخوارج.

وأبلغ في المصلحة.

ويحتمل أن قتلهم عند ظهور شرهم واجتماعهم وتعليمهم، وترك الرجل لأنه لم يتعدى ولم يسفك دما.

ويحتمل أنه منع قتله وإن كان قد استوجب القتل لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه، فترك قتله مع استحقيقه ذلك لمصلحة أعم فيجوز للإمام أن يعفوا عن استحقاق القتل منهم لمصلحة مطلوبة أو مفسدة مدفوعة.

ويحتمل أنه ترك قتل المذكور لأنه لم يكن أظهر ما يستدل به على ما وراءه فلو قتل من ظاهره الصلاح عند الناس قبل استحكام أمر الإسلام ورسوخه في القلوب لنفرهم عن الدخول في الإسلام.

وفيه دليل على ترك قتل المنفرد منهم وعلى قتل الجماعة إذا أظهروا رأيهم ونصبوا للناس القتال. وأما بعده ﷺ فلا يترك قتالهم إذا أظهروا رأيهم وتركوا الجماعة وخالفوا الأئمة، وقتلوهم مع القدرة على قتالهم.

وأما ذو الخويصرة، فإنما ترك النبي ﷺ قتله؛ لأنه عذره بجهله، وأخبر أنه من قوم يخرجون ويمرقون من الدين، فإذا خرجوا وجب قتالهم. وقد أخبرت عائشة أنه ﷺ كان لا يتقم لنفسه، إلا أن تنتهك حرمة الله، وكان يعرض عن الجاهلين.

والتأليف كان في أول الإسلام ظاهراً؛ إذ كان بالناس حاجة إلى تأليفهم لدفع مضرتهم

يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَمَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضِيٍّ - وَهُوَ قَدْ حُتُّهُ - فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُدْزِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ - وَفِي رَوَايَةٍ: وَيَتِمَّارِي فِي الْفُوقِ -، قَدْ سَبَقَ الْفَرْثُ وَالْدِّمَ -).

فمثلهم كمثل رجل رمى رمية فلم يعلق بسهمه شيء من الرمية، كذلك هؤلاء لم يتعلقوا بشيء من الإسلام، يتركون الإسلام وراء ظهورهم، ولا يتعلقون من الدين بشيء كما لا يتعلق بذلك السهم، ولا يرجعون إلى الإسلام حتى يترد السهم إلى فوقه.

وفيه أن رجوع الخوارج للحق بعيد وفتنتهم إذا دخلت قلوبهم صعب إخراجها. قوله: (لَبِنٌ أَدْرَكْتُهُمْ لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ ثُمُودَ، وَفِي رَوَايَةٍ: لَأَقْتُلَنَّهُمْ قَتْلَ عَادٍ).

أي قتلا عاما مستأصلا كما استأصلت عاد وثمرود فعاد استؤصلت بالريح الصرصر، ﴿فَأَمَّا ثُمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ﴾ أي: الرجفة أو الصاعقة أو الصيحة.

وفيه الحث على قتالهم وفضيلة لعلي ﷺ في قتالهم.

فإن قيل: إذا كان قتلهم جائزا فلم منع النبي ﷺ خالدا من قتله؟

فيحتمل أنه منعه لعلمه بأن الله سيمضي قضاءه فيه حتى يخرج من نسله من يستحق القتل لسوء فعله ومروقه من الدين، فيكون قتلهم عقوبة لهم، فيكون أدل على الحكمة



قوله: (بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ وَهُوَ يَقْسِمُ قِسْمًا أَتَاهُ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ).  
قوله: (فَقَالَ: وَيْلَكَ! وَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ أَعْدِلْ؟). وفي رواية للبخاري: «فَمَنْ يَعْدِلُ إِذَا لَمْ يَعْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، رَحِمَ اللَّهُ مُوسَى قَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ» وللنسائي قَالَ: «وَاللَّهُ لَا تَجِدُونَ بَعْدِي رَجُلًا هُوَ أَعْدَلُ عَلَيْكُمْ مِنِّي».

قوله: (قَدْ خَبْتُ وَخَسِرْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَعْدِلُ).

اختلف في فتح التاء وضمها.

فأما الضم فظاهر المعنى، وأما الفتح فتقديره: خبت أنت وخسرت إن لم أعدل أنا إذ كنت أنت مقتدياً بي وتابعا لي، أو أنت الخائب والخاسر إذا ظننت أي لا أعدل لأنك تعتقد نفسك تابعا لمن هذه صفته.

(فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ائْذَنْ لِي فِيهِ، فَأَضْرِبْ عَنْقَهُ) ولمسلم: (فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ فَقَالَ: لَا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي).

والجمع بينهما أن كلا منهما سأل وبينته رواية مسلم: (فَقَامَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟ قَالَ: «لَا» قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ فَقَامَ إِلَيْهِ خَالِدٌ، سَأَلَهُ اللَّهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَا أَضْرِبُ عَنْقَهُ؟) فهذا نص في أن كلا منهما سأل.

قوله: (فَقَالَ: دَعُهُ! فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ

ولمعونتهم، فأما إذ أعلی الله الإسلام ورفعہ علی غیرہ فلا یلزم التألف، إلا أن ينزل بالناس ضرورة يحتاج فيه إلى التألف، أو يغلب الإمام مصلحة الترك في حالة يقدرها.

وفيه دليل على أنه لو اتفقت مثل حالة المذكور فاعتقدت فرقة مذهب الخوارج ولم ينصبوا حربا أنه يجوز للإمام الإعراض عنهم إذا رأى المصلحة.

وهل قتلهم لكفرهم أم لبدعتهم وكفًا لأذاهم وهل يقتلون قبل أن يقاتلوا أم بعد أن يقاتلوا؟

قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبغي متى خرجوا وخالفوا رأي الجماعة، وشقوا عصا المسلمين، ونصبوا راية الخلاف؛ أن قتالهم واجب بعد إنذارهم والإعذار إليهم، قال الله تعالى: ﴿فَقَاتِلُوا آلَ بَنِي نَفْيَةٍ حَتَّى تَقَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ﴾ لكنه لا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم، ولا يقتل أسراهم، ولا تستباح أموالهم. قال مالك: إلا أن يخاف منهم عودة فيجهز على جريحهم، ويتبع مدبرهم. وأنهم ما لم يخرجوا ويخالفوا الجماعة، وأذعنوا لأحكام الجماعة وإمامهم، حكمهم حكم غيرهم من المسلمين، تجرى عليهم الحقوق على وجهها، ويستتابون، ويشدد في عقوبت من أصر على بدعته منهم.

قوله: (وَفِي رَوَايَةٍ: يَقْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ، لَيْنَ أَنَا أَذْرِكْتَهُمْ لَا قَتَلْتَهُمْ قَتْلَ عَادٍ).



أَحَدَكُمْ صَلَاتُهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامُهُ مَعَ صِيَامِهِمْ).

ظاهره أن ترك الأمر بقتله بسبب أن له أصحابا بالصفة المذكورة، فيحتمل أن يكون لمصلحة التألف كما فهمه البخاري لأنه وصفهم بالمبالغة في العبادة مع إظهار الإسلام فلو أذن في قتلهم لكان ذلك تنفيرا عن دخول غيرهم في الإسلام.

وفيه بيان شدتهم في العبادة مكن صلاة وصيام وتلاوة ولكن عقائدهم خراب فما شفع لهم تعبدهم لأن الأساس فاسد وفيه العناية بسلامة المعتقد وصحة الطريق والمنهج ويكون باتباع السنة وما عليه سلف الأمة.

وفيه عدم الاغترار بكثرة العبادة حتى يعلم سلامة المعتقد. وأخرج بن أبي شيبة عن بن عباس أنه ذكر عنده الخوارج واجتهادهم في العبادة فقال ليسوا أشد اجتهادا من الرهبان.

وليس فيه التزهيد بالتعبد وإنما بيان الخلل الموجود في أمرين الغلو في العبادة، والغلو في المعتقد، حتى خرجوا عن موافقة الهدي النبوي.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ قِيلَ: مَا سَيِّمَاهُمْ؟ قَالَ: سَيِّمَاهُمُ التَّخْلِيقُ (أَوْ قَالَ: التَّسْيِيدُ)).

قوله: (آيَتُهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدٌ إِحْدَى عِصْدِيهِ مِثْلُ ثَدْيِ الْمَرْأَةِ، أَوْ مِثْلُ الْبُضْعَةِ تَدْرَدُرُ).

أي مثل القطعة من اللحم تضطرب وتذهب وتجيء.

وهذه علامة من قاتلهم علي أن فيهم رجلا له عضد ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة

الثدي عليه شعرات.

قوله: (وَيَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ).

ضبطت في الصحيح بوجهين أحدهما

قوله: (حِينَ فُرْقَةٍ).

وهي الأشهر وأكثر ويؤيده رواية مسلم (يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ) وَلِمُسْلِمٍ: (وَفِي رِوَايَةٍ: تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنِهِمَا مَارِقَةٌ، يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ).

أي في وقت افتراق الناس أي افتراق يقع بين المسلمين، وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنه.

والثاني (خير فرقة).

أي أفضل الفرقتين وخير القرون وهم الصدر الأول أو يكون المراد عليا وأصحابه فعليه كان خروجهم حقيقة لأنه كان الإمام حينئذ.

وفيه حجة لأهل السنة أن عليا كان مصيبا في قتاله والآخرين بغاة لاسيما مع قوله رضي الله عنه يقتلهم أولى الطائفتين بالحق وعلي وأصحابه الذين قتلوهم.

وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه أخبر بهذا وجرى كله كفلق الصبح ويتضمن بقاء الأمة بعده صلى الله عليه وسلم، وأن لهم شوكة وقوة خلاف ما كان المبطلون يشيعونه.

وفيه أنهم يفترقون فرقتين وأنه يخرج عليه طائفة مارقة وأنهم يشددون في الدين في غير موضع التشديد وببالغون في الصلاة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الإسلام بل يمرقون منه وأنهم

يقاتلون أهل الحق، وأن أهل الحق يقتلونهم، وأن فيهم رجلا صفة يده كذا وكذا فهذه أنواع من المعجزات جرت كلها والله الحمد.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ: فَكَرَلْتُ فِيهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ بَلَّغْتُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٥٨]). قَالَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ، فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَالْتَمَسَ، فَأَتَيْتُ بِهِ حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ عَلَى نَعْتِ النَّبِيِّ ﷺ الَّذِي نَعْتُهُ.

وَفِي رِوَايَةٍ: يَخْرُجُ نَاسٌ [مِنْ قِبَلِ الْمَشْرِقِ] قَوْلُهُ: (إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَدِيثًا؛ قَوْلًا لَّأَنْ أَحَرَّ مِنَ السَّمَاءِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَكْذِبَ عَلَيْهِ، وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خَدَعَةٌ).

بين علي أنه إذا حدث عن النبي ﷺ لا يعني ولا يعرض ولا يوري وإذا لم يحدث عنه ربما وري ليخدع بذلك من يحاربه ولذلك استدل بقوله الحرب خدعة.

قوله: (سَيَخْرُجُ قَوْمٌ فِي آخِرِ الزَّمَانِ).

يحتمل أن المراد زمان خلافة النبوة ثم يتتابع بعد ذلك خروجهم، وهكذا كان أول ظهورهم في خلافة علي وفي حديث سفينة المخرج في السنن مرفوعا «الخلافة بعدي ثلاثون سنة ثم تصير ملكا» وكانت قصة الخوارج وقتلهم بالنهر وان في أواخر خلافة علي سنة ثمان وعشرين بعد النبي ﷺ بدون الثلاثين بنحو ستين.

قوله: (أَحَادُثُ الْأَسْنَانِ).

أي شباب وصغار السن والعمر.  
قوله: (سُقَهَاءُ الْأَحْلَامِ).

أي عقولهم رديئة، ويستفاد منه أن لكمال السن وكثرة التجارب وقوة العقل أثر في قوة البصيرة والتثبت.

قوله: (يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ).

أي ينطقون بالكلام الحسن في الظاهر وباطنه على خلاف ذلك كقولهم لا حكم إلا لله في جواب علي، وفي رواية الطبراني: «قوم يتكلمون كلمة الحق لا تجاوز حلو قههم» ولأبي داود «يحسنون القول ويسئون الفعل».

قوله: (لَا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ).

أي أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب ولمسلم «لا تجاوز صلاتهم تراقيهم»، وفي رواية «لا يجاوز إيمانهم حلاقيهم».

قوله: (يَمُرُّونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمُرُّ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ).

فيه سرعة خروجهم عن الدين وعدم بقاء شيء من آثاره معهم.

وهكذا من غلا في الدين هلك وحمله على الترك فالقصد القصد والمقاربة والسداد.

قوله: (فَأَيْنَمَا لَقِيْتُمُوهُمْ فَأَقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لَنَكَلُوا عَنِ الْعَمَلِ.

(وَفِي حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ

وفيهما بيان صفات الخوارج ومتى يظهر أمرهم وأن خروجهم يكون أوقات المحن والفتن والاختلاف.

وفيهما التحذير من الاغترار باجتهادهم في العبادة فليست العبادة دليلاً على صحة العقيدة ولا سلامة المنهج وإنما المعمول على اتباع السنة.

وفيهما ذكر صفاتهم بشيء من التفصيل وساقها مسلم تباعاً في هذا الموطن من نحو عشرة أوجه لعظيم خطرهم وكثرة الاغترار بهم وشدة كلبهم على المسلمين وخلاصتها كما عند مسلم.

فمنها أنهم يقرؤون القرآن دون فقه فيه ولا فهم لمعناه «إِنَّ هَذَا وَأَصْحَابَهُ يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

ومنها أن نكايتهم بأهل الإسلام كبيرة واستحلالهم دمائهم بشبهات يقيمونها: «يَقْتُلُونَ، أَهْلَ الْإِسْلَامِ، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ» ومنها كثرة تنقلهم في المعتقد «يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، لَئِنْ أَدْرَكْتَهُمْ لَا قَتَلْنَاهُمْ قَتْلَ عَادٍ».

ومنها أن لهم عناية بالعبادة دون العلم وبقراءة القرآن دون فهمه واتباعه: «لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ بِخُسْبُونٍ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا

النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ - وَأَهْوَى يَدِهِ قَبْلَ الْعِرَاقِ (١) -: يَخْرُجُ مِنْهُ قَوْمٌ).

(وَلِلْمُسْلِمِ: هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ، يَقْتُلُهُمْ أَذَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ. قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا).

(وَفِي رِوَايَةٍ: تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ، فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ، بَلِي قَتَلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ). (وَلِلْمُسْلِمِ فِي رِوَايَةٍ: مِنْ أِبْعَاضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ).

(وَلِلْمُسْلِمِ: يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، يَخْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ، وَهُوَ عَلَيْهِمْ. لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ لَا تَنَكَّلُوا عَنِ الْعَلَلِ).

وَفِي رِوَايَةٍ: لَوْلَا أَنْ تَبْطُرُوا لَحَدَّثْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ).

(وَفِي رِوَايَةٍ: أَنَّ الْحَرُورِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. قَالَ عَلِيٌّ ﷺ: كَلِمَةُ حَقٍّ أَرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ).

(وَلِلْمُسْلِمِ: يَتِيَهُ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَّقَةً رُؤُوسُهُمْ).

وفي الأحاديث بيان الخوارج وهم قوم مبتدعون سموا بذلك لخروجهم عن الدين وخروجهم على خيار المسلمين وجماعتهم.

وكان أصحاب شدة في التلاوة والعبادة إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستبدون برأيهم ويتنطعون في الزهد والخشوع وغير ذلك.

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: الْمَشْرِقِ.

تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَأْيُهُمْ».

وقوله «دَعُهُ، فَإِنَّ لَهُ أَصْحَابًا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ صَلَاتَهُ مَعَ صَلَاتِهِمْ، وَصِيَامَهُ مَعَ صِيَامِهِمْ، يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، لَا يُجَاوِزُ تَرَأْيَهُمْ».

أنهم يخرجون ويكثرون أو قات المحن والاختلاف «تَمُرُّ مَارَقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، يَقْتُلُهَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ».

يغلب فيهم صغر السن وسفه العقل: «أَحْدَاثُ الْأَسْنَانِ، سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ».

وكلها رواها مسلم في صحيحه.

وفيها منقبة عظيمة لعلي وأنه كان الإمام الحق وأنه كان على الصواب في قتال من قاتله في حروبه في الجمل وصفين وغيرهما.

وفيها بيان كشف حال الخوارج وصفاتهم والموقف منهم.

وفيها الكف عن قتل من يعتقد رأي الخوارج ما لم ينصب لذلك حرباً أو يستعد لذلك وحكى الطبري الإجماع على ذلك في حق من لا يكفر باعتقاده.

وكتب عمر بن عبد العزيز في الخوارج بالكف عنهم ما لم يسفكوا دماً حراماً أو يأخذوا مالا فإن فعلوا فقاتلوهم ولو كانوا ولدي.

وفيها علم من أعلام النبوة حيث أخبر بما وقع قبل أن يقع وذلك أن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دمائهم وتركوا أهل الذمة فقالوا نفى لهم بعهدهم وتركوا قتال

المشركين واشتغلوا بقتال المسلمين وهذا كله من آثار عبادة الجهاد الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم ولم يتمسكوا بحبل وثيق من العلم وكفى أن رأسهم رد على رسول الله ﷺ أمره ونسبه إلى الجور نسأل الله السلامة.

وفيها أن قتال الخوارج أولى من قتال المشركين والحكمة فيه أن في قتالهم حفظ رأس مال الإسلام وفي قتال أهل الشرك طلب الربح وحفظ رأس المال أولى.

وفيها الزجر عن الأخذ بظواهر جميع الآيات القابلة للتأويل التي يفضي القول بظواهرها إلى مخالفة إجماع السلف.

وفيها التحذير من الغلو في الديانة والتنطع في العبادة بالحمل على النفس فيما لم يأذن فيه الشرع وقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة وإنما ندب إلى الشدة على الكفار وإلى الرأفة بالمؤمنين فعكس ذلك الخوارج.

وفيها جواز قتال من خرج عن طاعة الإمام العادل ومن نصب الحرب فقاتل على اعتقاد فاسد ومن خرج يقطع الطرق ويخيف السبيل ويسعى في الأرض بالفساد.

وفيها ذم استئصال شعر الرأس وفيه نظر لاحتمال أن يكون المراد بيان صفتهم الواقعة لا لإرادة ذمها.

وفيها إباحة قتال الخوارج بالشروط المتقدمة وقتلهم في الحرب وثبوت الأجر لمن قتلهم.

أهل البغي إذا شقوا العصا ونصبوا الحرب فأما من استسر منهم بدعة فإذا ظهر عليه هل يقتل بعد الاستتابة أو لا يقتل بل يجتهد في رد بدعته اختلف فيه بحسب الاختلاف في تكفيرهم وباب التكفير باب خطر ولا نعدل بالسلامة شيئاً.

وفيها الرد على المرجئة ومن قال لا يخرج أحد من الإسلام من أهل القبلة بعد استحقاقه حكمه إلا بقصد الخروج منه عالماً.

### ﴿بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ﴾

٣٩١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ﷺ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: كَيْفَ كَيْفَ لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ: أَمَا شَعَرْتَ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟

٣٩٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ؛ (قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُؤُوا)، وَلَمْ يَأْكُلْ، وَإِنْ قِيلَ هَدِيَّةٌ ضَرَبَ بِيَدِهِ ﷺ فَأَكَلَ مَعَهُمْ.

• (وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ ﷺ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا).

٣٩٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي، فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَيَّ فَرَأَشِي، فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا، ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا.

وفيه أن من المسلمين من يخرج من الدين من غير أن يقصد الخروج منه ومن غير أن يختار ديناً على دين الإسلام وأن الخوارج شر الفرق المبتدعة من الأمة المحمدية.

وفيه منقبة عظيمة لعمر لشدته في الدين. وفيه أنه لا يكتفى في التعديل بظاهر الحال ولو بلغ المشهود بتعديله الغاية في العبادة والتقشف والورع حتى يختبر باطن حاله

واستدل به لمن قال بتكفير الخوارج وهو مقتضى صنيع البخاري لقوله: «يمرقون من الإسلام» ولقوله: «لأقتلنهم قتل عاد» وفي لفظ «ثمود» وكل منهما إنما هلك بالكفر وبقوله: «هم شر الخلق» ولا يوصف بذلك إلا الكفار ولقوله: «إنهم أبغض الخلق إلى الله تعالى» ولحكمهم على كل من خالف معتقدهم بالكفر والتخيل في النار فكانوا هم أحق بالاسم منهم.

وذهب أكثر العلماء إلى أن الخوارج مبتدعة فساق وأن حكم الإسلام يجري عليهم لتلفظهم بالشهادتين ومواظبتهم على أركان الإسلام وإنما فسقوا بتكفيرهم المسلمين مستندين إلى تأويل فاسد وجرهم ذلك إلى استباحة دماء مخالفيهم وأموالهم والشهادة عليهم بالكفر.

فعلى القول بتكفيرهم يقاتلون ويقتلون وتغنم أموالهم وهو قول طائفة من أهل الحديث في أموال الخوارج.

وعلى القول بعدم تكفيرهم يسلك بهم مسلك

### فقه الحديث

قوله: (أَمَا شَعَرْتُ).  
وللبخاري (أما تعرف) ولمسلم (أما علمت)  
وهذا شيء يقال عند الأمر الواضح وإن لم  
يكن المخاطب بذلك عالما أي كيف خفي  
عليك هذا مع ظهوره وهو أبلغ في الزجر من  
قوله لا تفعل.

وفيه تحريم الصدقة على آل محمد.  
واختلف في أمرين:  
من هم آل محمد الذين تحرم عليهم؟ وماهي  
الصدقة التي تحرم عليهم.

أما بنو هاشم فلا تحل لهم الصدقة بلا خلاف.  
واختلف في بني المطلب هل لهم الأخذ من  
الزكاة؟ على قولين هما روايتين عن أحمد:  
أحدها أنهم مثل بني هاشم لا تحل لهم وهذا  
مذهب الشافعي وأحمد في رواية عنه؛ لقول النبي  
ﷺ: «إنا وبنو المطلب لم نفتق في جاهلية ولا  
إسلام، إنما نحن وهم شيء واحد». ولأنهم  
يستحقون من خمس الخمس فلم يكن لهم  
الأخذ كبني هاشم، وقد أكد ما روي أن النبي  
ﷺ علل منعهم الصدقة باستغنائهم عنها بخمس  
الخمس، فقال: «أليس في خمس الخمس ما  
يغنيكم؟».

والثاني: أن لهم الأخذ منها وهذا مذهب أبي  
حنيفة والرواية الثانية عن أحمد لأنهم دخلوا في  
عموم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ

### تفريغ الحديث

حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم من  
طريق مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ.  
[خ (١٤٨٥-١٤٩١-٣٠٧٢)، م (١٠٦٩) وخ (٢٥٧٦)،  
م (١٠٧٧)].  
وَحَدِيثَ عَائِشَةَ الْبَخَارِي عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ،  
عَنْ عَائِشَةَ.  
[خ (٢٥٨٥)].

وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم  
من طريق مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ.  
[خ (٢٠٥٥-٢٤٣٢)، م (١٠٧٠)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: أَخَذَ صَدَقَةَ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ،  
وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ؟  
بَابُ: مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ.  
بَابُ: مَنْ تَكَلَّمَ بِالْفَارِسِيَّةِ وَالرَّطَانَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَأَخْلَفُ أَلْسِنَتَكُمْ وَالْوَنُكُمُ﴾ [الروم: ٢٢] وَمَا  
أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ [إبراهيم: ٤].  
بَابُ: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ.  
بَابُ: الْمُكَافَأَةُ فِي الْهَبَةِ.

### غريب الحديث

(كَيْخُ كَيْخُ): كلمة تقال لردع الصغير وزجره.  
(لِيَطْرَحَهَا): ليلقيها من فمه.  
(أَمَا شَعَرْتُ): أي كيف خفي عليك.  
(وَيُثِيبُ عَلَيْهَا): يكافئ صاحبها فيعطيه  
عوضا عنها ما هو خير منها أو مثلها.

وَالْمَسْكِينِ ﴿التوبة: ٦٠﴾. الآية.

لكن خرج بنو هاشم؛ لقول النبي ﷺ: «إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد»، فيختص المنع بهم، ولا يصح قياس بني المطلب على بني هاشم؛ لأن بني هاشم أقرب إلى النبي ﷺ، وهم آل النبي ﷺ ومشاركة بني المطلب لهم في خمس الخمس ما استحقوه بمجرد القرابة، بدليل أن بني عبد شمس وبني نوفل يساؤونهم في القرابة، ولم يعطوا شيئاً، وإنما شاركوهم بالنصرة، أو بهما جميعاً، والنصرة لا تقتضي منع الزكاة.

قوله: (إِذَا أُنِيَ بِطَعَامٍ سَأَلَ عَنْهُ: أَهْدِيَّةٌ أَمْ صَدَقَةٌ؟ فَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ؛ (قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ).

وما هي الصدقة التي تحرم عليهم.

الظاهر أن الصدقة جميعها كانت محرمة على النبي ﷺ، فرضها ونفلها؛ لأن اجتنابها كان من دلائل نبوته وعلاماتها، فلم يكن ليخل بذلك، وفي حديث إسلام سلمان الفارسي، أن الذي أخبره عن النبي ﷺ ووصفه، قال: «إنه يأكل الهدية، ولا يأكل الصدقة».

«وقال النبي ﷺ في لحم تصدق به على بريرة: هو عليها صدقة، وهو لنا هدية».

واختلف في الصدقة المحرمة على آل هاشم جميع الصدقات لعمومات النصوص، أم الزكاة فقط؟ على قولين هما روايتين عن أحمد: والمقدم في مذهب أحمد تخصيصها بالزكاة

ويشهد له قوله ﷺ قال: «المعروف كله صدقة» [متفق عليه].

وقوله الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ﴾ [المائدة: ٤٥]. وقوله تعالى: ﴿فَنَظَرُ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ولا خلاف في إباحة المعروف إلى الهاشمي، والعفو عنه وإنظاره. وقال إخوة يوسف: ﴿وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا﴾ [يوسف: ٨٨].

ويجوز أن يأخذوا من الوصايا للفقراء، ومن النذور؛ لأنهما تطوع، فأشبه ما لو وصى لهم. فالأظهر أن الصدقة المحرمة عليهم هي الزكاة لا التطوع.

وإنما حرم على بنى هاشم من الصدقات لقرباتهم مثل ما حرم على الأغنياء لأموالهم، فأما الصدقة التي يراد بها طريق الهبات، وإن سميت صدقات فلا تدخل في التحريم.

ومن حكم التحريم عليه وعلى آل هاشم؛ لأنها أوساخ الناس، ولأن أخذ الصدقة منزلة ذل وضعة، والأنبياء وآلهم منزهون عن الذل، والضععة، والخضوع، والافتقار إلى غير الله.

وقد فرض الله عليه وعلى الأنبياء قبله ألا يطلبوا على شيء من الرسالة أجراً، فلو أخذ الصدقة لكانت كالأجرة.

وكذلك لو أخذها الذين تلزمهم صلته لكان ذلك كالواصل إليه، فلذلك حرمها عليهم. وفيه قبول الهدية والإثابة عليها.



### ﴿بَابُ: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ﴾

٣٩٤- عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها، قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ إِلَيْنَا نُسَيِّبُهُ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا.

#### تغريخ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق حفصة بنت سيرين، عن أم عطية.

[خ (١٤٤٦-١٤٩٤-٢٥٧٩)، م (١٠٧٦)].

#### تبويبات البخاري

بَابُ: قَدْرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟  
وَمَنْ أُعْطِيَ شَاءَ.  
بَابُ: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ.  
بَابُ: قَبُولُ الْهَدِيَّةِ.

#### غريب الحديث

(نُسَيِّبُهُ): هي أم عطية نفسها.  
(مِنَ الشَّاةِ): التي أعطيت لها من الصدقة.  
(بَلَغَتْ مَحَلَّهَا): وصلت موضعها الذي تحل فيه لأنها أصبحت ملكا للمتصدق عليه ثم أهدانا إياها هدية لا صدقة والهدية جائزة لنا.

#### فقه الحديث

قوله: (فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ فَقَالَتْ: لَا). فيه ما كان عليه النبي ﷺ من التقلل من الدنيا والزهد فيها مع قدرته على المبالغة في التمتع.  
قوله: (إِلَّا شَيْءٌ بَعَثَتْ بِهِ إِلَيْنَا نُسَيِّبُهُ مِنَ

وفيه ورع النبي ﷺ وابتعاده عن المشتبه من المطعم فضلاً عن الحرام.

وفيه أن قليل الصدقة لا يحل لآل محمد بخلاف اللقطة التي لا يحرم منها ما لا قيمة له، لقوله في التمرة الملقاة: «لولا أني أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها».

وفيه دفع الصدقات إلى الإمام والانتفاع بالمسجد في الأمور العامة.

وفيه جواز إدخال الأطفال المساجد وتأديبهم بما ينفعهم ومنعهم مما يضرهم ومن تناول المحرمات وإن كانوا غير مكلفين ليتدربوا بذلك.

وفيه الإعلام بسبب النهي ومخاطبة من لا يميز لقصد إسماع من يميز لأن الحسن إذ ذاك كان طفلاً.

قوله: (يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيُثِيبُ عَلَيْهَا).

فيه مشروعية قبول الهدية ولو قلت والنصوص في ذلك كثيرة وفي الصحيحين «وَلَوْ أَهْدِيَ إِلَيَّ كِرَاعٌ لَقَبِلْتُ».

وروى الإمام أحمد، والترمذي «تَهَادَوْا، فَإِنَّ الْهَدِيَّةَ تُذْهِبُ وَغَرَ الصَّدْرَ».

وفيه استحباب الإثابة على الهدية ومكافأ صاحبها ولو باليسير وذلك ضمن الاستطاعة لمواظبته ﷺ على ذلك ولأبي داود «وَمَنْ صَنَعَ إِلَيْكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوهُ، فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا مَا تُكَافِئُونَهُ، فَادْعُوا لَهُ حَتَّى تَرَوْا أَنَّكُمْ قَدْ كَفَّيْتُمُوهُ».

أهدتها بريرة إلى بيت مولاتها عائشة حلت لها وللنبي ﷺ وتحولت عن معنى الصدقة لملك المتصدق عليه بها.

وفيه دليل أن الصدقة تتحول عن معنى الصدقة بملك المتصدق عليه بها.

وفيه دليل أن لحم الأضحية إذا قبضه المتصدق عليه وسائر الصدقات يجوز لقابضها بيعها ويحل لمن أهداها إليه أو ملكها منه ممن لا تحل لهم الصدقات.

وفيه أن للإمام يجوز أن يأكل مما يقدمه الفقراء مما جائهم من صدقات بيت المال وأنه ليس عوداً في الهبة لأنه ليس ماله الخاص.

وفيه أن النبي ﷺ كان يأكل الهدية ولا يأكل الصدقة، لما في الهدية من تألف القلوب والدعاء إلى المحبة. وجائز أن يثيب عليها بمثلها وأفضل منها فترتفع المنة والذلة، ولا يجوز ذلك في الصدقة، فافترق حكمهما لافتراق المعنى فيهما.

### ﴿بَابُ: الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ﴾

٣٩٥- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ - وَفِي رِوَايَةٍ: رَمَضَانَ - صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

وَفِي رِوَايَةٍ: فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنٍ مِنْ حِنْطَةٍ. (وَفِي رِوَايَةٍ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِيهَا

الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ). فيه دليل على جواز إعطاء الفقير زيادة على كفايته فيعطى ما يكفيه ومن يمون ويجوز أن يعطى ما يغنيه.

واختلف في قدر ما يجوز أن يعطى الإنسان من الزكاة، فقيل: يُعطى الفقير من الزكاة قدر كفايته وكفاية عياله، ولم يبين مقدار ذلك لمدة معلومة وله أم يعطيه مدة سنة وبه قال الإمام مالك.

وقيل يجوز أن يعطيه ما يغنيه حتى يجب عليه ما يزكى.

وقيل يعطى من الزكاة حتى يغنى، ويزول عنه اسم المسكنة، وبه قال الشافعي.

وفيه دليل على جواز أن يعطى من زكاة غنمه للفقير شاة، وإذا كثرت الحاجة فلا بأس أن يجمع النفر في الشاة ويراعي الأصلح.

وقد ترجم له باب: (قَدَرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَمَنْ أُعْطِيَ شَاةً). قوله: (فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا).

أي قد صارت حلالاً بانتقالها من باب الصدقة إلى باب الهدية، وهو مثل قوله في لحم بريرة الذي أهدته لعائشة: (هو عليها صدقة، ولنا هدية). وقد ترجم لهذا الحديث بعد هذا باب إذا تحولت الصدقة.

وفيه أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين.

وفيه دليل على جواز تصرف الفقير بالصدقة بيع أو هدية وغير ذلك لصحة ملكه لها، فلما

فقه الحديث

قوله: (فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ - وَفِي رِوَايَةٍ: رَمَضَانَ).  
أي أَلْزَمَ وَأَوْجَبَ وهو دَلِيلٌ عَلَى وَجُوبِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.

وقد دل على وجوبها الكتاب في قوله تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤] قال ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز: هي زكاة الفطر.

والسنة ومنها حديث الباب.  
وأجمع العلماء على فرضيتها نقله إسحاق وابن المنذر.

قوله: (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ).  
دليل على مقدار الواجب إخراجها في زكاة الفطر ونوعه.

فالمقدار صاع لا يجزئ أقل منه من كل جنس حتى ولو كان دقيق بر على الأرجح لعموم حديث ابن عمر وأبي سعيد (صَاعًا مِنْ بَرٍّ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) وظاهره العموم في الدقيق وغيره وهو فعل الرسول ﷺ وخلفاءه وبه قال جماهير العلماء. والمخرج من الطعام تمر أو زبيب أو بر أو شعير أو أقط.

وفي الصحيحين عن أبي سعيد «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ».  
قوله: (عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكْرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ).

دليل على أنها واجبة على كل مسلم صغيراً

الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ).

تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عمر بن نافع، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِهِ.  
[خ (١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٧ - ١٥٠٩ - ١٥١١ - ١٥١٢)، م (٩٨٤ - ٩٨٦)].

تبويبات البخاري

بَابُ: فَرَضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ.  
بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ.  
بَابُ: الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ.  
بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ.  
بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ.

غريب الحديث

(فَرَضَ): أوجب أو قدر.  
(الْفِطْرُ): من صوم رمضان.  
(صَاعًا): هو مكيال معين.  
(عَلَى الْعَبْدِ): تلزم فطرته ويخرجها مالكة.  
(الصَّلَاةُ): صلاة العيد.  
(فَجَعَلَ النَّاسَ): معاوية ﷺ ومن تبعه.  
(عِدْلُهُ): نظيره وبدله.  
(مُدَّيْنِ): المد ربع صاع أي مقدار ما يملأ الكفين وهو نصف صاع.

وَالْأُنثَى، وَالصَّغِيرِ، وَالْكَبِيرِ، مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

فالمخاطب بها كل واحد بنفسه فتجب عليه إن كان قادراً فإن لم يكن قادراً فلا تجب عليه. وأما باب التبرع فواسع فلو أخرجها عنه وليه فقد أحسن لكن لا يلزم ولا يأتى بعدم إخراجها، ورجح هذا الشوكاني وابن عثيمين.

ويستثنى العبد فتجب على سيده لحديث «لَيْسَ فِي الْعَبْدِ صَدَقَةٌ» [متفق عليه]، وزاد مسلم «إِلَّا صَدَقَةُ الْفِطْرِ».

وأما حديث: (أدوا الزكاة عمن تمونون) فقد أعله الدارقطني ورجح أنه موقوف، وأعله البيهقي بالإرسال وقال إسنادُهُ غَيْرُ قَوِيٍّ. قوله: (مِنَ الْمُسْلِمِينَ).

هذا دليل على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر، وهذا متفق عليه.

قوله: (وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ) (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطَوْنَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ).

فيه دليل على وجوب المُبَادَرَةِ بإخراج زكاة الفطر قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ ولا يجوز تأخيرها عنه ففمن أخرها عن الصَّلَاةِ أَثِمَ وَخَرَجَتْ عَنْ كَوْنِهَا صَدَقَةً فِطْرٍ وَصَارَتْ صَدَقَةً مِنَ الصَّدَقَاتِ.

وزكاة الفطر: تلزم في ذمة المسلم بغروب شمس آخر يوم من رمضان.

ويجوز إخراجها قبل العيد بيوم أو يومين لقول ابن عمر (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطَوْنَ قَبْلَ الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ

أو كبيراً حراً أو عبداً بشرط أن يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته فلا تجب زكاة الفطر إلا إذا كان عنده مقدارها وهو صاع فاضل عن قوته وقوت من يعول، لأن البداءة بهم أهم كما قال ﷺ «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلَا هَلْكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» [رواه مسلم].

فإن لم يجد ما يفضل، فلا تجب عليه الصدقة ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وزكاة الفطر تجب عن نفسه بلا خلاف. واختلفوا هل تجب عمن تلزمه نفقته من الزوجة والأولاد ونحوهم؟

القول الأول: أنها تجب عليه ما دامت نفقتهم واجبة عليه وهو مذهب الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد لقوله ﷺ: «فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى مِمَّنْ تُمُونُونَ». [رواه الدارقطني، والبيهقي، وإسنادُهُ غَيْرُ قَوِيٍّ].

وورد بسند صحيح عن ابن عمر أَنَّهُ كَانَ يُعْطِي صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَنْ جَمِيعِ أَهْلِهِ كَبِيرِهِمْ وَصَغِيرِهِمْ عَمَّنْ يَعُولُ وَعَنْ رَقِيقِهِ وَعَنْ رَقِيقِ نِسَائِهِ [رواه ابن أبي شيبة] وهو راوي الحديث السابق (فرض رسول الله ..) الحديث.

والقول الثاني: لا تلزمه وهو مذهب أبي حنيفة والدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] وحديث الباب: (عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ،

يَوْمَيْنِ).

والواجبُ إخراجها في زكاة الفطر عن كل شخصٍ صاعُ تمرٍ، أو زبيبٍ، أو برٍّ، أو شعيرٍ، أو أقطٍ. ومقدار الصاع بالغرامات كيلوان وأربعون جراماً.

ومذهب جماهير العلماء اشتراط صاع، ولو كان دقيق بر؛ لحديث الباب: «فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ». وحديث أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ...» [متفق عليه]، وظاهرها العموم في الدقيق وغيره.

واختار شيخ الإسلام أن نصف صاع من البر يكفي، قال: وهذا جرى عليه العمل في عهد معاوية بحيث قَالَ: «إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَيْنَيْنِ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدُلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ». وقول الجمهور أنه لابد من صاع من الجميع أولى، لعموم الأدلة، وهو فعل الرسول ﷺ وخلفاؤه، وأما معاوية ﷺ فهو اجتهد منه خالفه أبو سعيد وابن عمر ﷺ، وهو مسبوق بالعمل في عهد الرسول ﷺ، وخلفاؤه الراشدون بإخراج صاع من كل الأنواع.

### ﴿بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ﴾

٣٩٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ

ويستحب إخراجها يوم العيد قبل مضيه إلى صلاة العيد باتفاق الأئمة لقول ابنِ عُمَرَ ﷺ، (وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ).

وينهى عن تأخيرها إلى ما بعد صلاة العيد. لحديث «مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» [رواه أبو داود عن ابن عباس].

مسألة: وهل النهي للكره أم للتحريم قولان لأهل العلم: الحنابلة قالوا للكره.

واختار شيخ الإسلام وابن القيم التحريم وأن وقتها يفوت بالفراغ من الصلاة لحديث: «مَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ» [رواه أبو داود وحسنه النووي والألباني وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وأقره المنذري].

مسألة: لو خرجوا من صلاة العيد قبل أن يخرجها فهل يقدر على قضائها؟ الحنابلة: قالوا يكره التأخير ويجوز القضاء. وقيل: إن أخرها لغير عذر لم يجزئ إخراجها وإن أخرها لعذر قضائها والواجبات تسقط بالعجز واختاره شيخ الإسلام وابن القيم وابن عثيمين.

قوله: (فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَيْنَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ).

## بَابُ: الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ.

## غريب الحديث

(السَّمَرَاءُ): الحنطة الشامية.

(أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ): من سائر الجوب.

## فقسه الحديث

في الحديث دليل على مسائل مضى أغلبها ومن أهمها هل يجزئ من دقيق البر نصف صاع أم لا بد من صاع خغيره من الطعام.

جماهير العلماء قالوا يجب صاع من كل جنس حتى ولو كان دقيق بر لعموم لحديث ابن عمر وأبي سعيد «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ» وظهره العموم في الدقيق وغيره.

وذهب أبو حنيفة واختاره شيخ الإسلام إلى أن نصف صاع من البر يكفي وقال: هذا جرى عليه العمل في عهد معاوية كما في حديث أبي سعيد المذكور حيث قال: «إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ، تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ» فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ [متفق عليه].

وقول الجمهور أحوط لعموم الأدلة وهو فعل الرسول ﷺ وخلفاءه وأما معاوية فقد خالفه أبو سعيد وابن عمر وإذا اختلف الصحابة لم يكن بعضهم أولى من بعض فيرجع إلى دليل آخر. وهو مسبق بالعمل في عهد الرسول ﷺ

أَزَالَ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ أَبَدًا مَا عَشْتُ.

صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ - وَفِي رَوَايَةٍ: أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ -، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ قَالَ: أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَعْدِلُ مُدَّيْنِ<sup>(١)</sup>.

(وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ: وَكَانَ طَعَامَنَا الشَّعِيرُ، وَالزَّبِيبُ، وَالْأَقِطُ، وَالتَّمْرُ).

## تفريجه الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عياض بن عبد الله بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري قال: «كُنَّا نُخْرِجُ إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ، وَكَبِيرٍ، حُرٍّ أَوْ مَمْلُوكٍ، صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ» فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ حَاجًّا، أَوْ مُعْتَمِرًا فَكَلَّمَ النَّاسَ عَلَى الْمُنْبَرِ، فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَ بِهِ النَّاسَ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ، تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ» فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ، أَبَدًا مَا عَشْتُ»

[خ (١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٨-١٥١٠)، م (٩٨٥)].

## تبويبات البخاري

بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ.

بَابُ: صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ.

بَابُ: صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ.

(١) وَلِلسَّلَامِ: فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا

(يَدِهِ) - وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينِهِ - وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى  
السَّمَاءِ، (وَبِيْدِهِ السَّمِيزَانُ) - وَفِي رِوَايَةٍ: وَبِيْدِهِ  
الْأُخْرَى الْقَبْضُ - يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ.

### تَفْرِيجُ الْحَدِيثِ

حديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ  
عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ. وَمُسْلِمٌ  
مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
[خ (٢٣٨٩ - ٦٤٤٥ - ٧٢٢٨)، م (٩٩١)].

وحديث أَبِي ذَرٍّ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ  
الْأَعْمَشِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا وَاللهُ أَبُو ذَرٍّ  
وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ  
سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ.

[خ (١٤٠٨ - ٢٣٨٨ - ٦٢٦٨ - ٦٤٤٤)، م (٩٤ بعد ٩٩١)].

وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ  
مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.  
[خ (٤٦٨٤ - ٥٣٥٢ - ٧٤١١ - ٧٤١٩ - ٧٤٩٦)، م (٩٩٣)].

### تَبْوِيَّاتُ الْبُخَارِيِّ

بَابُ: مَا أَدَّى زَكَاتَهُ فَلَيْسَ بِكَفَرٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:  
لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ.

بَابُ آدَاءِ الدِّينِ.

بَابُ: مَنْ أَجَابَ بِلَيْتِكَ وَسَعْدَيْكَ.

بَابُ: الْمُكْثِرُونَ هُمْ الْمُقْلُونَ.

بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: مَا أَحْبَبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا

بَابُ: تَمَنَّى الْخَيْرِ.

بَابُ: الْحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ \*

• وَبُوبُ الْبُخَارِيِّ عَلَى حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ:

وُخْلِفَاؤُهُ الرَّاشِدُونَ بِإِخْرَاجِ صَاعٍ مِنْ كُلِّ  
الْأَنْوَاعِ.

وَقَدْ صَرَّحَ مُعَاوِيَةُ بِأَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَلَوْ كَانَ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ  
حَاضِرِي مَجْلِسِهِ مَعَ كَثَرَتِهِمْ تِلْكَ اللَّحْظَةَ عِلْمٌ  
فِي مُوَافَقَةِ مُعَاوِيَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَذَكَرَهُ كَمَا  
جَرَى فِي غَيْرِ هَذِهِ الْقِصَّةِ.

قَوْلُهُ: (قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ  
أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ، أَبَدًا مَا عِشْتُ).  
فِيهِ: الرَّجُوعُ إِلَى النَّصِّ وَطَرَحُ الْاجْتِهَادِ.

### (بَابُ: الْحَثُّ عَلَى الصَّدَقَةِ)

٣٩٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ  
اللَّهِ ﷺ: لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسُرُّنِي أَنْ  
لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ، إِلَّا شَيْءٌ  
أَرْصَدُهُ لِدَيْنٍ.

• وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ﷺ: إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي  
عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا. وَأَرَانَا بِيَدِهِ. ثُمَّ  
قَالَ: يَا أَبَا ذَرٍّ. قُلْتُ: لَبَّيْكَ (وَسَعْدَيْكَ) يَا رَسُولَ  
اللَّهِ. قَالَ: الْأَكْثَرُونَ هُمْ الْأَقْلُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ  
هَكَذَا وَهَكَذَا. وَفِي رِوَايَةٍ: (١) عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ  
شِمَالِهِ، وَمِنْ خَلْفِهِ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ.

٣٩٨- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: قَالَ اللَّهُ ﷻ: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْنَا. وَقَالَ: (يَدُ)  
- وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينُ - اللَّهُ مَلَأَ، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةً،  
سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ  
خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ، وَ...



حسب حكمته ﷺ.

### فقه الحديث

قوله: (لَوْ كَانَ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا مَا يَسْرُرُنِي أَنْ لَا يَمُرَّ عَلَيَّ ثَلَاثٌ وَعِنْدِي مِنْهُ شَيْءٌ).

فيه أن المبادرة إلى الطاعة أفضل من التواني فيها.

وفيه الحث على وفاء الديون وأداء الأمانات. وفيه استعمال لو عند تمني الخير وتخصيص الحديث الوارد عن استعمال لو على ما يكون في أمر غير محمود شرعا.

وفيه أن المؤمن لا ينبغي له أن يتمنى كثرة المال إلا بشرط أن يسلطه الله تعالى على إنفاقه في طاعته اقتداه بالشارع في ذلك.

وفيه: أن المبادرة إلى الطاعة مطلوبة.

قوله: (إِلَّا شَيْءٌ أَرْضِدُهُ لِدِينٍ).

أي أعده لوفاء دين مستحق علي.

وفيه أن النبي ﷺ كان يكون عليه الدين لكثرة مواساته بقوته وقوت عياله، وإيثاره على نفسه أهل الحاجة، وهذا كله يدل على أن فضل المال في إنفاقه في سبيل الله لا في إمساكه وادخاره.

وفيه إشارة إلى عدم الاستغراق في كثير الدين والاقتصار على اليسير منه.

وفيه الاهتمام بأمر وفاء الدين وما كان عليه ﷺ من الزهادة في الدنيا.

وفيه محبة وجود المال مع الإنفاق.

وفيه الرضا بالقليل والصبر على خشونة العيش.

بَابُ: قَوْلِهِ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾

بَابُ: فَضْلِ التَّفَقُّعِ عَلَى الْأَهْلِ.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾.

بَابُ: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ ﴿وَهُوَ

رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النوبة: ١٢٩]، قَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ:

﴿أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] اِرْتَفَعَ،

﴿فَسَوَّاهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٩] خَلَقَهُنَّ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ:

﴿أَسْتَوَى﴾ [البقرة: ٢٩] عَلَا عَلَى الْعَرْشِ.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا

كَلِمَ اللَّهِ﴾.

### غريب الحديث

(أَرْضِدُهُ لِدِينٍ): أحفظه وأعده لوفاء دين

مستحق علي.

(يَدٌ) - وَفِي رَوَايَةٍ: يَمِينٌ - اللَّهُ مَلَأَنِي: فيه

إثبات اليد لله وبيان كثرة جوده وأن خزائنه لا تنفذ بالعتاء.

(تَغْيِضُهَا): تنقصها.

(سَحَاءً): دائمة العطاء.

(وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ): قبل أن يخلق شيئا

كما قال تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾.

وكان العرش مستقرا عليه بقدرته تعالى.

(وَبَيِّدَهُ الْمِيزَانَ): كناية عن العدل بين الخلق

والله تعالى أعلم بحقيقة ذلك.

(يُخْفِضُ وَيَرْفَعُ): يعز ويذل ويوسع ويقتّر

وفيه الحث على إنفاق المال في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى كما قال تعالى ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبأ: ٣٩] ولمسلم «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ».

ويتضمن بذل الوقت والجهد في وجوه البر، كما يتضمن بذل العلم ويشر صاحبه بالخلف والزيادة قال ابن القيم: (وهذا يتناول نفقة العلم إما بلفظه وإما بتنبهه وإشارته وفحواه ولزكاء العلم ونحوه طريقان أحدهما تعليمه والثاني العمل به فإن العمل به أيضا ينمي ويكثره ويفتح لصاحبه أبوابه وخباياه).

(وَقَالَ: (يَدٌ) - وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينٌ - اللَّهُ مَلَأَى، لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةً، سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ). (وَقَالَ: أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي (يَدِهِ) - وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينِهِ)

(وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، (وَبِيَدِهِ الْمِيزَانُ) (وَفِي رِوَايَةٍ: وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ يَخْفُضُ وَيَرْفَعُ).

فيه إثبات سعة عطاءه وكرمه وامتلاء خزائنه وأنه لا تنقصها النفقات.

وفيه إثبات إثبات صفة اليدين لله تعالى ((يَدٌ) - وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينٌ) (فَإِنَّهُ لَمْ يَغْضُ مَا فِي (يَدِهِ) - وَفِي رِوَايَةٍ: يَمِينِهِ) (وَبِيَدِهِ الْمِيزَانُ) (وَبِيَدِهِ الْأُخْرَى الْقَبْضُ) وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَعَكُمْ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِدْنِي﴾، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾. فنثبت لله سبحانه

وفيه أن المؤمن لا ينبغي له أن يتمنى كثرة المال، إلا بشرط أن يسلطه الله على إنفاقه في طاعته اقتداء بالشارع في ذلك.

قوله: (إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا).

فيه الحث على الإنفاق في وجوه الخير وأن النبي ﷺ كان في أعلى درجات الزهد في الدنيا بحيث إنه لا يحب أن يبقى بيده شيء من الدنيا إلا لإنفاقه فيمن يستحقه وإما لإرصاده لمن له حق وإما لتعذر من يقبل ذلك منه.

قوله: (إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا).

فيه الحث على الصدقة في وجوه الخير وأنه لا يقتصر على نوع من وجوه البر بل ينفق في كل وجه من وجوه الخير يحضر.

قوله: (الْأَكْثَرُونَ هُمْ الْأَقْلُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا).

فيه بيان مال كثرة المال لمن لم ينفقه في أبواب الخير وأن أصحابه هم الأقلون درجة يوم القيامة تعجلوا خيراتهم وكثر حسابهم إلا من أنفق منه في الخير.

قوله: (وَقَلِيلٌ مَا هُمْ).

فيه بيان قلة من ينفق ماله في الخير.

قوله: (قَالَ اللَّهُ ﷻ: أَنْفِقْ أَنْفِقْ عَلَيْكَ). هذا حديث قدسي فيه أمره لنبهه بالإنفاق في سبيل الله، والدعوة إلى دينه، ووعدته تعالى أن ينفق عليه أي: يعطيه ما يحتاجه لذلك وغيره.

صفة لله وليس هذا تأويلاً ولا تحريفاً، ولهذا لم يصفها الله إلى نفسه فلم يقل بأيدينا بل قال: ﴿يَأْتِي﴾.

ونظير هذا قوله سبحانه: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] وقد فسرها علماء السلف بأحد تفسيرين: منهم من قال المراد به الشدة.

ومنهم من قال المراد به ساق الله ﷻ وكلا القولين له وجهاته فمن نظر إلى الآية بمفردها قال المراد بالساق الشدة ولم يقصد إنكار الصفات أو تأويلها ومن نظر إلى سياق حديث أبي سعيد في حال المؤمنين في الموقف قال المراد بها هنا ساق الله ﷻ، أفاده شيخنا ابن عثيمين.

وقد اضطرب أهل التأويل في تأويلهم اليد اضطراباً يدل على بطلان قولهم.

والنصوص في هذا الباب جاءت معينة أن هو يدا الله الكريمتان، وما عدا ذلك فهو تحريف للنصوص.

قوله: (يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى).

أي يمينه اللاتقة به التي هي صفته، ومن قال المراد بها النعمة، أو خزائنه فقد حرف الكلم عن مواضعه.

قوله: (مَلَأَى).

أي أنها: شديدة الامتلاء بالخير.

قوله: (لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةً).

أي: لا ينقصها النفقات.

قوله: (سَحَاءَ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ).

أي دائمة الصب للعباء في الليل والنهار.

يدان حقيقتان لا ثقتان بجلاله وعظمته، وفي هذا مخالفة للمؤلة الذين لم يثبتوا اليدين لله وأولوها بالنعمة أو القوة وهذا تأويل فاسد، وقد رد عليهم ابن القيم من عشرين وجهاً، فأهل السنة مجمعون على أن الله يدين اثنتين بدون زيادة.

فائدة: جاء إثبات صفة اليد لله في القرآن بلفظ الجمع والتثنية والإفراد وأهل السنة يثبتون لله يدين وهذا الذي دل عليه الكتاب والسنة وأجمع عليه سلف الأمة، والجمع بين النصوص:

أولاً: أما كونها جاءت مفردة ففي قوله سبحانه ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ فهذه جاءت بالإفراد وهي مضافة والمفرد المضاف يفيد العموم، فشمل كل ما ثبت لله من يد فلا تعارض لفظ التثنية.

ثانياً: وأما كونها جاءت بلفظ الجمع في قوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا﴾ فالجمع بينهما وبين الآية التي فيها إثبات يدين لله من وجهين:

الأول: أن الجمع هنا يراد به التعظيم كقول الرجل نحن وقلنا وما أشبه ذلك كقوله سبحانه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ﴾ وقوله: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ﴾.

الثاني: أن أقل الجمع اثنان فيصح هنا الجمع وتوافق هذه الآية الآيات الأخرى وبهذا يحصل الجمع ويزول الإشكال.

فائد: وقول الله سبحانه: ﴿وَالسَّمَاءَ بَيْنَهُمَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ الأيد هنا بمعنى القوة وليست هنا

ويجوز أن يكون "أرأيتم" استئنافاً فيه معنى الترقى، كأنه لما قيل: "ملأى" ﴿خَشِيَ﴾ إيهام جواز نقصان، فأزيل بقوله: "لا يغيضها" وقد يمتلئ الشيء ولا يغيض، فقيل: "سحاء" إشارة إلى الفيض - وهو كثرة العطاء - وقرنه بما يدل على الاستمرار، من ذكر الليل والنهار، ثم أتبعه بما يدل على أن ذلك ظاهر غير خاف على ذي بصر وبصيرة، بقوله: "أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماوات والأرض" وهذا الكلام إذا أخذته بجملته أبان عن زيادة الغنى، وكمال السعة والجود، والبسط في العطاء".

### ﴿بَابُ: الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ﴾

٣٩٩- عَنْ حَارِثَةَ بْنِ وَهَبٍ الْحِزَاعِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِأَلَمِيسَ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا<sup>(١)</sup>.

• وَفِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً يُلْذَنَ بِهِ؛ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ.

### تفريع الحديث

حديث حارثة بن وهب أخرجه البخاري

أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا.

قوله: (أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ؟).

استدلال، وإيضاح لكثرة نفقته تعالى، وتنبيه لمن له بصيرة إلى ذلك.

قوله: (فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ).

أي: هذا الإنفاق الهائل، المستمر الدائم بدون توقف، لم ينقص ما في يده - تعالى -؛ لأن بيده الخير كله لا مانع لما أعطى، ولا معطي لمن منعه، وإذا أراد شيئاً قال له: كن، فيكون.

قوله: (وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ).

أي أنه - تعالى - لما خلق السماوات والأرض، كان عرشه على الماء، فوجود العرش والماء سابق وجود السماوات والأرض بزمان طويل الله أعلم بمقداره.

قوله: (وَيَبِيدُهُ الْمِيزَانُ) - وفي رواية: وَيَبِيدُهُ الْأُخْرَى الْقَبْضُ - يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ.

الميزان: العدل، الذي به يرفع من يشاء بفضل، فيفضل عليه برفعه بالإيمان وقبول الحق وهذا أعظم الرفع.

ويخفض من يشاء بعدله، فيمنعه فضله، ويكله إلى نفسه، فيضل، ويتولاه عدوه فيصبح خاسراً وهذا أعظم الخفض.

قال الطيبي: يجوز أن يكون "ملأى" و"لا تغيضها" و"سحاء" و"أرأيتم" أخبار مترادفة ليد الله، ويجوز أن تكون الثلاثة أوصافاً "لملأى"

(١) وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةٍ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهَا مِنْهُ، وَحَتَّى تَعُودَ

ومسلم من طريق شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ،

قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ.

[خ (١٤١١ - ١٤٢٤ - ٧١٢٠)، م (١٠١١)].

وحديث أَبِي مُوسَى أخرجه البخاري ومسلم من طريق بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى.

[خ (١٤١٤)، م (١٠١٢)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ.

بَابُ: الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ

### غريب الحديث

(تَصَدَّقُوا): بادروا بالصدقات.

(يَلْذَنَ بِهِ): يلتجئ إليه ويتبعه.

### فقاه الحديث

قوله: (تَصَدَّقُوا.....).

فيه الحث على المبادرة بالصدقة.

وفيه أنه يأتي على الناس زمان لا يجدون من يقبل الصدقة إما لعدم رغبتهم بالمال أو لوجود أمور تدهمهم تجعلهم في شغل عن المال أو لكثرتهم وغناهم.

قوله: (بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ).

هذا يتضمن التنبيه على ما سواه لأنه إذا كان الذهب لا يقبله أحد فكيف الظن بغيره.

وقوله: (يُطَوَّفُ).

إشارة إلى أنه يتردد بها بين الناس فلا يجد من يقبلها فتحصل المبالغة والتنبيه على عدم قبول الصدقة بثلاثة أشياء كونه يعرضها ويطوف بها

قوله: (يَلْذَنَ بِهِ).

أي ينتمين إليه ليقوم بحوائجهم ويذب عنهم ولا يطمع فيهن أحد بسببه وهذا يحتمل: أن يكون قِيمًا عليهن وناظرًا لهن وقائماً بأموهرن يرعاهن ويستترهن ويرعاهن.

ويحتمل أن يكون اتباع النساء له على غير الحل.

قوله: (مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ).

يحتمل أن سببه كثرة الفتن والحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحم وكثرة الهرج والقتل، فيكثر القتل في الرجال لأنهم أهل الحرب دون النساء.

ويحتمل أنها علامة محضة يقدرها الله في آخر الزمان أن يقل من يولد من الذكور ويكثر من يولد من الإناث وكون كثرة النساء من العلامات مناسبة لظهور الجهل ورفع العلم.

وبقلة الرجال وكثرة النساء يكثر الفساد والجهل وتضيع الأمور.

كما في حديث أنس عند البخاري: (مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيُظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيُظْهَرَ الزِّنَا، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ، وَيَقِلَّ الرِّجَالُ، حَتَّى يَكُونَ لِحَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ).

وهذه أمور متلازمة والله المستعان.

وللبخاري (لِحَمْسِينَ امْرَأَةً الْقَيِّمُ الْوَاحِدُ)

فاللام للعهد إشارة إلى ما هو معهود من: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ وخصه هذه الأشياء الخمسة بالذكر إشارة إلى اختلال

فتسيل الأنهار والوديان ويعتنوا بالزراعة والغراس وتخضر الأرض فتكثر المروج والزروع والثمار والخيرات وما يهيئه الله من الأسباب لتحقيق هذه النبوة فتسيل الأنهار وتكثر المروج وتشمل المزارع والمراعي الواسعة.

وفيه إشارة إلى أن جزيرة العرب كانت مروجاً وأنهاراً وأنها ستعود كما كانت.

واعتنى عدد من المختصين بالدراسات التي تبين هذه النبوة ونحن نقطع بتحققها بأسباب يقدرها الله منها ما هو من عمل البشر ومنها ما هو خارج عن قدرتهم والله أعلم وأقدر.

قال بعض المختصين إن بلاد العرب ستعود مروجاً وأنهاراً مسألة حقيقية، ثابتة، نعرفها نحن الجيولوجيون، ونقيسها، ونحسبها، ونستطيع أن نقول بالتقريب متى يكون ذلك، وهي مسألة ليست عنكم ببعيدة.

### ﴿بَابُ: الزَّكَاةِ عَلَى النَّاقَرِبِ﴾

٤٠٠- عَنْ زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ. (وَكَاثُ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامَ فِي حَجَرِهَا). قَالَ: فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: (١) سَلِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامَ فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي لَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى

الضرورات الخمس الواجبة رعايتها في جميع الأديان التي بحفظها صلاح المعاش والمعاد ونظام أحوال الدارين، وهي: الدين والعقل والنفس والنسب والمال، فرفع العلم مخمل بحفظ الدين، وشرب الخمر بالعقل وبالمال أيضاً، وقلة الرجال سبب الفتن بالنفس وظهور الزنا بالنسب، وكذا بالمال.

واختلال هذه الأمور من علامات الساعة، لأن الخلائق لا يتركون سدى ولا نبي بعد هذا الزمان.

وفيه بعض المغيبات وأعلام النبوة التي ستقع، ومنها:

عدم قبول الناس الصدقات ولو كانت من الذهب إما لغناهم أو لوجود ما يشغلهم عنها، أو غير ذلك.

ومنها قلة الرجال وكثرة النساء.

(وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةٍ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهَا مِنْهُ، وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا).

قوله: (وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا).

وهذا من أعلام النبوة وعلامة قرب الساعة ممن لا ينطق عن الهوى.

حيث يقدر الله مابه يحصل ذلك من هطول الأمطار من السماء وإخراجها من الأرض

فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

٤٠٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ لِي مِنْ أَجْرٍ فِي بَنِي أَبِي سَلَمَةَ أَنْ أَتَفَقَّ عَلَيْهِمْ؟ وَلَسْتُ بِتَارِكْتَهُمْ هَكَذَا وَهَكَذَا؛ إِنَّمَا هُمْ بَنِي. قَالَ: نَعَمْ، لَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ.

### تغريخ الحديث

• حديث زينب.

أخرجه البخاري ومسلم من طريق شقيق، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبَ - امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ.

[خ (١٤٦٦)، م (١٠٠٠)].

• وحديث أبي سعيد.

أخرجه البخاري ومسلم من طريق زيد هو ابْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

[خ (١٤٦٢)].

• وحديث أنس:

أخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ.

[خ (١٤٦١) - ٢٣١٨ - ٢٧٥٢ - ٢٧٥٨ - ٢٧٦٩ - ٤٥٥٤ - ٤٥٥٥ - ٥٦١١]، م (٩٩٨).

• وحديث أم سلمة:

أخرجه البخاري ومسلم من طريق هشام، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ.

[خ (١٤٦٧) - ٥٣٦٩]، م (١٠٠١).

النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتُهَا مِثْلَ حَاجَتِي <sup>(١)</sup>، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أَتَفَقَّ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرُنَا. فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَنْ هُمَا؟ قَالَ: زَيْنَبُ. قَالَ: أَيُّ الرِّيَاضِ؟ قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ.

• وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه: (قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ).

٤٠١- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ رضي الله عنه أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالًا مِنْ خَلٍّ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةُ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا (وَفِي رِوَايَةٍ: وَيَسْتَضِلُّ بِهَا)، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ رضي الله عنه إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ <sup>(٢)</sup>، وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَى بَيْرُحَاءَ، وَإِنِّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بَرَّهَا وَدُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ! ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ! وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتُ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ.

(١) وَلِلسُّلَمِ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ الْمَهَابَةَ.

(٢) وَلِلسُّلَمِ فِي رِوَايَةٍ: أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا.



تبويبات البخاري

• حديث زينب.

بَابُ: الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
لَهُ أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَالصَّدَقَةِ.  
بَابُ: الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ.

• وحديث أبي سعيد.

بَابُ: الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ  
بَابُ: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَوَكِيلِهِ: ضَعُهُ حَيْثُ أَرَاكَ  
اللَّهُ، وَقَالَ الْوَكِيلُ: قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ.

بَابُ: إِذَا وَقَفَ أَوْ أَوْصَى لِأَقَارِبِهِ، وَمَنْ الْأَقَارِبُ.  
بَابُ: مَنْ تَصَدَّقَ إِلَى وَكِيلِهِ ثُمَّ رَدَّ الْوَكِيلُ إِلَيْهِ  
بَابُ: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ  
جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ.

• وحديث أنس:

بَابُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾  
إِلَى ﴿بِهِ عَلَيْهِمْ﴾  
بَابُ: اسْتِعْدَابُ الْمَاءِ.

• وحديث أم سلمة:

بَابُ: الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ.  
بَابُ: ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ وَهَلْ عَلَى  
الْمَرْأَةِ مِنْهُ شَيْءٌ؟

غريب الحديث

(بَيْرَحَاءَ): اسم بستان.

(طَيِّبٍ): عذب.

(البر): اسم جامع لكل خير.

(مما تحبون): المحبوب من أموالكم.

(أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا): أطمع أن يدخر لي أجرها.  
(يَخْ): كلمة تقال عند الرضا والإعجاب بالشيء.  
(مَالٌ رَابِعٌ): ذو ربح كثير يجنى في الآخرة.  
(رَائِحٌ): أي يرجع نفعه إلى صاحبه.

فقه الحديث

قوله: (تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيكَنْ).

وأما مسألة الحلبي ففيها خلاف بين العلماء:

فقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: تجب فيها  
الزكاة، وروي ذلك عن عمر بن الخطاب وعبدالله  
بن مسعود وعبدالله بن عمر وعبدالله بن عباس،  
رضي الله تعالى عنهم، وبه قال سعيد بن المسيب  
وسعيد بن جبير وعطاء ومحمد بن سيرين وجابر  
بن زيد ومجاهد والزهري وطاووس وميمون بن  
مهران والضحاك وعلقمة والأسود وعمر بن عبد  
العزيز وذو الهمداني والأوزاعي وابن شبرمة  
والحسن بن حي، وقال ابن المنذر وابن حزم:  
الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة.

وقال مالك وأحمد وإسحاق والشافعي، في  
أظهر قوليه: لا تجب الزكاة فيها، وروي ذلك  
عن ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة والقاسم  
بن محمد والشعبي، وكان الشافعي يفتي بهذا في  
العراق وتوقف بمصر، وقال: هذا مما استخبر  
الله فيه.

وقال الليث: ما كان من حلي يلبس ويعار فلا  
زكاة فيه، وإن اتخذ للتحرز عن الزكاة ففيه  
الزكاة، وقال أنس: يزكي عاما واحدا لا غير.

سبط بن الجوزي: هو حديث ضعيف مع أنه موقوف على جابر.

قوله: (وَكَاثَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجْرَهَا).

(فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «أَيَجْزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟»).

(فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَأَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ).

(فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ حَاجَتَهَا مِثْلَ حَاجَتِي).

(فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ:).  
(أَيَجْزِي عَنِّي).

أي في الوقاية من النار وعن الزكاة كأنها خافت أن صدقتها على زوجها لا تحصل لها المقصود.

قوله: (أَنْ أَنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرُنَا).

احتج بهذا الحديث على أنه يجوز للمرأة أن تعطي زكاتها إلى زوجها الفقير وأولادها لأن

النفقة عليهم ليست واجبة عليها.

ومنع منه طائفة وقالوا لا تعطي زوجها من زكاة مالها، وأجابوا عن حديث زينب بأن الصدقة المذكورة فيه إنما هي من غير الزكاة وإنما في صدقة التطوع.

قال الشوكاني: والظاهر أنه يجوز للزوجة صرف زكاتها إلى زوجها، وأما أولاً فلعدم المانع من ذلك، ومن قال إنه لا يجوز فعليه

واستدل من أسقط الزكاة بحديث جابر عن النبي ﷺ أنه قال: ليس في الحلي زكاة)

واحتج من رأى فيها الزكاة بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده (أن امرأة أتت رسول الله ﷺ

ومعها بنت لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: «أتعطين زكاة هذا؟» قالت: لا.

قال: «أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار؟» قالت: فخلعتهما فألقيتهما إلى

النبي ﷺ، وقالت: هما لله ولرسوله [رواه أبو داود والنسائي، وقال: ولا يصح في هذا الباب شيء]. قلت: قال ابن

القطان في كتابه: إسناده صحيح، وقال الحافظ المنذري: إسناده لا مقال فيه.

واحتجوا أيضاً بحديث عائشة، رضي الله تعالى عنها، رواه أبو داود عن عائشة النبي ﷺ

قالت: دخل علي رسول الله ﷺ فرأى في يدي فتحات من ورق، فقال: ما هذا يا عائشة؟ فقلت

صنعتهن أترين لك يا رسول الله! قال: أتودين زكاتهن؟ قلت: لا أو ما شاء الله، قال: هو

حسبك من النار).

واحتجوا أيضاً بما أخرجه أحمد عن أسماء بنت يزيد، قالت: دخلت أنا وخالتي على

النبي ﷺ وعلينا أسورة من ذهب، فقال لنا: أتعطين زكاتها؟ فقلنا: لا، قال: أما تخافان أن

يسوركما الله أسورة من نار؟ أديا زكاتها.

وأما حديث جابر (ليس في الحلي زكاة)، فقال البيهقي: هو حديث لا أصل له، وقال

وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ).

ولها أجران أجر القرابة وأجر الصدقة أي أجر صلة الرحم وأجر منفعة الصدقة وهذا ظاهره أنها لم تشافهه بالسؤال ولا شافهها بالجواب وحديث أبي سعيد السابق بباين يدل على أنها شافهته وشافهها لقولها فيه يا نبي الله إنك أمرت وقوله فيه صدق زوجك فيحتمل أن يكونا قصتين ويحتمل في الجمع بينهما أن يقال تحمل هذه المراجعة على المجاز وإنما كانت على لسان بلال والله أعلم.

واستدل بهذا الحديث على جواز دفع المرأة زكاتها إلى زوجها وهو قول الشافعي والثوري وصاحبي أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن مالك وعن أحمد وحملوا الصدقة في الحديث على الواجبة لقولها أتجزئ عني وبه جزم المازري. وفيه أن المستحب أن يقدم في زكاته بأقاربه

الذين يجوز دفع الزكاة إليهم.

قوله: (إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ).

(فَزَعَمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ!).

(صَدَّقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجَكَ وَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ).

وفيه استئذان النساء على الرجل وهو مع أهله وسؤاله قبل الإذن عمن يستأذن، وأنه إذا لم ينسب إليه من يستأذن، سأل أن ينسب، والزبان: جمع زنب.

الدليل. وأما ثانيا فلأن ترك استفصاله ﷺ لها ينزل منزلة العموم، فلما لم يستفصلها عن الصدقة هل هي تطوع أو واجب؟ فكأنه قال: يجزئ عنك فرضا كان أو تطوعا.

وقد اختلف في الزوج هل يجوز له أن يدفع زكاته إلى زوجته؟ فقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة شيئا لأن نفقتها واجبة عليه، ويمكن أن يقال إن التعليل بالوجوب على الزوج لا يوجب امتناع الصرف إليها؛ لأن نفقتها واجبة عليه غنية كانت أو فقيرة فالصرف إليها لا يسقط عنه شيئا.

والأصل أن الأم لا يلزمها نفقة ولدها مع وجود أبيه القادر.

وإذا كان أبوه فقيرا عاجزا عن التكسب، وله أم موسرة هل تؤمر بالإنفاق على الابن؟ اختلف العلماء فيه.

قوله: (فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: مَنْ هُمَا؟ قَالَ: زَيْنَبُ. قَالَ: أَيُّ الزَّيْنَبِ؟ قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ).

قال القرطبي ليس إخبار بلال باسم المرأتين بعد أن استكتمته بإذاعة سر ولا كشف أمانة لوجهين أحدهما أنهما لم تلزمه بذلك وإنما علم أنهما رأتا أن لا ضرورة تحوج إلى كتمانها ثانيهما أنه أخبر بذلك جوابا لسؤال النبي ﷺ لكون إجابته أوجب من التمسك بما أمرته به من الكتمان وهذا كله بناء على أنه التزم لهما بذلك ويحتمل أن تكونا سألتاه ولا يجب إسعاف كل سائل.

قوله: (قَالَ: نَعَمْ، لَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ،

هو على نفسه وعليهم، يدل على ذلك حديث زينب وأم سلمة.

ولأن الأم لا يلزمها نفقة الولد، أي: لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣].

وهم داخلون في جملة الفقراء الذين تحل لهم الصدقة، ولأن كل من لا يلزم الإنسان نفقته جائر أن يضع فيه الزكاة، والمرأة لا تلزمها النفقة على زوجها ولا على بنيه.

وفيه الحث على الصدقة على الأقارب وهو محمول في الواجبة على من لا يلزم المعطي نفقته منهم.

واختلف في علة المنع فقيل لأن أخذهم لها يصيرهم أغنياء فيسقط بذلك نفقتهم عن المعطي أو لأنهم أغنياء بإنفاقه عليهم والزكاة لا تصرف لغني.

قال ابن المنذر أجمعوا على أن الرجل لا يعطي زوجته من الزكاة لأن نفقتها واجبة عليه فتستغني بها عن الزكاة، وأما إعطاؤها للزوج فاختلف فيه كما سبق.

وفيه الحث على صلة الرحم.

وفيه جواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها إذا لم تكن سفيهة.

وأما حديث: (لا يجوز لامرأة هبة في مالها إذا ملك زوجها عصمتها) رواه أبو داود

فهو محمول عند أكثر على الأدب وحسن العشرة ولحقه عليها ومكانته وقوة رأيه وعقله واستطابة نفس الزوج.

وفيه فتوى العالم مع وجود أعلم منه، وأرادت التثبت مع قول ابن مسعود ممن هو أعلم منه.

وفي قوله ﷺ لها: «زوجك وولدك أحق من تصدقت به عليهم» لم يخص فرضاً من تطوع.

ولا يجوز صرف الزكاة من سهم الفقراء من الرجل إلى ولده وهو يعلم، قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أنه لا يجوز لأحد دفع الزكاة إلى أبيه وجده وإن علا، ولا إلى ولده وولد ولده وإن سفل، ومن سواهم يجوز دفعها إليهم.

وأجمعوا أنه لا يعطي زوجته من الزكاة. واختلفوا في المرأة:

فذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد إلى أنها لا تدفع المرأة لزوجها، سئل أبو عبد الله: أتعطي المرأة زوجها من الزكاة؟ قال: لا أحب أن تعطيه، قيل له: فامرأة ابن مسعود أليس أمرها النبي ﷺ أن تعطيه؟! قال: ذاك صدقة ليس من الزكاة، ثم حسبته إن شاء الله، قال: لم يروه إلا إبراهيم النخعي من الزكاة، وفي موضع آخر قال: وقد قال بعض الناس: فيه من الزكاة وما هو عندي بمحفوظ.

وقال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وأشهب وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وابن حزم: يجوز، محتجين بحديث زينب.

وأما إعطاؤها أولادها من زكاتها.

فإذا كان الأب لا مال له ينفق عليهم، كان للأب أن يتصدق عليه وعليهم، أو تعطيه لينفق

قوله: (إِنَّ اللَّهَ ﷻ يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى نُنْفِقُوا مِمَّا حُبُّونَ﴾).

فيه: دلالة أنه يجوز أن يقال: إن الله ﷻ يقول، كما يقال: إن الله تعالى قال، كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾.

قوله: (إِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءٌ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ، أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ).

فيه حب الرجل الصالح للمال، وقد قال أبو بكر لعائشة: ما أحد أحب إليّ غنى منك، ولا أعز عليّ فقراً منك.

وفيه أن الصدقة إذا كانت جزلة أن صاحبها يمدح بها ويغبط.

وفيه أن الرجل الصالح قد يضاف إليه حب المال وقد يضيفه هو إلى نفسه، وليس في ذلك نقیصة عليه.

وفيه: اتخاذ البساتين والعقار.

وفيه: مشاورة أهل العلم والفضل في كيفية وجوه الطاعات والإنفاق من المحبوب.

وفيه جواز أمر الرجل لغيره أن يتصدق عنه، أو يقف عنه وكذلك إذا قال الآخر: خذ هذا المال فاجعله حيث أراك الله من وجوه الخير. وقال مالك: في هذا لا يأخذ منه شيئاً.

وإن كان فقيراً، جاز له أن يأخذ دون محاباة.

وفيه: صحة الصدقة المطلقة والحبس المطلق، وهو الذي لم يعين مصرفه ثم بعد ذلك يعين.

وفيه: جواز أن يعطي الواحد من الصدقة فوق

ونقل عن الشافعي أن الحديث ليس بثابت وكيف نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول... وقد أعتقت ميمونة قبل أن يعلم النبي ﷺ فلم يعب ذلك عليها فدل هذا مع غيره على أن هذا الحديث إن ثبت فهو محمول على الأدب والاختيار.

وفيه عظة النساء وترغيبهن في أفعال الخير للرجال والنساء والتحدث مع النساء الأجانب عند أمن الفتنة والتخويف من المؤاخظة بالذنوب وما يتوقع بسببها من العذاب وفيه فتيا العالم مع وجود من هو أعلم منه وطلب الترفي في تحمل العلم.

وفيه استئذان النساء على الرجال.

وفيه: أنه إذا لم ينسب إليه من يستأذن سأل أن ينسب.

وفيه: الحث على الصدقة على الأقارب.

قوله: (وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَاءٌ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ).

(وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا **وَفِي رَوَايَةٍ: وَيَسْتَظِلُّ بِهَا**)، وَيَكْشَرُبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ).

فيه إباحة دخول العلماء البساتين.

وفيه: أن كسب العقار مباح إذا كان حلالاً ولم يكن بسبب ذل ولا صغار.

وفيه الدخول لحوائط الأصحاب والشرب من مائها، والأكل من ثمارها بغير إذنهم إذا علم أن أنفس أصحابها تطيب بذلك، وكان مما لا يتشاح فيه.

من الحقوق والصلات والمرافق، لأنهم إذا جعلوا صدقة الفريضة في المعتاد بين الأهلين، فكأنهم لم يخرجوها من أموالهم إلا لانتفاعهم بها، وتوقير تلك الصلات بها، فإذا زال هذا المعنى جازت الزكاة للأقارب الذين لا تلزمهم نفقتهم.

ولم يختلف العلماء أن قوله: (في أقاربه وبني عمه) أنهم أقارب أبي طلحة لا أقارب النبي ﷺ. وفيه اتخاذ البساتين والعقار، قال ابن عبد البر: وفيه تعقب؛ لما يروى عن ابن مسعود أنه قال: لا تتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا. وكسب العقار مباح إذا كان حلالاً.

وفيه إباحة استعذاب الماء وتفضيل بعضه على بعض؛ لقوله: ويشرب من ماء فيها طيب. وفي قوله: (ضعها حيث أراك الله). مشاوراة أهل العلم والفضل في كيفية وجوه الطاعات وغيرها والإنفاق من المحبوب. وفيه فقه معاني الصدقات والهبات ومعرفة الأفضل منها.

وفي قوله: (وقد سمعت ما قُلت). فيه: أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول. قوله: (وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ). قوله: (فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ). أي قسمها رسول الله ﷺ في أقارب وبني عم أبي طلحة ولا خلاف في ذلك.

قال أبو عمر: وهو المحفوظ عند العلماء، وأضاف القسم في ذلك إلى الشارع؛ لأنه الأمر به.

مائتي درهم؛ لأن هذا الحائط مشهور أن ريعه يحصل للواحد منه أكثر من ذلك، قاله القرطبي، ولا فرق بين فرض الصدقة ونفلها في مقدار ما يجوز إعطاؤه المتصدق عليه فيما ذكره الخطابي. قوله: (بِخْ).

كلمة تقال عند المدح والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة.

قوله: (ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ). ضبطت بالباء أي يربح فيه صاحبه في الآخرة. وضبطت بالياء (رَابِعٌ) أي يروح عليه أجره. وضبطت (رَائِحٌ) أي من شأنه الرواح أي: الذهاب والقوات، فإذا ذهب في الخير فهو أولى. وسلاه ﷺ بما يناله من ربح الآخرة، وما عوضه الله فيها عما عجله في الدنيا الفانية.

وفيه ترغيب من أراد الصدقة بذلك وتذكيره بذهاب المال وربح صاحبه الأجر والخلف.

وفيه أن ما فوته الرجل من حميم ماله، وغبيط عقاره عن ورثته بالصدقة يستحب له أن يرده إلى أقاربه غير الورثة، لئلا يفقد أهله نفع ما خوله الله ﷻ، فالصدقة على الأقارب وضعفاء الأهلين أفضل منها على سائر الناس إذا كانت صدقة تطوع، ودل على ذلك حديث امرأة ابن مسعود. وقوله لها: (لك أجران: أجر القرابة والصدقة)، وقواه لميمونة حين أعتقت جارية لها: (لو أعطيتها لأخوالك كان أعظم لأجرك).

واستعمل الفقهاء الصدقة الفريضة في غير الأقارب لئلا يصرفوها فيما يجرى بين الأهلين

مقدار ما يجوز إعطاؤه المتصدق عليه.

و﴿أَلَيْسَ﴾ في الآية قيل الجنة، قاله ابن مسعود، والتقدير على هذا ثواب البر وقيل: العمل الصالح، والمراد بـ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ حَتَّى تتصدقوا، وروي أن عمر كتب إلى أبي موسى الأشعري أن يشتري جارية حين فتحت مدائن كسرى، فاشترها ووجه بها إليه، فلما رآها أعجب بها وأعتقها وقرأ الآية. قال مجاهد: وهو مثل قوله: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ وذكر عن ابن عمر أنه كان ينفذ مصر فيأتيه السكر فيتصدق به، ويقول: إني أحبه ويتلو هذه الآية.

ومعنى (أرجو برها).

أي: ثواب برها.

قوله: (وذخرها).

أي: أقدمه فأدخره؛ لأجده هناك.

وفيه أن الصدقة إذا كانت جزلة مدح صاحبها بها وغبط؛ لقوله ﷺ: «بِخْ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ» فسلاه بما يناله من ربح الآخرة، وما عوضه الله فيها عما عجله في الدنيا الفانية.

وفيه أن ما فوته الرجل من صميم ماله، وعقاره عن ورثته بالصدقة، يستحب له أن يرده إلى أقاربه غير الورثة؛ لئلا يفقد أهله نفع ما خوله الرب جل جلاله، وفي القرآن ما يؤيده قال تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾، إلى قوله: ﴿فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ فثبت بهذا المعنى أن الصدقة على الأقارب وضعفاء الأهلين أفضل منها على سائر الناس، إذا كانت

وفيه: أن الصدقة على الأقارب وضعفاء الأهلين أفضل منها على سائر الناس إذا كانت صدقة تطوع، ويدل على ذلك قوله: (لك أجران: أجر القرابة والصدقة).

وقال لميمونة حين أعتقت جارية لها (أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك).

وفيه: أن الوقف صحيح وإن لم يذكر سبيله، وهو الذي بوب عليه البخاري في الوصايا. وفيه: أن الوكالة لا تتم إلا بالقبول.

وفيه: أن أبا طلحة هو الذي قسمها في أقاربه وبني عمه.

وفيه حب الرجل الصالح المال، وقال أبو بكر لعائشة: ما أحد أحب إليّ غنى منك ولا أعز علي فقراً منك وإيثار حب بعضه.

وفيه تفويض الصدقة إلى الشارع.

وفيه إشارة الشارع لما هو أفضل.

وفيه فضل الكفاف على ما سواه؛ لأنه أمسك بعض ماله.

وفيه اعتبارهم بالقرآن واتباعهم لما فيه.

وفيه صحة الوقف وإن لم يذكر سبيله، ومصارف دخله، وهو ما بوب عليه البخاري في الوصايا.

وفيه إعطاء الواحد من الصدقة الكثير؛ لأن هذا الحائط مشهور أمره أن دخله يزيد عليه زيادة كثيرة، وقد جعله أبو طلحة بين نفسين كما سلف، وسواء صدقة الفرض ونفلها في



سبيل الله، فقال لأسامة بن زيد: "أقبضها منه"، فكان زيداً وجد في نفسه من ذلك، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله قد قبلها منك».

وفعل مثل ذلك ابن عمر، روي أنه كان له جارية جميلة وكان يحبها، فأعتقها لهذه الآية، ثم أتبعها نفسه، فأراد تزويجها فمنعه بنوه، فكان بعد ذلك يقرب بنينا من غيره لمكانها في نفسه.

وروى الثوري أن أم ولد الربيع قالت: كان إذا جاءنا السائل يقول: يا فلانة أعطي السائل سكرًا فإن الربيع يحبه، قال سفيان: يتأول ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

قوله: (هَلْ لِي مِنْ أَجْرِ بَنِي أَبِي سَلَمَةَ أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْهِمْ؟ وَلَسْتُ بِتَارِكِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا؛ إِنَّمَا هُمْ بَنِيَّ. قَالَ: نَعَمْ، لَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ). فيه: دليل على ثبوت الأجر على نفقة العيال وغيرهم.

وفيه أن نفقة المرأة على أولاده تؤجر عليها ولو كانت غير واجبة عليها.

وفيه الحث على الصدقة على الأقارب، وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ، دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى ذَاتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: "وَبَدَأَ بِالْعِيَالِ، ثُمَّ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: وَأَيُّ رَجُلٍ أَعْظَمُ أَجْرًا، مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالٍ صِغَارٍ، يُعْفَهُمْ أَوْ يُنْفَعُهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَيُغْنِيَهُمْ" و(عِياله) من يعوله ويلزمه نفقته من

صدقة تطوع، ودل على ذلك حديث زينب امرأة ابن مسعود.

وقوله: (لَهَا أَجْرَانِ أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ). وقال لميمونة عن أعتقت جارية لها: «أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخَوَالِكَ كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ».

واستعمل الفقهاء الصدقة في غير الأقارب؛ لئلا يصرفوها فيما يجري بين الأهليين في الحقوق والصلوات والمرافق؛ لأنه إذا جعل الصدقة الفريضة في هذا المعتاد بين الأهليين، فكأنهم لم يخرجوها من أموالهم؛ لانتفاعهم بها وتوفير تلك الصلوات بها، فإذا زال هذا المعنى جازت الزكاة للأقارب الذين لا يلزمه نفقتهم.

ولم يختلف العلماء كما قال ابن بطال أن قوله: في أقاربه وبني عمه، أنهم أقارب أبي طلحة لا أقاربه ﷺ، وقد روى ذلك الثقات.

وفيه استعمال عموم اللفظ، ألا ترى إلى فهم الصحابة لذلك؟ وأنهم يتوقفون حتى يتبين لهم بآية أخرى أو بسنة مبينة لمراد الله تعالى في الشيء الذي يجب أن ينفقه عباده؛ لأنهم يحبون أشياء كثيرة فبدر كل واحد منهم إلى نفقة أحب أمواله إليه، فتصدق أبو طلحة بحائطه، وكذلك فعل زيد بن حارثة.

وروي عن ابن عينة، عن ابن المنكر قال: لما نزلت ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾ قال زيد: اللهم إنك تعلم أنه ليس لي مال أحب إلي من فرسي هذه، وكان له فرس فجاء به إلى رسول الله ﷺ فقال: هذا في

زوجة وولد ورقيق.

### فقه الحديث

قوله: (أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً) وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ النَّبِيَّ ﷺ).

فيه مشروعية العتق.

وفيه جواز صدقة المرأة من مالها من غير إذن زوجها وبوب عليه البخاري (باب هبة المرأة لغير زوجها وعتقها إذا كان لها زوج) حيث أعتقت قبل أن تستأمر النبي ﷺ فلم يستدرك ذلك عليها بل أرشدها إلى ما هو الأولى فلو كان لا ينفذ لها تصرف في مالها لأبطله، وهذا إذا لم تكن سفينة فإذا كانت سفينة لم يجز وبهذا الحكم قال الجمهور ويجمع بينه وبين النهي في قوله "لا يَجُوزُ لِمَرْأَةٍ هَبَةٌ فِي مَالِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَتَهَا". رواه أبو داود إن صح فيحمل النهي على الأدب وحسن العشرة كما تقدم بيانه.

ومن أهل العلم من ضعفه فلا يقاوم حديث الباب، ونقل عن الشافعي أنه قال: الحديث ليس بثابت وكيف نقول به والقرآن يدل على خلافه ثم السنة ثم الأثر ثم المعقول اهـ وقال البيهقي إسناد هذا الحديث إلى عمرو بن شعيب صحيح. فمن أثبت عمرو بن شعيب لزمه إثبات هذا إلا أن الأحاديث المعارضة له أصح إسناداً، وفيها وفي الآيات دلالة على نفوذ تصرفها في مالها بدون إذن الزوج، فيكون حديث عمرو بن شعيب محمولاً على الأدب والاختيار اهـ.

ودل الحديث على فضيلة صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب. وأن الصدقة عليهم

### (بَابُ: الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَحْوَالِ\*)

٤٠٥- عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ ﷺ: أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً (وَلَمْ تَسْتَأْذِنْ النَّبِيَّ ﷺ)، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ) قَالَتْ: أَشَعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي؟ قَالَ: أَوْفَعَلْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالَكَ كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ.

### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق بُكَيْرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ.  
[خ (٢٥٩٢-٢٥٩٤)، م (٩٩٩)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعَتَقِهَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِينَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِينَةً لَمْ يَجْزْ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾

بَابُ: بِمَنْ يُبْدَأُ بِالْهَدِيَّةِ؟

بَابُ: الصَّدَقَةِ عَلَى الْأَحْوَالِ\*

### غريب الحديث

(وَلِيدَةً): أمة.

(يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ): يبيت عندها.

(أَشَعَرْتُ): أعلمت.

(أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ): أكثر ثواباً لك.

مقدمة.

بالأفضل والأوكد.

وعلى الاعتناء بأقارب الأم إكراما لحقها وزيادة في برها

قوله: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ).

فيه القسمة بين الزوجات والدوران عليهن في الأيام.

وفيه تحين الفرصة في السؤال.

قوله: (أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أُعْطِيَتْهَا أَخْوَالُكَ كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ).

فيه أن صلة الأقارب وإغناء الفقراء أفضل من الصدقة على الأجانب.

ويؤيده ما رواه الترمذي وحسنه وصححه ابن خزيمة وابن حبان من حديث سلمان بن عامر مرفوعا «الْصَّدَقَةُ عَلَى الْمُسْكِينِ صَدَقَةٌ، وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحْمِ ثِنْتَانِ: صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ» لكن قد يحتف بالمفضول ما يقدمه على غيره كأن توجد في غير القريب حاجة أكبر أو نفع متعدد، والقريب بالعكس فيقدم وقد وقع في رواية النسائي «أَفَلَا تَفْقِدِينَ بِهَا بِنْتَ أَخِيكَ أَوْ بِنْتَ أُخْتِكَ مِنْ رِعَايَةِ الْغَنَمِ؟» فبين الوجه في الأولوية المذكورة وهو احتياج قرباتها إلى من يخدمها. فيقدم الأقارب عند التساوي أم مع وجود سبب آخر فيكون له اعتبار آخر.

وفيه فضيلة صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب.

وفيه الاعتناء بأقارب الأم إكراما لحقها، وهو زيادة في برها ومن برها في حياتها وبعد وفاتها.

وفيه معرفة درجات الصدقات والعناية

### ﴿بَابُ: صَلَةِ الْوَالِدِ الْمُشْرِكِ﴾

٤٠٦- عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، قَالَتْ: قَدِمْتُ عَلَى أَبِي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - وَفِي رَوَايَةٍ: فِي عَهْدِ فُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ -، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: إِنَّ أَبِي قَدِمْتُ وَهِيَ رَاغِبَةٌ <sup>(١)</sup>، أَفَأَصِلُ أَبِي؟ قَالَ: نَعَمْ، صِلِي أُمَّكَ.

(وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ﴾.

#### تغريخ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق هشام بن عروة، أخبرني أبي، أخبرني أسماء بنت أبي بكر. [خ (٢٦٢٠-٣١٨٣-٥٩٧٨-٥٩٧٩)، م (١٠٠٣)].

#### تبويبات البخاري

بَابُ الْهَدِيَّةِ لِلْمُشْرِكِينَ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾.

بَابُ: صَلَةِ الْوَالِدِ الْمُشْرِكِ.

بَابُ: صَلَةِ الْمَرْأَةِ أُمِّهَا وَلَهَا زَوْجٌ.

#### غريب الحديث

(قَدِمْتُ عَلَى أَبِي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ): وأمها قيلة بنت عبد العزى القرشية العامرية، واختلف هل أسلمت أم ماتت على كفرها.

(١) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رَوَايَةٍ: أَوْ رَاهِبَةٌ.

وفيه دليل على جواز صدقة التطوع على  
الفقير الكافر وقد اختلف فيه وسبب الخلاف:  
هو أن الصدقة تملك لأجل الثواب، وهل يثاب  
الشخص بالإنفاق على الكفار؟

فقال الحنابلة: وبعض الشافعية والحنفية: يجوز  
دفع صدقة التطوع للكفار مطلقاً، سواء أكانوا من  
أهل الذمة أم من الحريين؟ مستأمنين أم غير  
مستأمنين، لعموم قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ  
حَيْثُ مَسْكِنَتَا وَيَتِمَّوْنَ أَسِيرًا﴾

قال ابن قدامة: ولم يكن الأسير يومئذ إلا  
كافراً ولقوله ﷺ: في كل كبد رطبة أجر.

ولحديث أسماء في الباب، ولأن صلة الرحم  
محمودة في كل دين، والإهداء إلى الغير من  
مكارم الأخلاق.

وفرق بعضهم بين الحربي وغيره ممن له  
عهد، أو ذمة أو قرابة أو يرجى إسلامه، أو كان  
بأيدينا بأسر ونحوه. فإن كان حربياً ليس فيه  
شيء مما ذكر فلا تجوز الصدقة عليه  
والحديث جاء في المعاهد، والقرآن فرق بينهم.  
وفيه البر بالوالدين مع اختلاف الدين فالبر  
بالوالدين فرض عين، ولا يختص بكونهما  
مسلمين، بل حتى لو كانا كافرين يجب برهما  
والإحسان إليهما ما لم يأمر ابنهما بشرك أو  
ارتكاب معصية.

قال تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي  
الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ

(فِي عَهْدٍ قُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدُوا): أي: ما بين  
الحديبية والفتح.  
(وَهِيَ رَاغِبَةٌ): أي في الإسلام، أو عنه، أو  
راغبة في صلتها بشيء.  
(أَفْأَصِلُ أُمِّي): بهدية أو صدقة أم منع بيني  
وبينه الأسلام.

(لا ينهاكم الله): لا يمنعكم من حسن  
صلة لغير المسلمين طالما أنهم لم يناصروكم  
العداء ولم يقاتلوكم بسبب دينكم لا سيما إن  
كانوا أقرباء وذوي رحم.

### فقه الحديث

فيه جواز صلة الرحم الكافرة.  
وفيه أن الإسلام لا يمنع من الصلة لغير  
المسلمين إذا لم يناصرونا العداء ولم يقاتلونا لا  
سيما إن كانوا أقرباء وذوي رحم.  
وفيه: موادة أهل الحرب ومعاملتهم في زمن  
الهدنة.

وفيه: السفر في زيارة القريب.  
وفيه: فضيلة أسماء حيث تحرت في أمر  
دينها، كيف لا وهي بنت الصديق وزوج الزبير  
بن العوام.

وفيه جواز صلة المرأة أمها من مالها بدون  
إذن زوجها حيث أباح لأسماء أن تصل أمها  
ولم يشترط لها في ذلك مشاورة زوجها.  
وفيه حجة أن تنصرف المرأة في مالها  
وتتصدق بغير إذن زوجها.

يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾

والممنوع طاعتهما في معصية الله كما قال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨] والاستغفار لهما لقوله تعالى ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾ وكذا التصديق عنهما بعد موتهما.

وفيه دليل على التفريق بين الزكاة وصدقة التطوع فيوسع في التطوع ويضيق في الزكاة، فكل من حُرِمَ صدقة الفرض من الأغنياء والقراة والكافر وغيرهم، يجوز دفع صدقة التطوع إليهم، ولهم أخذها.

﴿بَابُ: مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تُوْفِيَ فُجَاءَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ﴾

٤٠٧- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا<sup>(١)</sup>، وَأَخْطَأَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: نَعَمْ.

تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

[خ (١٣٨٨ - ٢٧٦٠)، م (١٠٠٤)، وبعد (١٦٣٠)].

تبويبات البخاري

بَابُ: مَوْتِ الْفُجَاءَةِ الْبَغْتَةِ.

بَابُ: إِذَا قَالَ: أَرْضِي أَوْ بُسْتَانِي صَدَقَةٌ عَنْ أُمِّي؛ فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ لِمَنْ ذَلِكَ. بَابُ: مَا يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تُوْفِيَ فُجَاءَةً أَنْ يَتَصَدَّقُوا عَنْهُ، وَقَضَاءُ النُّذُورِ عَنِ الْمَيِّتِ. بَابُ: الْإِشْهَادُ فِي الْوَقْفِ وَالصَّدَقَةِ. بَابُ: إِذَا وَقَفَ أَرْضًا وَلَمْ يُبَيِّنِ الْحُدُودَ فَهُوَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الصَّدَقَةُ.

غريب الحديث

(أَنَّ رَجُلًا): هو سعد بن عبادَةَ. (افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا): ماتت فجأة. (لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ): أي لو قدرت على الكلام.

فقه الحديث

فيه المبادرة بالوصية والصدقة قبل أن يهجم الموت فجأة.

وفيه دليل على جواز الصدقة عن الميت، والعلماء مجمعون على أن صدقة الحي عن الميت جائزة مستحبة، وهذا الحديث وما كان مثله متلقى عندهم بالقبول والعمل.

وفيه دليل على أن الصدقة على الموتي بالمال خلاف أعمال الأبدان عندهم فالصدقة بالمال دلت النصوص على جوازه.

وأما أعمال الأبدان ففيها تفصيل، فيجوز قضاء الصوم عن الميت والحج والعمرة عنه، ولا يجوز أن تقضى صلاة عن أحد.

(١) وَلِلسَّلَامِ: وَلَمْ تُوصِ.

قَطَعَ السَّبِيلَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا قَطَعَ السَّبِيلَ: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ، وَأَمَّا الْعَيْلَةُ: فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لَيَقْفَنَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ (حِجَابٌ وَلَا) تَرْجُمَانٌ يَتَرَجَّمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أَوْتِكَ مَالًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى. ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى (إِلَّا النَّارَ) - وَفِي رَوَايَةٍ: إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ -، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى (إِلَّا النَّارَ) - وَفِي رَوَايَةٍ: إِلَّا مَا قَدَّمَ. وَفِي رَوَايَةٍ: (يَنْظُرُ فَلَا يَرَى شَيْئًا قَدَّامَهُ)، ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ؛ فَلَيَتَقَيَّنَ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَ لِمَةٍ طَيِّبَةٍ.

(وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ: يَا عَدِي، هَلْ رَأَيْتَ الْحِيرَةَ؟ قُلْتُ: لَمْ أَرَهَا، وَقَدْ أُنْبِئْتُ عَنْهَا. قَالَ: فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرَيْنَ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحِيرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ، وَلَئِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَفْتَحَنَّ كُنُوزَ كِسْرَى. قُلْتُ: كِسْرَى بَنُ هُرْمَزٍ؟ قَالَ: كِسْرَى بَنُ هُرْمَزٍ... قَالَ عَدِي: فَرَأَيْتَ الطَّعِينَةَ تَرْتَحِلُ مِنَ الْحِيرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَكُنْتُ فِي مَنِ افْتَتَحَ كُنُوزَ كِسْرَى بَنُ هُرْمَزٍ).

#### تغريخ الحديث

حديث عدي الأول أخرجه البخاري ومسلم من طريق خيثمة، عن عدي بن حاتم.

ولا خلاف بين العلماء أن صدقة الحي عن الميت جائزة مرجو نفعها وقبولها إذا كانت من طيب فإن الله لا يقبل إلا الطيب، وليس الصدقة عندهم من باب عمل البدن في شيء فلا يجوز لأحد أن يصلي عن أحد وجائز له أن يتصدق عن وليه وعن غيره وهذا مما ثبتت به السنة ولم تختلف فيه الأمة.

وفي هذا الحديث تخصيص؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾

وبالإجماع أنه لا يجب على الوارث التصديق عن ميتة صدقة التطوع بل هي مستحبة، وأما الحقوق المالية الثابتة على الميت، فإن كان له تركه وجب قضاؤها منها سواء أوصى بها ديون الله تعالى كالزكاة والحج والنذر والكفارة وبدل الصوم ونحو ذلك، وكذا دين الأدمي، فإن لم يكن للميت تركه لم يلزم الوارث قضاء دينه لكن يستحب له ولغيره قضاؤه.

#### ﴿بَابُ: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ﴾

٤٠٨- عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ النَّارَ، فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَعَوَّدَ مِنْهَا، ثُمَّ ذَكَرَ النَّارَ، فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ فَتَعَوَّدَ مِنْهَا - وَفِي رَوَايَةٍ: ثَلَاثًا، حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَيْهَا -، ثُمَّ قَالَ: فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَ لِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ! فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَ لِمَةً طَيِّبَةً.

(وَفِي رَوَايَةٍ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعَيْلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو

(خَفِيرٌ): المجير الذي يكون الناس في ضمانه.

(يَطُوفُ): يدور.

(حِجَابٌ): حاجز يحجب عنا نوره بل تقوى أبصارنا على مشاهدته سبحانه.

(تَرْجُمَانٌ): هو الواسطة بين اثنين أو أكثر الذي يبلغ عن المتكلم كلامه بنفس اللغة أو غيرها والمعنى أنه سبحانه يخاطبنا بالمباشرة.

(فَلْيَتَّقِينَ): فليحفظن أنفسه.

(بِشَقٍّ): بنصف.

(فِكْلِمَةٍ طَيِّبَةٍ): جميلة يرد بها السائل ويطيب قلبه.

(الْحَبِيرَةُ): بلد معروف مجاور للكوفة.

(الطَّعِينَةُ): تطلق على المرأة في اليهودج.

### فقاه الحديث

قوله: (ذَكَرَ النَّارَ، فَأَشَاحَ بِوَجْهِهِ). أي نحاه وعدل به. والمشيح الحذر والعجاد في الأمر والمقبل في خطابه، فيصح أحد هذه المعاني أو كلها، أي حذر النار كأنه ينظر إليها، أو جد على الوصية باتقائها، أو أقبل على أصحابه في خطابه بعد أن أعرض عن النار لما ذكرها.

قوله: (فَتَعَوَّدَ مِنْهَا).

سأل الله أن يعيده منها.

قوله: (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فِكْلِمَةً طَيِّبَةً).

جميلة يرد بها السائل ويطيب قلبه.

وفيه أن الكلمة الطيبة سبب للنجاة من النار،

وحديثه الثاني أخرجه البخاري من طريق مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِي، قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ.

[خ (١٤١٣ - ١٤١٧ - ٣٥٩٥ - ٦٠٢٣ - ٦٥٣٩ - ٦٥٤٠ - ٦٥٦٣ - ٧٤٤٣ - ٧٥١٢)، م (١٠١٦)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ.

بَابُ: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ يَشَقُّ تَمْرَةٌ، وَالْقَلِيلُ مِنَ الصَّدَقَةِ.

بَابُ: عَلَامَاتُ النُّبُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ.

بَابُ: طِيبِ الْكَلَامِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: الْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ.

بَابُ: مَنْ نَوَقَشَ الْحِسَابَ عَذَّبَ.

بَابُ: صِفَةِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَوَّلُ طَعَامٍ يَأْكُلُهُ أَهْلُ الْجَنَّةِ زَبَادَةُ كَيْدِ حُوتٍ.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَى رِبَّهَا نَاطِرَةٌ.

بَابُ: كَلَامِ الرَّبِّ ﷻ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَنْبِيَاءِ وَغَيْرِهِمْ.

### غريب الحديث

(فَأَشَاحَ): أعرض ونحى.

(الْعَيْلَةُ): الفقر.

(قَطَعَ السَّبِيلَ): منع الطريق من عصابة يترصدون المارين لأخذ مالهم أو قتلهم أو إرعابهم.

(قَلِيلٌ): من الزمن.

(الْعَيْرُ): الإبل المحملة بالتجارة.



الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ».

قوله: (لَيَقْفَنَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ (حِجَابٌ وَلَا) تَرْجُمَانٌ يُرْجَمُ لَهُ).

الخطاب للصحابة ويلتحق بهم المؤمنون كلهم سابقهم ومقصرهم.

والترجمان: هو الوساطة الذي ينقل الكلام من لغة إلى أخرى، أو يبلغ عن المتكلم كلامه.

والمقصود هنا أنه ليس بين العبد وربّه أحد يبلغه عنه، لا من الملائكة ولا من البشر.

وفيه أنه سبحانه يكلم عباده في ذلك الموقف ويحاسبهم على أعمالهم بدون واسطة بينه وبينهم، وفي ضمن ذلك رؤيته تعالى وسماع

كلامه كما دلت عليها النصوص.

قوله: (لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ (حِجَابٌ)).

أي: ليس بين العبد وبين ربّه ما يمنع رؤيته ومشاهدته.

وهذا دليل على رؤية المؤمن ربّه يوم يحاسبه، وعلى سماعه كلامه.

وفيه دليل على أن الله تعالى حجاباً يحتجب به عن خلقه، والأدلة على ذلك كثيرة وخالف منهج السلف من أنكر الحجاب أو تأوله بأنه ضعف أبصارهم عن رؤية ربهم ووجود آفة تمنعهم من الرؤية.

ويلزم من ذلك أن الله -تعالى- وصف نفسه وكذلك رسوله وصفه بما يجب أن ينزه عنه،

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا﴾.

وهي الكلمة التي فيها تطيب قلب إنسان إذا كانت مباحة أو طاعة.

وفيه فضل الكلمة الطيبة وأنها صدقة.

وفيه أن الصدقات تنوع منها المالية ومنها المقالية ومنها البدنية والنصوص في هذا كثيرة، كما

في قوله: «تَدْعُ النَّاسَ مِنَ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ تَصَدَّقُ بِهَا عَلَىٰ نَفْسِكَ».

قوله: (وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ).

شق التمرة نصفها وجانبها.

وفيه الحث على الصدقة وأنه لا يمتنع منها لقلتها، وأن قليلها سبب للنجاة من النار.

وفيه دليل على قبول الصدقة ولو قلت، وقد قيدت في الحديث بالكسب الطيب.

وفيه دليل على قرب النار من أهل الموقف.

قوله: (فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ).

فيه رفع الشكوى للإمام من الفقر، ومن حصول المخاوف في الطرق وكثرة السراق

ليساعد المحتاج ويردع المفسدين.

قوله: (أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ: فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ، وَأَمَّا الْعِيْلَةُ: فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ).

فيه ما وعدت هذه الأمة من الأمن والغنى، كما قال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا

الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمْ

عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى (إِلَّا النَّارَ) - وَفِي رَوَايَةٍ: إِلَّا مَا قَدَّمَ. ثُمَّ يَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ).

نظر اليمين والشمال هنا كالمثل؛ لأن الإنسان من شأنه إذا دهمه أمر أن يلتفت يمينا وشمالا يطلب الغوث.

ويحتمل أن يكون سبب الالتفات أنه يترجى طريقا يحصل له النجاة من النار فلا يرى إلا ما قدم.

وسبب إحاطة النار به من كل الجهات والله أعلم، أن النار تكون في ممره فلا يمكنه أن يحدد عنها إذا لا بد له من المرور على الصراط. قوله: (فَلْيَتَّقِينَ أَحَدَكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ).

فيه أن الصدقة سبب حجاب من النار. وأن الصدقات منها المالي والقولي والفعلية، وأن الكلمة الطيبة صدقة، وأنها حجاب من النار.

قوله: (فَإِنْ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتَرِنَّ الظَّعِينَةَ تَرْجُلُ مِنَ الْحِجْرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ).

استدل به من يوجب الحج على المرأة إذا لم يكن معها ذو محرم، إذا كان معها نسوة ثقات.

والصحيح أنه لا يجب عليها الحج إلا بوجود محرم لصراحة النصوص في اشتراطه للسفر كقوله: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَكُّفٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تَسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ» متفق عليه.

قوله: (وَلَيْنَ طَالَتْ بِكَ حَيَاةٌ لَتُفَتَحَنَّ كُنُوزُ

فتجليه للجبل يدل على أنه محتجب بحجاب كشف للجبل منه ما جعله دكا.

وقال رسول الله ﷺ: «حِجَابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَخْرَقَتْ سُبُحَاتُ وَجْهِهِ مَا انْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» [خرجه مسلم عن أبي موسى].

وقال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، قَالَ: يَقُولُ اللَّهُ ﷻ: تُرِيدُونَ شَيْئًا أَزِيدُكُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أَلَمْ تُبَيِّضْ وُجُوهَنَا؟ أَلَمْ تُدْخِلْنَا الْجَنَّةَ، وَتُنْجِنَا مِنَ النَّارِ؟ قَالَ: فَيُكْشَفُ الْحِجَابُ، فَمَا أُعْطُوا شَيْئًا أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَى رَبِّهِمْ ﷻ» [خرجه مسلم عن صُهَيْب].

والنصوص في إثبات الحجب لله تعالى كثيرة، نؤمن بها ونثبت أن الله احتجب بالنور، وبالنار، وبما شاء من الحجب، وأنه لو كشف عن وجهه الكريم الحجاب لما قام لنوره شيء من الخلق، بل يحترق، ولكنه تعالى في الدار الآخرة يكرم المؤمنين بالنظر إليه تعالى ويكشف الحجاب فينعمون برؤية ربهم.

وقد تولى شيخ الإسلام إبطال شبه المنكرين لحجب الله تعالى، في أكثر من أربعين وجهاً.

قوله: (ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أُوتِكَ مَا لَا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى. ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى).

فيه أن الله يكلم عباده المؤمنين في الدار الآخرة بغير واسطة.

قوله: (فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى (إِلَّا النَّارَ) - وَفِي رَوَايَةٍ: إِلَّا مَا قَدَّمَ مِنْ عَمَلِهِ -، ثُمَّ يَنْظُرُ

**كِسْرَى).**

فيه البشارة بالفتوحات ودخول أرض فارس وملكها في حكم المسلمين وقد حصل.

قوله: (قَالَ عِدِّيٌّ: فَرَأَيْتُ الظَّعِينَةَ تَزْتَحِلُّ مِنَ الْحِجِرَةِ حَتَّى تَطُوفَ بِالْكَعْبَةِ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ، وَكُنْتُ فِيْمَنْ افْتَتَحَ كُنُوزَ كِسْرَى بِنِ هُرْمَزٍ).

فيه بيان علم على النبوة حيث وقع ذلك كما أخبر النبي ﷺ.

### ﴿بَابُ: فَضْلِ الْمَنِحَةِ﴾

٤٠٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (نِعْمَ الْمَنِحَةُ (اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ)، تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرْوُحُ بِإِنَاءٍ<sup>(١)</sup>).

### ﴿تَفْرِيجُ الْحَدِيثِ﴾

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. [خ (٢٦٢٩-٥٦٠٨) م، (١٠١٩-١٠٢٠)].

### ﴿تَبَوُّيَاتُ الْبُخَارِيِّ﴾

**بَابُ: فَضْلِ الْمَنِحَةِ.**

**بَابُ: شُرْبِ اللَّبَنِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ يَتَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّرِبِ﴾.**

### ﴿غَرِيبُ الْحَدِيثِ﴾

(الْمَنِحَةُ): وهي الناقة أو الشاة ذات الدر تعطي لينتفع بلبنها، ثم ترد إلى أصحابها. (اللَّقْحَةُ): الحلوب من الإبل أو الشياه.

(الصَّفِيُّ): الكثيرة اللبن.

(تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرْوُحُ بِإِنَاءٍ): تحلب إناء بالغدو وإناء بالعشي.

### ﴿فَقْهُ الْحَدِيثِ﴾

قوله: (نِعْمَ) الْمَنِحَةُ (اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ).

فيه فضل المنيحة وهي الناقة والشاة ذات الدر تعار للبنها، ثم ترد إلى أهلها، وفي البخاري عَنْ ابْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعُونَ خَصْلَةً أَغْلَاهَنَّ مَنِحَةُ الْعَنْزِ، مَا مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ بِخَصْلَةٍ مِنْهَا رَجَاءَ ثَوَابِهَا، وَتَصْدِيقَ مَوْعُودِهَا، إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِهَا الْجَنَّةَ» قَالَ حَسَّانُ: فَعَدَدْنَا مَا دُونَ مَنِحَةِ الْعَنْزِ، مِنْ رَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِمَاطَةِ الْأَدَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَنَحْوِهِ فَمَا اسْتَطَعْنَا أَنْ نَبْلُغَ خَمْسَ عَشْرَةَ خَصْلَةً.

ولمسلم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يَبْلُغُ بِهِ «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتٍ نَاقَةً، تَغْدُو بِعُسٍّ، وَتَرْوُحُ بِعُسٍّ، إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ» والعس هو القدح الكبير.

قوله: (اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مِنْحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ).

(الصَّفِيُّ): الكثيرة اللبن، وفيه أن المنحة كلما كانت أغزر لبنًا كانت أفضل.

والمنحة تملك المنافع لا تملك الرقاب.

وتكون المنحة في الحيوان كما هنا.

وتكون في الثمار كما منح النبي ﷺ أُمَّ أَيْمَنَ، مَوْلَاتَهُ، أُمَّ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عِذَاقًا أَي نَخِيلًا.

بِعُسٍّ وَتَرْوُحُ بِعُسٍّ؟ إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ!.

(١) أَمَّا مُسْلِمٌ فَرَوَاهُ بِلُفْظٍ: أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتٍ نَاقَةً تَغْدُو

قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي  
اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ طَلَبَتْهُ  
امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ،  
وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ (شِمَالُهُ مَا  
تُنْفِقُ يَمِينُهُ) <sup>(١)</sup>، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ  
عَيْنَاهُ.

### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق خبيب بن  
عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي  
هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

[خ (٦٦٠-١٤٢٣-٦٤٧٩-٦٨٠٦) م (١٠٣١)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: مَنْ جَلَسَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ،  
وَفَضَّلَ الْمَسَاجِدَ.  
بَابُ: الصَّدَقَةُ بِالْيَمِينِ.  
بَابُ: الْبُكَاءِ مِنْ حَشْيَةِ اللَّهِ.  
بَابُ: فَضْلٍ مَنْ تَرَكَ الْفَوَاحِشَ.

### غريب الحديث

(سَبْعَةٌ): أي أصناف.  
(ظِلِّهِ): أي ظل عرشه.  
(مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ): أي شديد الحب لها  
والملازمة للجماعة فيها.  
(اجْتَمَعَا عَلَيْهِ): اجتمعت قلوبهما  
وأجسادهما على الحب في الله.

وتكون في الأرض ولذا: (لما فتح الله على  
رسوله صلى الله عليه وسلم غنائم خيبر رد المهاجرون إلى  
الأنصار منائحهم وثمارهم).  
وقوله: (أما إنه لو منحها إياه لكان خيراً له من  
أن يأخذ عليها أجراً).

فدل أن المنحة غير إعطاء الرقاب؛ لأن إعطاء  
الرقاب قد تضمنته الزكاة، فدلّت هذه الآثار  
على أن المنيحة التي حض النبي صلى الله عليه وسلم أمته عليها  
من الأرض والثمار والأنعام، هي تملك  
المنافع لا تملك الرقاب.  
قوله: (تَعْدُو بِأَنَاءٍ، وَتَرْوُحُ بِأَنَاءٍ).

يعنى أنها تغدو بأجر حلبها في الغدو والرواح،  
والسنة أن ترد المنيحة إلى أهلها إذا استغنى  
عنها، كما رد النبي صلى الله عليه وسلم إلى أم سليم عذاقها، وكما  
رد المهاجرون للأنصار منائحهم حين أغناهم  
الله بخيبر، والمنحة والعارية والإفكار وغير ذلك  
هو من باب المشاركة والصلة، لا من باب  
الصدقة؛ لأنها لو كانت من باب الصدقة لما  
حلت للنبي صلى الله عليه وسلم وآله، ولو كان في أخذها غضاظة  
لما قبلها صلى الله عليه وسلم.

### (بَابُ: الصَّدَقَةُ بِالْيَمِينِ)

٤١٠- عَدَّ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ:  
سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ:  
الإِمَامُ الْعَادِلُ، وَشَابَّ نَشَأً فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ، وَرَجُلٌ

(١) وَلِلْمُسْلِمِ: يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ.

(وَتَفَرَّقَا): أي حتى فرق بينهما الموت.

(طَلَبْتُهُ): دعته للحرام.

(ذَاتُ مَنْصِبٍ): لها مكانة ووجاهة.

(أَخْفَى): أسر الصدقة.

(لَا تَعْلَمُ شِمَالَهُ): مبالغة في الإخفاء.

(حَالِيًا): ليس عنده أحد من الناس.

(فَقَاصَتْ عَيْنَاهُ): ذرفت بالدموع.

(يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ): أي ظل عرشه يوم القيامة، كما عند الترمذي وصححه مرفوعاً: مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَوْ وَضَعَ لَهُ، أَظْلَلَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَ ظِلِّ عَرْشِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ.

والإضافة هنا إضافة ملك وتشريف فإذا قام الناس في العرصات ودنت منهم الشمس واشتد عليهم حرها وأخذهم العرق أكرم أقواماً بهذه الكرامة.

(الْإِمَامُ الْعَادِلُ): قال القاضي هو كل من إليه نظر في شيء من مصالح المسلمين من الولاية والحكام وبدأ به لكثرة مصالحه وعموم نفعه.

(وَشَابَّ نَشَأً فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ): أي نشأ متلبساً بالعبادة أو مصاحباً لها أو ملتصقاً بها.

(وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ): محباً لها متعلقاً بها ملازماً للجماعة فيها.

(وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ): معناه اجتمعوا على حب الله وافترقا على حب الله فاجتمعاهما وافتراقهما في الدنيا على ما يحبه الله.

(وَرَجُلٌ طَلَبْتُهُ امْرَأَةً): أي إلى فعل الحرام

معها.

(ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ): أي ذات حسب ونسب

ومنعة وحسن مظهر.

(فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ): قالها بلسانه ليزجرها

وبقلبه ليزجر نفسه وخص ذات المنصب

والجمال لكثرة الرغبة فيها وعسر تيسرها

وحصول المنعة معها وهي الداعية لنفسها قد

أغنت عن مشاق التوصل إليها فالصبر عنها

لخوف الله تعالى من أكمل المراتب وأعظم

الطاعات فرتب الله تعالى عليه أن يظله في ظله.

### فقه الحديث

قوله: (سَبْعَةٌ).

أي: سبعة أصناف ويدخل فيه النساء، فأحكام

الشرع عامة لجميع المكلفين، وحكمه على

الواحد حكم على الجماعة إلا ما دل الدليل على

خصوص البعض، وذكر الرجال في هذا الحديث

لا مفهوم له بل يشترك النساء معهم فيما ذكر إلا إن

كان المراد بالإمام العادل الإمامة العظمى وإلا

فيمكن دخول المرأة حيث تكون ذات عيال فتعدل

فيهم وتخرج خصلة ملازمة المسجد؛ لأن صلاة

المرأة في بيتها أفضل من المسجد، وما عدا ذلك

فالمشاركة حاصلة لهن حتى الرجل الذي دعت

المرأة، فإنه يتصور في امرأة دعاها رجل صاحب

منصب وجمال فامتنت خوفاً من الله مع حاجتها.

وهؤلاء السبعة لهم اختصاص بالثواب

المذكور ونظم السبعة العلامة أبو شامة فقال:

منها قوله: (أين المتحابون بجلالي؟ اليوم أظلمهم في ظلي يوم لا ظل إلا ظلي) [خرجه مسلم]. وقوله: (من أنظر معسراً أو وضع عنه؛ أظله الله في ظله) [خرجه مسلم].

فقال طائفة من العلماء إضافته لله في بعض الروايات إضافة تشريف ولا يكون من الصفات، وهو ظل عرشه كما جاء مصرحاً به في بعض الروايات، وقيل المراد بظله كرامته وحمايته، وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته وحمايته. والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة فيرجح أن المراد ظل العرش. ومن أهل العلم من أثبت الظلين يوم القيامة كما جاء في النصوص:

فما أضيف لله يكون من الصفات التي تجرى على ظاهرها على ما يليق بجلاله كسائر الصفات، ولا نتكلم في الكيفية ويكون من باب إضافة الصفة للموصوف، ويتضمن كونهم في ظله رحمته لهم وإكرامهم ورعايتهم وإنعامه عليهم.

وما أضيف للعرش من باب إضافته للمخلوق ويكون ظل للعرش يجعله الله يوم القيامة ويتضمن رحمته لهم وإكرامهم ورعايتهم وإنعامه عليهم.

ومن كان في ظل الله ﷻ سلم من هول الموقف وشدته وما يلحق الناس فيه من القلق والضيق والعرق.

وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله الكريم بظله.

محب عفيف ناشئ متصدق

وباك مصل والإمام بعدله

وهؤلاء السبعة اختلفت أعمالهم في الصورة، وجمعها معنى واحد، وهو مجاهدتهم لأنفسهم، ومخالفتهم لأهوائها طلباً لمرضاة الله.

ودلت النصوص على وجود أصناف آخرين ينالون هذا الثواب.

وفي صحيح مسلم مرفوعاً «من أنظر معسراً أو وضع له أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» وهاتان الخصلتان غير السبعة الماضية فدل على أن العدد المذكور ليس للحصر.

وقد تتبع العلماء الأحاديث الواردة في مثل ذلك فزادت على عشر خصال:

وأفرد لها ابن حجر جزء سماه معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال:

قال وانتقيت منها سبعة وردت بأسانيد جياد ونظمتها في بيتين تذيلاً على بيتي أبي شامة:

وزد سبعة إضلال غاز وعونه

وإنظار ذي عسر وتخفيف حمله

وإرفاد ذي غرم وعون مكاتب

وتاجر صدق في المقال وفعله

قوله: (يُظْلَمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ).

الظلُّ جاء هنا مضافاً إلى الله وله شواهد.

قوله: (الإمامُ العادلُ).

المراد به صاحب الولاية العظمى، ويلتحق به من ولي شيئاً من أمور المسلمين فعديل فيه وهو كل من إليه نظر في شيء من مصالح المسلمين من الولاية والحكام، ويؤيده قوله ﷺ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَى مَنَابِرٍ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا» [خرجه مسلم عن ابن عمر].

وأحسن ما فسر به العادل أنه المتبع لأحكام الله، الواضع كل شيء في موضعه، من غير إفراط ولا تفريط.

وهو عام في كل من إليه نظر في شيء من أمور المسلمين من الولاية والحكام.

وقدمه في ذكر السبعة لكثرة مصالحه وعموم نفعه، فالإمام العادل يصلح الله به أموراً عظيمة للعباد والبلاد، وهو أنفع الخلق لعباد الله، إذا صلح صلحت الرعية وأحوالها.

وهو من أقرب الناس من الله يوم القيامة، فهو على منبر من نور عن يمين الرحمن ﷻ، لقيامه بالعدل في خلق الله مع قدرته على المخالفة، وهذا أنفع الخلق للعباد إذا صلح صلحت الرعية.

قوله: (وَسَابَّ نَشَأً فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ).

يشمل الذكر والأنثى، وخص الشاب لأن العبادة في الشباب أشد وأشق لكثرة الصوارف فملازمة العبادة مع ذلك أدل على غلبة التقوى.

قوله: (فِي عِبَادَةِ رَبِّهِ).

وفي رواية مسلم (بعبادة الله) وهما بمعنى واحد.

أي نشأ على العبادة والطاعة متلبساً بها مصاحباً لها مقبلاً عليها وفي رواية (حتى توفي على ذلك) أخرجه الجوزقي وفي حديث سلمان (أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله).

والشباب داع للنفس إلى الشهوات والغفلة، فمن سلم منه فقد سلم. وفي الحديث: «عجب ربك من شاب ليست له صبوة».

قوله: (وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ).

شبهه بالشيء المعلق في المسجد كالقنديل مثلاً إشارة إلى طول الملازمة بقلبه وإن كان جسده خارجاً عنه ويدل عليه رواية الجوزقي (كأنما قلبه معلق في المسجد) ويحتمل أن يكون من العلاقة وهي شدة الحب ويدل عليه رواية (معلق بالمساجد من حبها) زاد مالك (إذا خرج منه حتى يعود إليه).

وفيه فضل ملازمة المسجد واستمرار الكون فيه بالقلب وإن عرض للجسد عارض.

فهو شديد الحب لها والملازمة للجماعة فيها، يحب المسجد ويألفه للعبادة، فإذا خرج منه تعلق قلبه به حتى يرجع إليه وحن له كما تحن الطيور لأوكارها، وهذا إنما يحصل لمن ملك نفسه وقادها إلى الطاعة الله؛ فإن الهوى والغفلة تدعو إلى مواضع الهوى واللعب، من المباح أو المحذور، ومواضع التجارة واكتساب الأموال، وإذا كثر ذلك زاحم التعلق بالمساجد.

وفيه دليل على فضل المساجد وتعلق القلب بها ولو لم يكن لها فضل لم يكن لمن قلبه معلق فيها



المتحابان بمعنى واحد كان عد أحدهما مغنيا عن عد الآخر؛ لأن الغرض عد الخصال لا عد جميع من اتصف بها.

وفيه الحث على التحاب في الله، وبيان عظيم فصله وجزاءه.

وقوله: (اجتمعاً عليه وتفرقاً عليه).

أي اجتمعاً على التحاب في الله حتى فرق بينهما الموت في الدنيا أو غيبة أحدهما عن الآخر.

قوله: (ورجل طلبته امرأة ذات منصب وجمال، فقال: إني أخاف الله). (طلبته): أي إلى الزنى بها.

(ذات منصب): أي شرف ورفعة دنيوية تحصل معه المنعة في إجابتها والرهبة من تركها.

(وجمال): أي في مظهرها فإذا اجتمعاً، وكانت هي الداعية قويت الرغبة وعظمت الفتنة بها ولا يمنع من ذلك إلا خوف الله.

وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها وعسر حصولها.

وقد وصفها بأكمل الأوصاف التي جرت العادة بمزيد الرغبة لمن تحصل فيه وهو المنصب الذي يستلزمه الجاه والمال مع الجمال وقل من يجتمع ذلك فيها من النساء فتعرض نفسها للفاحشة وبه جزم القرطبي وابن حجر.

والصبر عن الموصوفة بما ذكر من أكمل

هذا الفضل العظيم، وقد مدح عمار المساجد في قوله: ﴿فِي مَيُوتٍ أَدْنَىٰ أَنَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ. يُسَبِّحُ لَهُ، فِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَصَالِ ۖ ﴿٣٦﴾ يَجَالُ لَا تُلْهِمُهُمْ تَحَدُّوْ وَلَا يَبْعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَابِ الصَّلَاةِ وَإِنَّهُ الزَّكَوَةُ يَخَافُونَ يَوْمًا نُنْقَلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَلَا أَبْصَرُ ۖ ﴿٣٧﴾ لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَيَزِيدَهُم مِّنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [النور: ٣٦-٣٨].

وفي المسند وسنن ابن ماجه من حديث أبي هريرة، عن النبي ﷺ قَالَ: «مَا تَوَطَّنَ رَجُلٌ مُّسْلِمٌ الْمَسَاجِدَ لِلصَّلَاةِ وَالذِّكْرِ، إِلَّا تَبَشَّشَ اللَّهُ لَهُ، كَمَا يَبَشَّشُ أَهْلَ الْغَائِبِ بِغَائِبِهِمْ إِذَا قَدِمَ عَلَيْهِمْ» [صححه الألباني].

وروى الطبراني بإسناد ضعيف عن أبي سعيد مرفوعاً: «من ألف المسجد ألفه الله».

قوله: (ورجلان تحابا في الله، اجتمعاً عليه وتفرقاً عليه). (ورجلان).

يشمل الذكر والأنثى.

قوله: (تحابا في الله).

أي أحب كل منهما الآخر في الله.

قوله: (اجتمعاً عليه وتفرقاً عليه).

أي داما على المحبة الدينية ولم يقطعاها حتى فرق بينهما الموت.

واجتمعاً في الدنيا على حب الله وتفرقا، وهما كذلك.

وعدت هذه الخصلة واحدة مع أن متعاطيها

اثنان؛ لأن المحبة لا تتم إلا باثنين أو لما كان

في كلا الروايتين ففيه فضل صدقة السر، وهذا في صدقة التطوع فالسر فيها أفضل لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء.

وأما الزكاة الواجبة فأعلانها أفضل وهكذا حكم الصلاة فأعلان فرائضها أفضل وإسرار نوافلها أفضل لقوله: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ الْمَرْءِ فِي بَيْتِهِ إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ».

وذكر اليمين والشمال المقصود منه المبالغة في إخفاء الصدقة بحيث إن شماله مع قربها من يمينه وتلازمهما لو تصور أنها تعلم لما علمت ما فعلت اليمين لشدة إخفائها.

ومن صور الصدقة المخفية أن يتصدق على الضعيف المكتسب في صورة الشراء لترويب سلعته أو رفع قيمتها.

وهذا دليل على قوة الإيمان والاكتفاء باطلاع الله وعلمه به، وفيه مخالفة للهوى ومجاهدة للنفس؛ فإنها تحب إظهار الصدقة، والتمدح بها عند الخلق، فيحتاج في إخفاء الصدقة إلى قوة شديدة تخالف هوى النفس.

قوله: (وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ).

(ذَكَرَ اللَّهَ): أي بقلبه من التذكر، أو بلسانه من الذكر.

(خَالِيًا): من الخلوة ليس عنده أحد لأنه أبعد من الرياء، ويؤيده رواية البخاري (ذَكَرَ اللَّهَ فِي خَلَاءٍ) أي في موضع خال.

(فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ): بالدموع من خشية الله أو

المراتب لكثرة الرغبة في مثلها وعسر تحصيلها لا سيما وقد أغنت من مشاق التوصل إليها بمراودة ونحوها، فالصبر عنها لخوف الله من أكمل المراتب وأعظم الطاعات فرتب الله تعالى عليه أن يظله في ظله.

(فَقَالَ: إِنِّي أَحَافُ اللَّهَ): أي يقول ذلك بلسانه ليذكر نفسه وليزجر المرأة عن طلبها وترجع عن غيرها.

وقد وقع ذلك لغير واحد كما جرى ليوسف عليه السلام، فمن امتنع كان دليلاً على تقديم خوف الله على هوى النفس، وصاحبه داخل في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ قوله: (وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ أَخْفَى حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ).

(وَرَجُلٌ): يشمل الذكر والأنثى. (تَصَدَّقَ أَخْفَى): وفي رواية للبخاري «تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا»، وقوله: (بِصَدَقَةٍ) نكره ليشمل كل ما يتصدق به من قليل وكثير وظاهره أيضاً يشمل المندوبة والمفروضة لكن نقل النووي عن العلماء أن إظهار المفروضة أولى من إخفائها. (حَتَّى لَا تَعْلَمَ): بضم الميم وفتحها.

(شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ): هكذا في معظم الروايات، ووقع عند مسلم «حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ» والمقدم المتفق عليها.

والسنة المعهودة في الصدقة إعطاؤها باليمين وقد ترجم عليه البخاري باب الصدقة باليمين. والمعنى المقصود إخفاء الصدقة وهو ظاهر

الكرماء.

محبه أو الشوق إليه أو الرغبة إليه وغيرها.

وفيه فضيلة البكاء من خشية الله وفضل طاعة السر لكمال الإخلاص فيها.

وخشية الله في السر والعلانية دليل صدق الإيمان وصلاح الإنسان، وقد قيل: إن من أعز الأشياء الورع في الخلوة.

وذكر الله يشمل ذكره باللسان أو تذكّر عظّمته أو عقابه؛ أو رحمته وإكرامه أو أسمائه وصفاته أو غيرها.

وهذا الحديث يدل على أن هؤلاء السبعة يظلمهم الله في ظله، ولا يدل على الحصر، ولا على أن غيرهم لا يحصل له ذلك؛ فإنه صح عن النبي ﷺ: «أن من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله» [خرجه مسلم].

وفيه فضيلة الإمام العادل.

وفيه فضيلة الشاب الذي نشأ في عبادة ربه.

وفيه فضل من سلم من الذنوب الموبقة واشتغل بطاعة ربه طول عمره ولو قلت نوافله،

قيل لابن عباس: رجل كثير الصلاة كثير القيام يقارف بعض الأشياء، ورجل يصلي المكتوبة ويصوم مع السلامة. قال: لا أعدل بالسلامة شيئاً، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ

وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّعَمَ﴾ [النجم: ٣٢].

وفيه فضيلة من يلازم المسجد للصلاة مع الجماعة، لأن المسجد بيت الله وبيت كل تقي، وحقيق على المزور إكرام الزائر، فكيف بأكرام

وفيه فضيلة التحاب في الله، فإنه من الإيمان.

وفيه فضيلة من يخاف الله قال تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾، وقال تعالى: ﴿وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٌ

وفيه فضيلة إخفاء الصدقة كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْفِقُوهَا ۖ أَلْفِقَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ

وهذا في صدقة التطوع، فالسر فيها أفضل لأنه أقرب إلى الإخلاص، وأبعد من الرياء.

وأما الزكاة فإعلانها أفضل ليقندي به في ذلك. ويظهر دعائم الإسلام، وهكذا حكم الصلاة والصوم فإعلان فرائضها أفضل.

وفيه فضيلة ذكر الله في الخلوات مع فيضان الدمع من عينيه، وروى الترمذي وصححه عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قَالَ: «لَا يُلْجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ». قوله: (وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: (أَمَّا وَأَيْبِكَ لَشَبَّانَةً)).

قد يقال حلف بأبيه وقد نهى عن الحلف بغير الله وعن الحلف بالآباء والجواب أن هذه اللفظة تجري على اللسان من غير تعمد ولا يقصد بها اليمين فلا تكون يمينا ولا منهيها عنها.

### ﴿بَابُ: صَدَقَةِ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ﴾

٤١١- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قَالَ: <sup>(١)</sup> أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى، وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ

#### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤١٩-٢٧٤٨)، م (١٠٣٢)].

#### تبويبات البخاري

بَابُ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ [المنافقون: ١٠] الْآيَةِ، وَقَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٥٤] الْآيَةِ.

بَابُ: الصَّدَقَةُ عِنْدَ الْمَوْتِ.

#### غريب الحديث

(صَحِيحٌ): ليس فيك مرض أو علة تقطع أملك في الحياة.

(شَحِيحٌ): بخيل مع الحرص.

(تَخْشَى الْفَقْرَ): تخافه وتحسب له حسابا.

(وَتَأْمُلُ): تطمع وترجو.

(تُمَهِّلُ): تؤخر.

(بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ): قاربت الروح الحلق

وشعرت بقرب الموت.

(لِفُلَانٍ كَذَا): أخذت توصي وتتصدق.

(وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ): أي أصبح مالك لورثتك.

#### فقاه الحديث

قوله: (أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟).

فهو سؤال عن أفضل وقت للصدقة من العمر.

قوله: (أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ).

كما قال تعالى: ﴿وَأَتَى أَلْمَالُ عَلَى حُبِّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فالشح غالب في حال الصحة فإذا شح فيها

وتصدق كان أصدق في نيته وأعظم لأجره

بخلاف من أشرف على الموت وآيس من

الحياة ورأى مصير المال لغيره فإن صدقته

حينئذ ناقصة بالنسبة إلى حالة الصحة والشح

رجاء البقاء وخوف الفقر وتأمل الغنى.

قوله: (تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى).

وذلك في زمن الصحة والقوة والرغبة في

المال لتلبية رغبات النفس.

قوله: (وَلَا تُمَهِّلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحُلُقُومَ

قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا!).

فيه ذم من أذهب طيباته في حياته ولم يقدم لنفسه

من ماله في وقت شحه وحب غناه، حتى إذا رأى

المال لغيره جعل يسرع بالوصية، ويتورع عن

التبعات، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: أَمَا وَأَيْبُكَ لِنُبَاتَةٍ.

وفيه دليل على أن أفضل الصدقات ما جاهد الإنسان فيه نفسه وغلب طاعة الله على شهواته، وقد جاهدها أيضًا على حب الغنى وجمع المال. قوله: (وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ).

المراد به الوارث وخرج عن تصرفه وكمال ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الشحيح ولا له التصرف إلا بالثلث.

وفيه ذم الإضرار في الوصية قال ابن عباس: الضرر في الوصية من الكبائر، ثم قرأ: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ [الطلاق: ١].

وفيه أن المرض يقصر يد المالك عن بعض ملكه وأن سخاوته بالمال في مرضه لا تمحو عنه سيمة البخل فلذلك شرط صحة البدن في الشح بالمال لأنه في الحالتين يجد للمال وقعا في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر.

وفيه أن الشح غالب في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من يئس من الحياة ورأى مصير المال لغيره.

وفيه أن أعمال البر كلها إذا صعبت كان أجرها أعظم؛ لأن الشحيح الصحيح إذا خشي الفقر وأمل الغنى صعبت عليه الصدقة، وسول له الشيطان طول العمر وحلول الفقر به.

وفيه الحض على إنفاق المال في الحياة وفي الصحة وترجيحه على إنفاقه عند الموت، وأن الصدقة حال الصحة والقوة ومقتبل العمر أفضل.

أَنْ يَأْتِكَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿[المنافقون].

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهُ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]

وفيه التحذير من التسويف بالإنفاق استبعاداً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل.

وفيه الترويج في المبادرة بالصدقة قبل هجوم المنية وفوات الأمنية.

والمراد بالصحة في الحديث من لم يدخل في مرض مخوف فيتصدق عند انقطاع أمله من الحياة كما أشار إليه بقوله: (وَلَا تُمْهَلْ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ)، ولما كانت مجاهدة النفس على إخراج المال مع قيام مانع الشح دالاً على صحة القصد وقوة الرغبة في القربة كان ذلك أفضل من غيره وليس المراد أن نفس الشح هو السبب في هذه الأفضلية.

وفيه أن أعمال البر كلما عظم الداعي على تركها كان أجرها أعظم؛ لأن الصحيح الشحيح إذا خشي الفقر، وأمل الغنى صعبت عليه النفقة، وسول له الشيطان طول العمر، وخوفه الفقر، فمن تصدق في هذه الحال، فهو مؤثر لثواب الله على هوى نفسه، وأما إذا تصدق عند خروج نفسه فيخشى عليه الإضرار بميراثه والجور في فعله، ولذلك قال ميمون بن مهران حين قيل له: إن رقية امرأة هشام ماتت، وأعتقت كل مملوك لها، فقال ميمون: يعصون الله في أموالهم مرتين، ييخلون بها، وهى في أيديهم، فإذا صارت لغيرهم أسرفوا فيها.

**بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وَقَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وَقَالَ أَبُو جَمْرَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: بَلَغَ أَبَا ذَرٍّ مَبْعَثُ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِأَخِيهِ: اْعْلَمْ لِي عِلْمَ هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْتِيهِ الْخَبَرُ مِنَ السَّمَاءِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «الْعَمَلُ الصَّالِحُ» يَرْفَعُ الْكَلِمَ الطَّيِّبَ. يُقَالُ: ﴿ذِي الْمَعَارِجِ﴾ [المعارج: ٣] الْمَلَائِكَةُ تَعْرِجُ إِلَى اللَّهِ.**

### غريب الحديث

(بَعْدَلٍ): بوزن أو بقيمة.  
(طَيِّبٌ): حلال.  
(يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ): أي يقبلها ويثيبه عليها والله تعالى يمين هو أعلم بها.  
(يُرَبِّيَهَا): ينميتها ويضاعف أجرها.  
(لِصَاحِبِهِ): الذي أنفقها.  
(فَلَوَةٌ): مهره، وهو الصغير من الخيل.  
(مِثْلُ الْجَبَلِ): يصبح ثوابها كحجم الجبل.

### فقه الحديث

قوله: (مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدَلٍ تَمَرَّةً).  
بفتح العين أي بقيمتها، وبكسرهما الحمل.  
قوله: (مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ).

وذلك أن كثيرا من الأغنياء يشح بإخراج ما عنده ما دام في عافية فيأمل البقاء ويخشى الفقر فمن خالف شيطانه وقهر نفسه إثارا للثواب الآخرة فاز ومن بخل بذلك لم يأمن الجور في الوصية وإن سلم لم يأمن تأخير تنجيز ما أوصى به أو تركه أو غير ذلك من الآفات ولا سيما إن خلف وارثا غير موفق فيذر في أسرع وقت ويبقى وباله على الذي جمعه والله المستعان.

### ﴿بَابُ: الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ﴾

٤١٢- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدَلٍ تَمَرَّةً مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ (١) - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَرْبِّيَهَا لِصَاحِبِهِ كَمَا يُرِّي أَحَدَكُمْ فَلَوَةً (٢)، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ (٣).

### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤١٠ - ٧٤٣٠)، م (١٠١٤ - ١٠١٥)].

### تبويبات البخاري

**بَابُ: الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، لِقَوْلِهِ: ﴿وَيُرِّي الصَّدَقَتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦].**

الطَّيِّبَتِ وَأَعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿﴾ [المؤمنون]، وَقَالَ: ﴿يَأْتِيهَا الذِّبْنَءُ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢]. ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلَ يُطِيلُ السَّفَرَ، أَشْعَثَ أَغْبَرَ، يُمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ: يَا رَبَّ! يَا رَبَّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟!.

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: فَضَعَهَا فِي حَقِّهَا.  
(٢) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: فَتَرَبُّوا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ.  
(٣) وَلِمُسْلِمٍ: أَوْ أَغْظَمَ.  
وَفِي رِوَايَةٍ: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ: ﴿يَأْتِيَا الرُّسُلَ كُلًّا مِنْ

الصحيحين «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأْنِي لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ»  
وفيهما «وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ».

فَنُؤْمَنُ بِهِ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ وَلَا نَتَوَهَّمُ فِيهَا تَشْبِيهًا  
وَلَا نَقُولُ كَيْفَ هَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ وَبْنِ عَيْنَةَ  
وَبْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِمْ وَأَنْكَرْتَ الْجَهْمِيَّةَ هَذِهِ  
الرَّوَايَاتُ.

وفيه إثبات فضل الصدقة ومحبة الرب لها.

قوله: (ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهِ).

أي يتقبلها وينميها حقيقة أو أجرها.

قوله: (كَمَا يُرِيِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهَ).

أي مهره وهو الفطيم، وضرب به المثل لأنه  
يزيد زيادة بينة ولأن الصدقة نتاج العمل وأحوج  
ما يكون التناج إلى التربية إذا كان فطيماً، فإذا  
أحسن العناية به انتهى إلى حد الكمال.

قوله: (حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ).

قيل في تربيتها وتعظيمها أن المراد بذلك  
تعظيم أجرها وتضعيف ثوابها.

ويصح أن يكون على ظاهره وأن تعظم ذاتها  
ويبارك الله تعالى فيها ويزيدها من فضله حتى  
تثقل في الميزان وهذا الحديث نحو قول الله  
تعالى ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرَّبْوَ وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦]

وكذلك عمل بن آدم لا سيما الصدقة فإن العبد  
إذا تصدق من كسب طيب يربها الله لصاحبها  
ويضاعفها حتى تنتهي بالتضعيف إلى نصاب  
تقع المناسبة بينه وبين ما قدم نسبة ما بين التمرة  
إلى الجبل.

فيه فضل الصدقة بالمال الحلال.

قوله: (كُسِبَ).

المكسوب ويشمل الميراث وذكر الكسب  
لكونه الغالب في تحصيل المال.

قوله: (طَيِّبَ).

الحلال لأنه صفة الكسب.

قوله: (وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ).

وللبخاري «وَلَا يَصْعَدُ إِلَى اللَّهِ إِلَّا الطَّيِّبُ»

وهذه جملة معترضة بين الشرط والجزاء  
لتقرير ما قبله، وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام  
لأنه غير مملوك للمتصدق وهو ممنوع من  
التصرف فيه والمتصدق به متصرف فيه فلو  
قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً منها من  
وجه واحد وهو محال.

ودل بمنطوقه على أن الله لا يقبل من الصدقات  
إلا ما كان من كسب طيب فمفهومه أن ما ليس  
بطيب لا يقبل كالسرقة والربا وغيره من أفراد غير  
الطيب فلا يقبله وإذا تصدق بها ليس مقبولاً.

قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ).

فيه إثبات اليمين لله على ما يليق بجلاله  
كسائر صفاته.

ويجري الحديث على ظاهره، وثبت اليمين  
لله على وجه الكمال، مع تنزيهه الله عن مشابهة  
الخلق.

وقد دل عليها القرآن والسنة كما قال تعالى:

﴿وَالسَّمَكُوتِ مَطْوِيَّتُ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]

والسنة كما في حديث الباب وغيره وفي



**فقه الحديث**

وقوله: (يَا فِئَاءَ الْمُسْلِمَاتِ).

الخطاب يتوجه للجنسين وخص النساء بالخطاب؛ لأنه يغلب عليهن استصغار اليسير والتباهي بالكثير.

وقوله: (لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا).

تشمل المجاورة لها في المسكن والزوج وغيرها ممن يتهادى عادة.

وقوله: (وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ).

هو عظم قليل اللحم وهو للشاة والبعير بمنزلة الحافر للدابة.

وأشار بفرسن الشاة إلى القليل من الهدية.

والخطاب للمهدية أو للمهدى لها فلا تحقر الهدية ولو قلت فلها أثر في الأجر والقلب.

والمراد منه المبالغة في إهداء الشيء اليسير لا حقيقة الفرسن لأنه لم تجر العادة في المهادة به فتهدى بحسب الموجود عندها ولا يستحققر لقلته؛ لأن الجود حسب الموجود والجود خير من المنع.

والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء عطاء وقبولاً ولو في الشيء اليسير، وفيه الحض على مهادة الجار وصلته.

وفيه الحض على التهادي والمتاحفة ولو باليسير؛ لما فيه من استجلاب المودة وإذهاب الشحناء واصطفاء الجيرة، ولما فيه من التعاون على أمر المعيشة، وأيضاً فإن الهدية إذا كانت

قوله: (فَتَرَبُّوا فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ).

ومعنى هذا الحديث يعضده قول الله ﷻ يحق الله الربا ويربي الصدقات قيل لبعض العلماء إن الله قال يحق الله الربا وإنما نرى أصحاب الربا تنمى أموالهم فقال إنما يحق الله الربا حيث يربي الصدقات ويضعفها وذلك في القيامة إذا نظر العبد إلى أعماله فرآها مححوقة أو مضاعفة.

**﴿بَابُ: لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا﴾**

٤١٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: يَا فِئَاءَ الْمُسْلِمَاتِ! لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا، وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةٍ.

**تفريع الحديث**

أخرجه البخاري ومسلم من طريق سعيد المقبري، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [خ (٢٥٦٦-٦٠١٧)، م (١٠٣٠)]

**تبويبات البخاري**

كِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا وَالتَّحْرِيطِ عَلَيْهَا.  
بَابُ: لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا.

**غريب الحديث**

(لَا تَحْقِرَنَّ): لا تستصغرن شيئاً تقدمه هبة فتمتعت منها.

(فَرَسَنَ شَاةٍ): ما دون الرسغ من يدها، وأصل الفرسن للإبل، وهو موضع الحافر من الفرس، ويقال لموضع ذلك من البقر والغنم: الظلف.

## تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق شعبة، عن سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ، قَالَ.  
[خ (١٤١٥-١٤١٦-٢٢٧٣-٤٦٦٨-٤٦٦٩)، م (١٠١٨)].

## تبويبات البخاري

بَابُ: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، وَالْقَلِيلُ مِنَ الصَّدَقَةِ.

بَابُ: مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأُجِرَ الْحَمَلُ.

بَابُ: قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ٧٩]، ﴿يَلْمِزُونَ﴾ [التوبة: ٧٩]، ﴿يَعِيبُونَ، وَجُهِدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩]، وَجُهِدَهُمْ: طَاقَتَهُمْ.

## غريب الحديث

(كُنَّا نَتَحَامَلُ): نتكلف الحمل على ظهورنا بالأجرة لنكتسب ما نتصدق به.  
(رِئَاءً): مفاخرة ومראה للناس.  
(يَلْمِزُونَ): يعيبون.  
(الْمُطَّوِّعِينَ): المتطوعين المتبرعين.  
(جُهِدَهُمْ): طاقاتهم ووسعهم. وتمتمها  
﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٧٩].

## فقه الحديث

قوله: (لَمَّا أُمِرْنَا بِالصَّدَقَةِ).  
وفي رواية للبخاري: (لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ)

يسيرة فهي أدل على المودة وأسقط للمؤنة وأسهل على المهدي لإطراح التكليف.  
وفيه الحض على المهاداة، والصلة، والتأليف، والتحاب، ولا يحقروا شيئاً مما يهدى أو يدعى إليه؛ لئلا يمتنع الباعث من المهاداة لاحتمار المهدي، وفي الصحيحين مرفوعاً «لَوْ دُعِيْتُ إِلَى كُرَاعٍ أَوْ ذِرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ». وفيه الحض على الصدقة.

وفيه نهى للمعطاة عن الاحتقار، ولا يحقر المهدي إليه ولا المهدي؛ لأن في احتقاره انقطاعاً عن المعروف وربما لم يكن الكثير كل وقت، فإذا تواصل اليسير كان كثيراً.

## ﴿بَابُ: قَوْلُهُ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ

الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾﴾

٤١٤- عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَمَّا أُمِرْنَا بِالصَّدَقَةِ كُنَّا نَتَحَامَلُ، فَجَاءَ أَبُو عَقِيلٍ بِنُصْفِ صَاعٍ، وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِأَكْثَرِ مِنْهُ، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخَرُ إِلَّا رِئَاءً. فَزَلَلْتُ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ الْآيَةَ.

(وَفِي رَوَايَةٍ: فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ حَتَّى يَجِيءَ بِالْمُدِّ، وَإِنَّ لِأَحَدِهِمْ يَوْمَ مِائَةِ أَلْفٍ. كَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ).

لعلها قوله: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥].

قوله: (كُنَّا نَتَحَامَلُ).

أي يحمل بعضنا لبعض بالأجرة أي نؤاجر أنفسنا في الحمل لنكسب ما نتصدق به.

قوله: (فَجَاءَ أَبُو عَقِيلٍ بِنَصِيفِ صَاعٍ).

اسم أبي عقيل هذا الحجاب.

قوله: (فَقَالَ الْمُتَنَفِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا، وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخَرُ إِلَّا رِثَاءً).

وهذه حال المنافقين لا يسلم أحد من عيهم ولمزهم في جميع الأحوال حتى ولا المتصدقون لا يسلمون منهم، إن جاء أحد منهم بمال جزيل قالوا: هذا مرء، وإن جاء بشيء يسير قالوا: إن الله لغني عن صدقة هذا.

فَنَزَلَتْ: ﴿الَّذِينَ يَكْمُرُونَ﴾ أي يعيون.

﴿الْمُطَوِّعِينَ﴾ وهم الذين يتطوعون في الصدقات ومثلها في الغزوات.

﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ لأن الآية نزلت فيها والحكم عام في عموم الطاعات المشابهة.

﴿وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] أي طاقتهم، وهذا معطوف على المطوعين ويكون من عطف الخاص على العام والنكتة فيه التنويه بالخاص لأن السخرية من المقل أشد من المكثر غالباً.

قوله: (وَفِي رِوَايَةٍ: فَيَحْتَالُ أَحَدُنَا حَتَّى يَجِيءَ بِالسُّدِّ).

أي يحتال على نفسه بالعمل القليل لتحصيل مال، وفي رواية: (فينطلق أحدنا إلى السوق فيحامل).

قوله: (وَإِنَّ لِأَحَدِهِمُ الْيَوْمَ مِائَةَ أَلْفٍ).

أي بعد الفقر أصبحوا أغنياء فمالذي يمنعهم من الصدقة، ولعل مراده أنهم كانوا يتصدقون مع قلة الشيء ويتكلفون ذلك ثم وسع الله عليهم فصاروا يتصدقون من يسر ومع عدم خشية عسر.

ويحتمل أن يكون مراده أن الحرص على الصدقة الآن لسهولة مأخذها بالتوسع الذي وسع عليهم أولى من الحرص عليها.

قوله: (كَأَنَّهُ يُعَرِّضُ بِنَفْسِهِ).

هو كلام شقيق الراوي عن أبي مسعود وكان قد كثر ماله.

فيه مدح الصحابة بحرصهم على الصدقة.

وفيه عمل الفقير لتحصيل ما تصدق به.

وفيه ذم من يعيون المتصدقين ويثبطونه ويقعون في نياتهم.

وفيه أن من ديدن المنافقين الشيط عن عمل الخير وتعويق المؤمنين عنه والاستهزاء بهم وإيذائهم واتهامهم في مقاصدهم ظلماً وهتاناً.

وفيه دفاع الله عن المؤمنين.

وفيه فضح المنافقين في دعاويهم.

وفيه أن المنافقين يظهرون الإصلاح

وقصدتهم الصد عن سبيل الله.

عَنْ سَهْلٍ.

[خ (١٨٩٦ - ٣٢٥٧)، م (١١٥٢)].

## تبويبات البخاري

بَابُ: الرِّيَّانُ لِلصَّائِمِينَ.

بَابُ: فَضْلُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

بَابُ: ذِكْرُ الْمَلَائِكَةِ.

بَابُ: صِفَةُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ.

بَابُ: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: لَوْ كُنْتُ مُنْخَذًا خَلِيلًا.

## غريب الحديث

(أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ): صنفين من أعمال البر.

(مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ): المحافظين على فرضها

والمسابقين لنفلها وكذلك الأعمال الأخرى.

(بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي): أنت مفدى بهما.

(مِنْ ضَرُورَةٍ): من مضرة.

(الرِّيَّانُ) مشتق من الري تنبيها على أن عطش

الصائم مخلوف بالري والتكريم في الآخرة.

## فقه الحديث

قوله: (مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ).

أي شيئين من نوع واحد من أصناف المال،

كدينارين أو درهمين أو ثوبين، أو شاتين أو ثوبين

فيشفع الصدقة بأخرى.

وفيه إشارة إلى تكرار الخير.

وإشارة إلى أقل التكرار وأقل وجوه المداومة

على العمل من أعمال البر لأن الاثنين أقل الجمع.

قوله: (فِي سَبِيلِ اللَّهِ).

هو الجهاد، ويدخل فيه الحج والعلم

## ﴿بَابُ: فَضْلُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

٤١٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ - وَفِي رَوَايَةٍ: دَعَتْهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ - يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ.

فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ دُعِيَ مِنْ (وَفِي رَوَايَةٍ: بَابِ الصَّيَامِ) بَابِ الرِّيَّانِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ.

• وَفِي حَدِيثِ سَهْلٍ ﷺ: إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُومُونَ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ، فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ.

وَفِي رَوَايَةٍ: فِي الْجَنَّةِ (ثَمَانِيَةٌ) أَبْوَابٍ، فِيهَا بَابٌ يُسَمَّى الرِّيَّانَ...

## تفريع الحديث

حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم من طريق ابن شهاب، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (١٨٩٧ - ٢٨٤١ - ٣٢١٦ - ٣٦٦٦)، م (١٠٢٧)].

وحديث سهل أخرجه البخاري ومسلم من طريق سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ،

قوله: (وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّيَامِ دُعِيَ مِنْ  
(وَفِي رِوَايَةٍ: بَابِ الصَّيَامِ وَ) بَابِ الرِّيَّانِ).

أي القائم به فأتى بفرضه ونفله.

وفي حديث سهل «الرِّيَّانُ، يَدْخُلُ مِنْهُ  
الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ  
غَيْرُهُمْ، يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُومُونَ، لَا  
يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا أُغْلِقَ، فَلَمْ  
يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ».

فيه دليل أن باب الريان خاص بالصائمين لا  
يدخل منه أحد غيرهم.

قوله: (وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ  
بَابِ الصَّدَقَةِ).

أي القائم بها وأتى بالوكاة وشارك في  
الصدقات.

فإن قيل ماوجه تكرار الإنفاق في صدر الكلام  
والصدقة في عجزه؟ فالجواب أنه لا تكرار،  
فلكل واحد معنى.

فالأول: هو النداء بأن الإنفاق، وإن كان  
بالقليل من جملة الخيرات العظيمة، وذلك  
حاصل من كل أبواب الجنة.

والثاني: استدعاء الدخول إلى الجنة، وإنما  
هو من الباب الخاص به، ففي الحديث فضيلة  
عظيمة للإنفاق والصدقات لاسيما في سبيل  
الله، ولهذا افتتح به واختتم به.

قوله: (بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي).

أي: أنت مفدى بأبي وأمي.

قوله: (مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ

لتسميتها في سبيل الله وقيل: ما هو أعم منه وأنه  
شامل أنواع الطاعات.

وفيه أن أعمال البر يجوز أن يقال فيها: سبيل  
الله، ولا يخص ذلك بالجهد وحده.

قوله: (نُودِيَ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ - وَفِي رِوَايَةٍ:  
دَعَتْهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ).

من تلك الأبواب ليدخل منها وينال كرامتها  
ويعطى ثواب العاملين.

قوله: (يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ).

والتنوين فيه للتعظيم، والإخبار به لتعظيمه.

وفيه فضل الجهاد على سائر الأعمال وأن  
للمجاهد أجر المصلّي والصائم والمتصدق  
وإن لم يفعل ذلك؛ ألا ترى أن باب الريان هو  
للصائمين خاصة، وقد ذكر هنا أنه يدعى من  
كل باب فاستحق ذلك بإنفاق قليل من المال في  
سبيل الله، ففي هذا أن الإنفاق في سبيل الله  
أفضل الأعمال.

ويلحق به طلب العلم فهو في سبيل الله ومن  
أفضل الأعمال إذ قيام الدين بالجهاد والعلم.

قوله: (فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ  
بَابِ الصَّلَاةِ).

أي: المحافظين على فرضها ونفلها، وكذا  
بقية الأبواب.

قوله: (وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ  
الْجِهَادِ).

أي القائم به وهكذا في الصيام وفي الصدقة  
يدعى من أبوابها وينال كرامتها.

وفيه: أن أعمال البر لا تفتح في الأغلب للإنسان الواحد في جميعها، وأن من فتح له في شيء منها ضعف في غيرها في الأغلب، وأنه قد يفتح في جميعها للقليل من الناس، وأن الصديق ﷺ منهم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

وفيه القول بالدليل في أحكام الدنيا والآخرة لاستدلال أبي بكر بالدعاء له من كل باب أنه لا هلاك عليه، ولتصديق الرسول ﷺ ذلك الاستدلال، وتبشيره لأبي بكر أنه منهم، من أجل أنه أنفق في سبيل الله كلها أزواجاً كثيرة من كل شيء.

وقد جاءت أعمال تفتح أبواب الجنة الثمانية لأهلها منها:

قوله ﷺ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ عِيسَى عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَكَلِمَتُهُ أَلْفَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ، وَالنَّارُ حَقٌّ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى مَا كَانَ مِنَ الْعَمَلِ» وفي رواية «مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ أَيُّهَا شَاءَ» [متفق عليه عن عبادة].

وقوله ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ يَتَوَضَّأُ فَيُبْلِغُ - أَوْ فَيُسْبِغُ - الْوُضُوءَ ثُمَّ يَقُولُ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ إِلَّا فُتِحَتْ لَهُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ يَدْخُلُ مِنْ أَيُّهَا شَاءَ» [رواه مسلم عن عقبة بن عامر].

فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ

ضُرُورَةٍ).

أي: من ضرر، أي ليس على المدعو من كل الأبواب مضرة، أي: قد سعد من دعي من أبوابها جميعاً.

وقيل معناه: ما على من كان من أهل خصلة واحدة ودعي من بابها من ضرر، لأن الغاية المطلوبة دخول الجنة من أيها أراد، لاستحالة الدخول من الكل معاً.

وفيه دليل أن من دعي إلى أبواب الجنة كلها لم يكن ممن استحق عقوبة في نار ولذا ففي البخاري: "مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ، كُلُّ خَزَنَةٍ بَابٍ: أَيُّ فُلٍ هَلُمَّ"، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ذَاكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ - أَي: لا هلاك -، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ».

قوله: (فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا).

أم لا يدعى إلا من باب واحد، يحتمل أن المؤمن لا يدخل إلا من باب واحد، ونداؤه منها كلها على سبيل الإكرام.

ويحتمل دخوله منها كلها ولكل باب منها كرامة ينالها أهله فمن دخل من جميع الأبواب نال جميع الكرامات.

قوله: (قَالَ: نَعَمْ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ).

خطاب لأبي بكر ﷺ والرجاء من النبي ﷺ مجاب، فدل هذا على فضيلة أبي بكر ﷺ وعلى أنه من أهل هذه الأعمال كلها.

وما أظن ما أنا فيه بدون ما أنت فيه، وأرجو أن يكون كل منا على خير، ويجب على كل أحد أن يرضى بما فتح الله له، والسلام.

وفيه الحض على الإنفاق في سبل الخير والحرص على الصوم.

وفيه دليل على أن من صام يومين محتسبا بهما سقاه الله وأرواه يوم القيامة؛ لقوله ﷺ من أنفق زوجين في سبيل الله، ثم قال وإن كان من أهل الصيام دعي من باب الريان ومن أرواه الله يوم القيامة لم يظماً ولم ينل بؤساً، وتلك حال من غفر له وأدخل الجنة برحمة الله لا حرماً الله ذلك برحمته آمين.

وفيه إشعار بقلة من يدعى من كل الأبواب. وفيه إشارة إلى أن المراد بأهل تلك الأبواب من قام بالواجب والنفل، ثم من يجتمع له ذلك إنما يدعى من جميع الأبواب على سبيل التكريم له، وإلا فدخوله إنما يكون من باب واحد ولعله باب العمل الذي يكون أغلب عليه.

مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ، إِلَّا تَلَقَّوهُ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ الثَّمَانِيَةِ، مِنْ أَيَّهَا شَاءَ دَخَلَ» [خرجه ابن ماجه عن عُثْبَةَ الشَّلُوحِيِّ].

وفيه دليل على أن للجنة أبواباً، وقد قيل إن أبواب الجنة ثمانية وأبواب جهنم سبعة أجارنا الله من جهنم وأدخلنا الجنة برحمته.

قوله: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ). الريان من الرِّيِّ هو نقيض العطش، وسمي بذلك لأنه جزاء الصائمين على عطشهم وجوعهم، واكتفي بذكر الري عن الشبع؛ لأنه يدل عليه من حيث أنه يستلزمه، وأفرد لهم هذا الباب ليسرعوا إلى الري من عطش الصيام في الدنيا إكراماً لهم واختصاصاً؛ وليكون دخولهم في الجنة هيناً غير متزاحم عليهم عند أبوابها.

كما خص رسول الله ﷺ أبا بكر الصديق بباب في المسجد؛ يقرب منه خروجه إلى الصلاة فلا يزاحمه أحد، وأغلق سائر أبوابها إكراماً له وتفضيلاً.

وفيه أن من أكثر من شيء عرف به ونسب إليه في الدنيا والآخرة، وأن الخير فتوح فمن فتح له باب خير فليزمه، وقد أرسل عبد الله بن عمر العمري العابد إلى مالك يحضه على الإنفراد وترك الاجتماع إليه في العلم، فكتب إليه مالك: إن الله ﷻ قسم الأعمال كما قسم الأرزاق، فرب رجل يفتح له في باب الصلاة، ولم يفتح له في الصوم، وآخر يفتح له في باب الصدقة، ولم يفتح له في الصيام، ونشر العلم وتعليمه من أفضل أعمال البر، وقد رضى بما فتح لي من ذلك،



الصدقة في الثواب من فضل الله، وأنه لا يحتقر الفاعل شيئاً من المعروف ولا يبخل به. وفيه بيان كثرة طرق الخير، وأن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف، وأن المعروف ولو قل يكتب لصاحبه به صدقة.

وفيه أن المؤمن إذا لم يقدر على باب من أبواب الخير فلينتقل إلى باب آخر يقدر عليه، فإن أبواب الخير كثيرة، والطريق إلى مرضاة الله غير معدومة.

وفيه دلالة صريحة أن كل معروف صدقة وتنوع الصدقات وتشمل المالية والقولية والفعلية منها ما فيه عمل ومنها ما فيه كف عن عمل.

وفيه إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها، وهو ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعاً فلا تختص بأهل اليسار بل كل أحد قادر على أن يفعلها في أكثر الأحوال من غير مشقة، فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة.

ولما جاء الفقراء إلى النبي ﷺ، فقالوا: ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالذَّرَجَاتِ الْعُلَا، وَالنَّعِيمِ الْمُقِيمِ يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي، وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ، وَلَهُمْ فَضْلٌ مِنْ أَمْوَالٍ يَحْجُونَ بِهَا، وَيَعْتَمِرُونَ، وَيَجَاهِدُونَ، وَيَتَصَدَّقُونَ، قَالَ: «أَلَا أُحَدِّثُكُمْ إِنْ أَحَدْتُمْ أَدْرَكْتُمْ مَنْ سَبَقَكُمْ وَلَمْ يَدْرِكْكُمْ أَحَدٌ بَعْدَكُمْ، وَكُنتُمْ خَيْرَ مَنْ أَنْتُمْ بَيْنَ

## ﴿بَابُ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ﴾

٤١٦- (عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (١)، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.

### تفريع الحديث

أخرجه البخاري من طريق مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. [خ (٦٠٢١)].

ومسلم من طريق رُبَيْعِ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ. [م (١٠٠٥)].

### تبويبات البخاري

## بَابُ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.

### غريب الحديث

(مَعْرُوفٌ): اسم جامع لكل طاعة. (صَدَقَةٌ): له أجر صدقة.

### فقه الحديث

قوله: (كُلُّ مَعْرُوفٍ).

وهو اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله تعالى والتقرب إليه وكل ما ندب إليه الشرع من وجوه الإحسان وترك ما نهى عنه من القبائح القولية والفعلية والمالية. قوله: (صَدَقَةٌ).

وهذا من التشبيه البليغ، وإخبار بأن له حكم

(١) أَمَّا مُسْلِمٌ فَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

### ﴿بَابُ: عَلَى كُلِّ سُلَامَى صَدَقَةٌ﴾

٤١٧- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ سُلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: يَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا، أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَيُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ. (وَفِي رِوَايَةٍ: وَذَلَّ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ) <sup>(١)</sup>.

#### تغريخ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عبد الرزاق، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. [خ (٢٧٠٧ - ٢٨٩١ - ٢٩٨٩)، م (١٠٠٩)].

#### نبويات البخاري

بَابُ فَضْلِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ النَّاسِ وَالْعَدْلِ بَيْنَهُمْ  
بَابُ فَضْلِ مَنْ حَمَلَ مَتَاعَ صَاحِبِهِ فِي السَّفَرِ  
بَابُ مَنْ أَخَذَ بِالرَّكَابِ وَنَحْوِهِ.  
بَابُ: عَلَى كُلِّ سُلَامَى صَدَقَةٌ\*

#### غريب الحديث

(سُلَامَى): مفصل.  
(يَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ) إذا احتكما إليه.

ظَهَرَ أَنَّهُ إِلَّا مَنْ عَمِلَ مِثْلَهُ تُسَبِّحُونَ وَتَحْمَدُونَ وَتُكَبَّرُونَ خَلْفَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ [متفق عليه عن أبي هريرة].

وفيه دليل على أن كل شيء يفعل المرء أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة وقد فسر ذلك في السنة فتبسمك في وجه أخيك صدقة وكل تسيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة، وتمسك عن الشر صدقة، وتعديل بين الاثنين صدقة، وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه صدقة، والكلمة الطيبة صدقة، وكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة، وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة، وبصرك للرجل الرديء البصر لك صدقة، وإماطتك الحجر والشوكة والعظم عن الطريق لك صدقة، وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة، كما صحت بها الأحاديث.

سِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةِ مُفَصِّلٍ، فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ، وَحَمَدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوْكَةً، أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِ مِائَةِ السُّلَامَى، فَإِنَّهُ يُمَسِّي بِوَمِيْدٍ وَقَدْ رَزَحَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ. وَرَبَّمَا قَالَ: يُمَسِّي.

(١) وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه: يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الضُّحَى.

• وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ ل: إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى

من الأعمال الزاكية والعبادات الموجبة للأجر، كما قال ﷺ: "أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلٍ مِنْ دَرَجَةِ الصَّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟" قالوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: "إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ" [رواه أبو داود، والترمذي وصححه].

قوله: (وَيُعِينُ الرَّجُلَ عَلَى دَابَّتِهِ فَيَحْمِلُ عَلَيْهَا، أَوْ يَرْفَعُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَةً).

أي تعين العاجز عن الركوب على دابته ليركبها إما بإمسакها أو بحمله عليها أو غيرها. وكذا تحمل معه على دابته متاعه وبوب عليه البخاري باب فضل من حمل متاع صاحبه في السفر.

وفيه أن الأخذ بالركاب صدقة من الأخذ بالركاب على الراكب.

وقد روى عن ابن عباس: أنه أخذ بركاب زيد بن ثابت قال له: لا تفعل يا ابن عم رسول الله فقال: هكذا أمرنا أن نفعل بعلمائنا. فأخذ زيد ابن عباس فقبلها فقال له: لا تفعل فقال: هكذا أمرنا أن نفعل بأل رسول الله ﷺ.

قوله: (وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ).

يحتمل أن يراد بها المخاطبة للناس كأن يجيب السائل بكلمة طيبة، وهو الظاهر كما قال في حديث آخر «تبسمك في وجه أخيك صدقة»، وفي حديث آخر «ولو أن تلقى أخاك ووجهك منبسط إليه».

ويحتمل أن يراد بها الكلمة من الأذكار كالتهليل والتسبيح والتحميد كما هو مصرح به

(يميط الأذى): يزيل ما يتأذى به من حجر أو قمامة وغير ذلك.

### فقاه الحديث

قوله: (كُلُّ سَلَامٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ). السلامي هي المفصل وفي الجسد ثلاثمائة وستون مفصلاً كما ثبت ذلك مبيناً في قوله ﷺ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثِمِائَةِ مَفْصَلٍ، فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِمِائَةِ السَّلَامِ، فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ رَحَّحَ نَفْسَهُ عَنِ النَّارِ» [رواه مسلم عن عائشة].

قوله: (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ).

أي عليه لكل واحد منها صدقة شكراً لله على نعمه، حين أحسن خلقه، وتقرباً إلى الله صدقة ندب لا إيجاب.

قوله: (كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ).

أي هي عليه كل يوم وفيه أن صدقات كل يوم عن السلامي لا تغني عن اليوم الثاني.

قوله: (يَعْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ).

أي يحكم أو يصلح بينهما بالعدل.

فالعدل يكون في أحكام القضاة والأمرء.

والإصلاح منهم ومن غيرهم ممن ليس له ولاية.

وفيه أن العدل بين الناس والإصلاح بينهم

النَّبِيُّ ﷺ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ. قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: فَيَعْمَلُ بِكَفِّهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ. قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: فَيُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ. قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: فَيَأْمُرُ بِالْخَيْرِ، أَوْ قَالَ: بِالْمَعْرُوفِ. قَالَ: فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: فَيُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ.

### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ. [خ (١٤٤٥-٦٠٢٢)، م (١٠٠٨)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ.  
بَابُ: كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.

### غريب الحديث

(ذَا الْحَاجَةِ): صاحب الحاجة.  
(الْمَلْهُوفُ): أي المستغيث وهو أعم من أن يكون مظلوماً أو عاجزاً.  
(فَيُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ): فإذا أمسك عن الشر كان له صدقة وأجر، كما أن للمتصدق بالمال أجر.

قوله: (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ).  
أي على سبيل الاستحباب أو الإيجاب كقوله ﷺ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَمْسٌ» فذكر منها ما هو مستحب اتفاقاً.

في حديث عائشة عند مسلم في ذكر السلامي «فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ»، كما في قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠].

والأظهر أن الجميع داخل فيه.  
قوله: (وَكُلُّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ).  
يشمل الذهاب والإياب للمسجد كما دلت عليه النصوص.

قوله: (إِلَى الصَّلَاةِ).  
أي الصلوات المكتوبة في المسجد ويدخل فيه كل صلاة يشترع المشي إليها كالعيد والجماعة.

قوله: (وَيُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ).  
أي إزالة ما يؤدي المارة من حجر أو شوك أو شجر، وفي معناه إقامة من يبيع أو يشتري في وسط الطرق العامة والله أعلم.

قوله: (وَفِي رَوَايَةٍ: وَدَلَّ الطَّرِيقَ صَدَقَةٌ).  
أي أن يدل من لا يعرف الطريق عليها.  
وفيه الحث على الشفقة على خلق الله، بالقول والفعل والمال والكف عن الأذى.  
وفيه أن أعمال الخير إذا حسنت النية فيها تنزل منزلة الصدقات في الأجور في حق كل أحد.

﴿بَابُ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾

٤١٨ - عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ

وَهَكَذَا» يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ

شِمَالِكَ. (خرجه مسلم عن جابر)

قوله: (قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، أَوْ لَمْ يَفْعَلْ؟).

هذا شك أي الكلمتين قال ولكل واحدة منهما معنى.

(فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ): فالترك هنا مع وجود إرادة الفعل.

(أَوْ لَمْ يَفْعَلْ): عدم الفعل يحتمل القدرة على الفعل وعدمه.

قوله: (فَيَعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ).

أي صاحب الحاجة المستغيث فيعيّنه بالفعل أو بالقول أو بهما.

قوله: (فَيَأْمُرُ بِالْخَيْرِ، أَوْ قَالَ: بِالْمَعْرُوفِ).

يشمل أي خير ومعروف فهو صدقة يثاب عليه وإن قل؛ لقوله: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ».

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ).

عجزاً أو كسلاً.

قوله (فَيُمْسِكُ عَنِ الشَّرِّ؛ فَإِنَّهُ لَهُ صَدَقَةٌ).

وإنما يحصل ذلك للممسك عن الشر إذا نوى بالإمساك الامتنثال بخلاف محض الترك والإمساك أعم من أن يكون عن غيره فكأنه تصدق عليه بالسلامة منه فإن كان شره لا يتعدى نفسه فقد تصدق على نفسه بأن منعها من الإثم.

وقوله: (فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ).

ليس ترتيباً وإنما هو للإيضاح لما يفعله من عجز عن خصلة من الخصال المذكورة فإنه يمكنه

قوله: (فَإِنْ لَمْ يَحِذْ؟).

كانهم فهموا من لفظ الصدقة العطية فسألوا عمن ليس عنده شيء فبين لهم أن الصدقة أعم من أن تكون بالمال فعدد لهم بعض ما تشمل.

وهذه الصدقة شرعت بسبب عتق المفاصل كما دل له حديث عائشة عند مسلم: «يُضْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ..»، وهل تلتحق هذه بصدقة التطوع التي تحسب يوم القيامة من الغرض الذي أحل به فيه نظر الذي يظهر أنها غيرها لما تبين من حديث عائشة المذكور.

وفيه مراجعة العالم في تفسير المعجم وتخصيص العام.

قوله: (فَيَعْمَلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ) وفيه فضل التكسب لما فيه إغناء النفس وإعانة الغير كما في قوله ﷺ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ ﷺ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ» [خرجه البخاري عن المقدام].

وقوله ﷺ: «لَا أَنْ يَحْتَطَبَ أَحَدُكُمْ حُرْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ» [متفق عليه عن أبي هريرة].

وفيه تقديم النفس على الغير.

كما قال ﷺ لمن أعتق عبداً له عن دبر لم يكن له مال غيره: «ابْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا

بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدَيَّ غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا  
يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدَّقُ عَلَى غَنِيٍّ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ  
الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ. فَأُتِيَ،  
فَقِيلَ لَهُ: <sup>(١)</sup>أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَى سَارِقٍ؛ فَلَعَلَّهُ أَنْ  
يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرَقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ  
تَسْتَعِفَّ عَنْ زَنَاهَا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ  
فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ.

#### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي الزناد،  
عن الأعرج، عن أبي هريرة.  
[خ (١٤٢١)، م (١٠٢٢)].

#### تبويبات البخاري

بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ.

#### غريب الحديث

(رَجُلٌ): قيل إنه من بني إسرائيل.  
(فِي يَدِ سَارِقٍ): ظنه فقيراً ولم يعلم أنه سارق  
وكذلك الزانية والغني.

(فَأَصْبَحُوا): أي القوم الذين فيهم هذا  
المتصدق.

(فَأُتِيَ): رأى في المنام.

#### فقه الحديث

قوله: (قَالَ رَجُلٌ).

من بني إسرائيل كما عند أحمد.

قوله: (لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ).

هو من باب الالتزام كالنذر مثلاً والقسم فيه مقدر

خصلة أخرى، فمن أمكنه أن يعمل بيده فيتصدق  
وأن يغيث الملهوف وأن يأمر بالمعروف وينهى  
عن المنكر ويمسك عن الشر فليفعل الجميع.

وفيه دلالة أن أعمال الخير تنزل منزلة الصدقات  
في الأجر ولا سيما في حق من لا يقدر عليها  
وفهم منه أن الصدقة في حق القادر عليها أفضل  
من الأعمال القاصرة ولذا قدمها في الذكر.

وفيه تنبيه للمعسر أن يعمل وينفق على نفسه  
ويتصدق من ذلك ولا يكون عيلاً على غيره.

وفيه بيان كثرة أبواب الخير ومناسبتها للكل،  
وأن من لم يقدر على باب أتقل إلى ما يقدر  
عليه، فإن أبواب الخير كثيرة.

وفيه تفضل الله على عبده حين نوع  
أبواب الخير وما يكتب في ثواب الصدقات.

وفيه حجة لمن جعل الترك عملاً وكسباً  
للعبد.

#### ﴿بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ﴾

٤١٩- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ  
بِصَدَقَتِهِ، فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا  
يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدَّقُ عَلَى سَارِقٍ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ  
الْحَمْدُ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ،  
فَوَضَعَهَا فِي يَدَيَّ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ:  
تُصَدَّقُ اللَّيْلَةُ عَلَى زَانِيَةٍ! فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ  
الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ، لَا تَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ

(١) وَلِمُسْلِمٍ: أَمَّا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ.

ويدل على أن العظة بالأفعال يبلغ مبلغ العظة بالأقوال ويزيد.

وفيه دليل على توفيق هذا المتصدق وحسن أدبه، فإنه لما تصدق يريد وجه الله فوقعت صدقته على سارق وزانية وغني، وتحدث الناس بذلك، كان أول ما جرى على لسانه أن حمد الله على ذلك، وهذا دليل على علمه بالله وإحسان ظنه به ولذا كشف له حسن عاقبة فعله ففعل الغني يتعظ فينفق، ولعل الزانية والسارق يعتبروا فيستعفوا بها عن الحرام الذي حملهم على فعله الحاجة.

وفيه دليل على حسن عواقب الأعمال الصالحة وبعد آثارها، ومضاعفة الأجور لأصحابها ولو لم تظهر لهم حال فعلها، كما قال رسول الله ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةٌ، إِلَّا كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةٌ» [متفق عليه من حديث أنس].

وفيه دليل على أن الصدقة كانت عندهم مختصة بأهل الحاجة دون أهل المجاهرة بالمعاصي، ولهذا تعجبوا من الصدقة على الأصناف الثلاثة.

وفيه أن نية المتصدق إذا كانت صالحة قبلت صدقته ولو لم تقع الموقع وهذا في التطوع. وأما الفريضة فاختلف في إجزائها إذا دفع لمن يظنه فقيراً فبان غنياً:

والأظهر أنه لا يخلو من حالتين:

كأنه قال والله لأتصدقن.

قوله: (فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ).

ليضعها في يد مستحق.

قوله: (فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ... فِي يَدَيِ زَانِيَةٍ... فِي يَدَيِ غَنِيٍّ).

وهو لا يعلم أنهم كذلك.

قوله: (فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ).

أي القوم الذين فيهم هذا المتصدق.

قوله: (فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ عَلَى سَارِقٍ، وَعَلَى زَانِيَةٍ، وَعَلَى غَنِيٍّ).

قال ذلك لأنه سلم ورضي بقضاء الله فحمد الله

على تلك الحال؛ لأنه المحمود على جميع الحال لا يحمد على كل حال سواء وقد خرج ابن ماجه عن عائشة قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا رَأَى مَا يُحِبُّ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ»، وَإِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ».

قوله: (فَأُتِيَ فَقِيلَ لَهُ أَمَّا صَدَقَتُكَ فَقَدْ قُبِلَتْ).

أي أتى منامه كما روى الطبراني (فَسَاءَ ذَلِكَ، فَأُتِيَ فِي مَنَامِهِ فَقِيلَ: إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَدْ قَبَلَ صَدَقَتَكَ).

قوله: (أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَى سَارِقٍ؛ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرَقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زَنَاهَا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَعْتَبِرُ فَيُنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ).

فيه دليل أن الأعمال بالنيات، وأن الإنسان يثاب على نيته ويبلغ بنيته مالا يبلغه بعمله،



### ﴿بَابُ: مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ﴾

٤٢٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَكُلَّمَا هَمَّ الْمُتَصَدِّقُ بِصَدَقَتِهِ اتَّسَعَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تُعْفِيَ أَثَرَهُ، وَكُلَّمَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِالصَّدَقَةِ انْقَبَضَتْ كُلُّ حَلَقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا، وَتَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ، وَأَنْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ. فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: فَيَجْتَهِدُ أَنْ يُوسِّعَهَا فَلَا تَتَّسِعُ.

#### تفريغ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عبد الله بن طاووس، عن أبيه، عن أبي هريرة.

[خ (١٤٤٣-١٤٤٤-٢٩١٧-٥٢٩٩-٥٧٩٧)، م (١٠٢١)].

#### تبويبات البخاري

### بَابُ: مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

بَابُ: مَا قِيلَ فِي دِرْعِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْقَمِيصِ فِي الْحَرْبِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَمَّا خَالِدٌ فَقَدْ احْتَبَسَ أَدْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

بَابُ: الْإِشَارَةُ فِي الطَّلَاقِ وَالْأُمُورِ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا يُعَذَّبُ اللَّهُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَكِنْ يُعَذَّبُ بِهِذَا. فَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ. وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيَّ، أَيُّ خِذِ النَّصْفَ. وَقَالَتْ أَسْمَاءُ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكُسُوفِ، فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ وَهِيَ تُصَلِّي، فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا إِلَى الشَّمْسِ، فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَوْمَأَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ. وَقَالَ أَنَسٌ: أَوْمَأَ النَّبِيُّ

الأولى: أن يعلم ذلك، أو لم يتحر مع قيام قرائن تشككه، فلا تجزئ؛ لأنها وقعت في غير محلها الشرعي بتفريط منه، ويلزمه أن يستردها بنمائها إن قدر، أو يدفع بدلها.

الثانية: أن يتحرى ويبنى على غلبة ظنه، ثم يتبين له أنه ليس من أهلها، ففيها قولان الإجزاء وعدمه.

والأقرب: الإجزاء؛ لأنه اجتهد وتحرى الصواب، وبذل وسعه، وثبت أن رسول الله ﷺ جاءه رجلا نجلان جلدان فسألاه الصدقة، فقال: «إِنْ شِئْتُمَا أَعْطَيْتُكُمَا، وَلَا حَظَّ فِيهَا لِعَنِيٍّ وَلَا لِقَوِيٍّ مُكْتَسِبٍ»، فاكْتَفَى بِالتَّحَرِّيِ الظَّاهِرِ وَسُؤْلِهَا، وَهَذَا الَّذِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ الْمَرْءُ، مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ كَذِبَهُ.

وهذا أحد الروايتين عن أحمد وهو مذهب أبي حنيفة وقول الحسن وأبي عبيد ورجحه ابن عقيل، وابن عثيمين.

وأورد البخاري الترجمة بلفظ الاستفهام ولم يجزم بالحكم لوجود الاحتمال فقال (بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ).

وفيه فضل صدقة السر، وفضل الإخلاص، واستحباب إعادة الصدقة إذا لم تقع الموقع، وأن الحكم للظاهر حتى يتبين سواء، وبركة التسليم والرضا، وذم التضجر بالقضاء كما قال بعض السلف لا تقطع الخدمة ولو ظهر لك عدم القبول.

وجمع العلماء الأمثال الواردة فيس السنة وألفت فيها مؤلفات منها:  
كتاب الأمثال في الحديث النبوي لأبي الشيخ الأصبهاني.  
أمثال الحديث للرامهرمزي.

والأمثال علم معرفته علم وحفظه علم وفهمه وعقله علم ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

وفي هذا المثل شبههما برجلين أراد كل واحد منهما أن يلبس درعا يستتر به من سلاح عدوه فصبها على رأسه ليلبسها:

فجعل المنفق كمن لبس درعا سابغة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه.

وجعل البخيل كمن غلت يده إلى عنقه كلما أراد لبسها اجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته.

فالمصدق إذا هم بالنفقة اتسع لذلك صدره وطاقوت يده فامتدتا بالعطاء.

والبخل يضيق صدره وتنقبض يده عن الإنفاق.

﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩]. فالمنفق المتصدق

يستره إنفاقه في الدنيا والآخرة والبخل بضده.

والمنفق ينمو ماله بالصدقة والبخل بضده.

والمنفق إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء

وتعود ذلك وإذا أمسك صار ذلك عادة.

قوله: (مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ).

أي قميصان من حديد وهي الدرع التي يمتنع

بِيَدِهِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَتَقَدَّمَ. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَوْ مَأَ النَّبِيِّ ﷺ بِيَدِهِ: لَا حَرَجَ. وَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الصَّيْدِ لِلْمُحَرِّمِ: أَحَدٌ مِنْكُمْ أَمْرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: فَكُلُوا.

بَابُ: جَنِبِ الْقَمِيصِ مِنْ عِنْدِ الصَّدْرِ وَغَيْرِهِ.

### غريب الحديث

(جُبَّتَانِ): درعان.

(اضْطَرَّتْ): ألجأت.

(ثُدِيَهُمَا): جمع ثدي.

(تَرَاقِيَهُمَا): جمع ترقوة وهي العظم البارز أعلى الصدر من رأس الكتف إلى ثغرة العنق.

(سَبَعَتْ): امتدت وغطت.

(وَفَرَّتْ): كملت ونمت.

(تُخْفِي): تستر.

(بَنَانُهُ): أصابعه.

(وَتَعَفَّوْا أَثَرَهُ): تمحو وتستتر أثر مشيه.

(وَتَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ): انزوت وانضمت.

### فقه الحديث

قوله: (مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ).

هذا مثل نبوي ضربه النبي ﷺ للبخل والمتصدق وفي الأمثال النبوية معان عظيمة ولها دلالات مهمة.

وفي الصحيحين أكثر من ثلاثين مثلاً حوت علماً غزيراً، كما في القرآن أكثر من أربعين مثلاً.

شحت نفسه وضاق صدره وانقبضت يده، فلا تزداد عليه إلا استحكاما.

وهذا مثل ضربه الرسول ﷺ للبخیل والمتصدق، فالبخیل كلما قبض يده، ضيق الله عليه، وملاً قلبه خوفاً من الفقر، ويأساً من الخلف، والمتصدق كلما بسط يده بالخير، بسط الله عليه فضله وأخلف عليه أضعاف ما ينفق.

قال الخطابي هذا مثل ضربه ﷺ للجواد والبخیل شبههما برجلين أراد كل منهما أن يلبس درعا يستجن بها والدرع أول ما يلبس إنما يقع على موضع الصدر والثدين إلى أن يسلك لا بسها يديه في كميته، ويرسل ذيلها على أسفل بدنه فيستمر سفلا.

فجعل المنفق مثل من لبس درعا سابعة فاسترسلت عليه حتى سترت جميع بدنه وخصته. وجعل البخیل كرجل يده مغلولتان دون صدره فإذا أراد لبس الدرع حالت يدها بينها وبين أن تمر سفلا على البدن، واجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته، فكانت ثقلاً ووبالاً عليه من غير وقاية له وتحصين لبدنه.

وحاصله أن الجواد إذا هم بالنفقة اتسع لذلك صدره وطاوعت يده فامتدتا بالعطاء. وأن البخیل يضيق صدره وتتقبض يده عن الإنفاق.

وقيل: ضرب المثل بهما لأن المنفق يستره

بها من العدو ولمسلم (جبتان أو جنتان) وكلا الوصفين يصح أن يمثل به، فالجنة الدرع والجبة القميص وكلاهما من حديد.

قوله: (قَدْ اضْطَرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا). أي: ألجئت أيديهما إلى تراقيهما، والترقوتان هما العظامان المشرفان في أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر. قوله: (فَكُلَّمَا هَمَّ الْمُتَصَدِّقُ بِصَدَقَتِهِ، اتَّسَعَتْ عَلَيْهِ حَتَّى تُعْفَى أَثَرُهُ). أي تمحو أثر مشيه لسبوغها.

والمعنى أن الصدقة تستر عيوبه وخطاياها كما يستر الثوب الذي يجر على الأرض أثر مشيه بمرور الذيل عليه.

والمنفق إذا هم بالصدقة انفسح لها صدره وطابت بها نفسه فتوسعت بالإنفاق.

قوله: (وَكُلَّمَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِالْصَّدَقَةِ، انْقَبَضَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا، وَتَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ). أي: انزوت وانضمت الحلقات حتى تضيق الجبة والدرع.

قوله: (وَأَنْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ، فَيَجْتَهِدُ أَنْ يُوسِّعَهَا فَلَا تَنْسُجُ).

وهذا المثل جاء على التمثيل لا على الإخبار عن شخص محدد.

فمثل البخیل بمن لبس درعاً فحالت يدها بينها وبين أن تمر على سائر جسده فاجتمعت في عنقه فلزمت ترقوته.

والمعنى: أن البخیل إذا حدث نفسه بالصدقة

وكلها معان صحيحة تنطبق على السخي والبخل.

### ﴿بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾﴾

٤٢٠- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يُزَلَّانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: لِلَّهِمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا. وَيَقُولُ الْآخَرُ: لِلَّهِمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا.

٤٢١- عَنْ أَسْمَاءَ رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الرَّبِيرُ، فَأَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: تَصَدَّقْ، وَلَا تُوعِي فَيُوعِيَ عَلَيْكَ. وَفِي رَوَايَةٍ: وَلَا تُخْصِي فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ. (وَفِي رَوَايَةٍ: لَا تُوكِي فَيُوكِي عَلَيْكَ).

### تغريخ الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق معاوية بن أبي مزرّة، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤٤٢)، م (١٠١٠)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ٥  
وَصَدَقَ بِالْحُسْنِ ٦ فَسَيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى ٧ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ  
وَأَسْتَفْتَنَ ٨ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنِ ٩ فَسَيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى ١٠  
[الليل: ٥-١٠]، «اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا مَالًا خَلَفًا».

• وحديث أسماء: أخرجه البخاري ومسلم من طريق عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَسْمَاءَ.

[خ (١٤٣٣-١٤٣٤-٢٥٩٠-٢٥٩١)، م (١٠٢٩)].

الله بنفقته ويستتر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجبة لابسها، والبخل كمن لبس جبة إلى ثدييه فيبقى مكشوفاً ظاهر العورة مفتضحاً في الدارين.

وقال ابن بطال: يريد أن المنفق إذا أنفق كفرت الصدقة ذنوبه ومحتها، كما أن الجبة إذا أسبغت عليه سترته ووقته، والبخل لا تطاوعه نفسه على البذل فيبقى غير مكفر عنه الآثام، كما أن الجبة تبقي من بدنه ما لا تستره، فيكون معرض الآفات.

وقال الطيبي: شبه السخي إذا قصد التصدق يسهل عليه بمن عليه الجبة ويده تحتها، فإذا أراد أن يخرجها منها يسهل عليه، والبخل على عكسه.

وقال المهلب: معناه أن الله تعالى ينمي مال المتصدق ويستتره ببركته من قرنه إلى قدمه، وجميع عوراته في الدنيا، والأجر في الآخرة.

والبخل ماله لا يمتد عليه، فلا يستتر من عوراته شيئاً حتى يبدو للناس منكشفاً مفتضحاً في الدنيا والآخرة، كمن يلبس جبة تبلغ إلى ثدييه لا تجاوز قلبه الذي يأمره بالامتنال

فالله يستتر المنفق في الدنيا وفي الآخرة، بخلاف البخل فإنه يفضحه.

وقيل: هو تمثيل لنماء المال بالصدقة، والبخل بضده.

وقيل: تمثيل لكثرة الجود والبخل، وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يده بالعطاء، وتعود ذلك، فإذا أمسك صار ذلك عادة.

تبويبات البخاري

بَابُ: التَّحْرِيطِ عَلَى الصَّدَقَةِ وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا.

بَابُ: الصَّدَقَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ.

بَابُ: هِبَةِ الْمَرْأَةِ لِغَيْرِ زَوْجِهَا وَعِتْفِهَا إِذَا كَانَ لَهَا زَوْجٌ فَهُوَ جَائِزٌ إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً، فَإِذَا كَانَتْ سَفِيهَةً لَمْ يَجِزْ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا

السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥].

غريب الحديث

(خَلْفًا): عوضاً.

(مُمْسِكًا): ممتنعاً عن الإنفاق.

(تَلَفًا): أتلف ما لديه.

(وَلَا تُوعِي): أي لا تجمعي إمساكاً وبخلاً.

(وَلَا تُحْصِي): الإحصاء: المبالغة في التقصي.

أي لا تحصى ما تنفقين حتى لا تستكثريه وتمتنعي من غيره.

(فَيُوعَى عَلَيْكَ): أي يمسك عنك فضله.

(لَا تُؤْكِي): أي لا تدخري وتمنعي ما في يدك.

فقه الحديث

قوله: (مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ).

دليل على أنه هذا على الدوام أول النهار.

قوله: (إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ).

بأمر الله وفي المسند عن أبي الدرداء رضي الله عنه قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا طَلَعَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا

بُعِثَ بِجَنْبَيْهَا مَلَكَانِ يُنَادِيَانِ، يُسَمِعَانِ أَهْلَ

الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ هَلُمُّوا إِلَيَّ

رَبُّكُمْ فَإِنَّ مَا قُلَّ وَكَفَى خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ وَالْهَيَّ، وَلَا

أَبَتْ شَمْسٌ قَطُّ إِلَّا بُعِثَ بِجَنْبَيْهَا مَلَكَانِ يُنَادِيَانِ يُسَمِعَانِ أَهْلَ الْأَرْضِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَأَعْطِ مُمْسِكًا مَالًا تَلَفًا.

قوله: (فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا).

هذا في الإنفاق في الطاعات واجبات ومندوبات والمباحات ومكارم الأخلاق وعلى العيال والضيغان والصدقات ونحو ذلك بحيث لا يذم ولا يسمى سرفاً، والإمساك المذموم هو الإمساك عن هذا.

قوله: (وَيَقُولُ الْآخَرُ: لِلَّهِمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا).

والتعبير بالعطية في هذا للمشكلة لأن التلف ليس بعطية.

وتضمن ذلك الدعاء بالخلف والتيسير لمن

ينفق في وجوه البر والدعاء بالتلف والتعسير لمن

أمسك عن الإنفاق في وجوه الخير والمباح، كما

قال تعالى ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَكَى ۖ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ ۖ﴾ (٦)

فَسَنِّيَرُهُ لِلْيُسْرَى ۖ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۖ وَكَذَبَ

بِالْحُسْنِ ۖ فَسَنِّيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ﴾ [الليل: ٥-١٠]

والتيسير المذكور أعم من أن يكون لأحوال

الدنيا أو لأحوال الآخرة وكذا دعاء الملك

بالخلف يحتمل الأمرين وأما الدعاء بالتلف

فيحتمل تلف ذلك المال بعينه أو تلف نفس

صاحب المال.

قال النووي: والإنفاق الممدوح ما كان في

الطاعات وعلى العيال والضيغان والتطوعات.

أَي لَا تَحْصِي النِّفْقَةَ فَيُحْصِي اللَّهُ بِقَطْعِ الْبَرَكَةِ.  
أَوْ لَا تَعْدِيهِ فَتُسْتَكْثَرِيهِ فَيَكُونُ سَبَبًا لِنَقْطَاعِ  
إِنْفَاقِكَ.

قوله: (لَا تُؤَيِّ قِيَوِي عَلَيَّ).

أَي لَا تُؤَيِّ مَالِكَ عَنِ الصَّدَقَةِ، فَلَا تُتَصَدَّقِي.  
وَالْمَعْنَى لَا تَجْمَعِي مَالَكَ وَتَبْخُلِي عَنِ  
الصَّدَقَةِ وَالنِّفْقَةِ فَتُحْرَمِي الْخَيْرَ وَالْبَرَكَةَ وَتَجَازِي  
بِمِثْلِ ذَلِكَ فَالْجُزْءُ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ

وَالْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَنَعَ الْفَضْلَ عَمَّنِ افْتَقَرُ إِلَيْهِ وَمَعْنَى  
فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ وَيُوعِي عَلَيْكَ أَي يَمْنَعُكَ فَضْلَهُ  
وَيَقْتَرِ عَلَيْكَ كَمَا مَنَعْتَ وَقَتَرْتَ بِمَا وَهَبْتَ كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُؤٌ وَّمَكْرَأَةٌ﴾.

وفيه الحث على النفقة في الطاعة والنهي عن  
الإسكاف والبخل فالرزق موصول بالإنفاق  
ومنقطع بانقطاعه والجزاء من جنس العمل.

وفيه النهي عن ادخار المال في الوعاء شحاً  
وعدم إنفاق ومنه: ﴿وَجَمْعٌ فَأَوْعَى﴾ [المعارج: ١٨].

وفيه أن من شح بماله عن النفقة وبخل به خشية  
نفاده، فأوعى عليه الوعاء وبدأ يحصيه خشية أن  
تنقصه النفقات، قلت بركته وقل انتفاعه وحرمت  
نماءه فيؤكّل الله عليه، ويمنعه فضله في الدنيا  
والآخرة كما منع السائل فضله وفي الترمذي  
مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ كَرِيمٌ يُحِبُّ الْكَرَمَ، جَوَادٌ يُحِبُّ  
الْجُودَ» وفيه ضعف.

وفي البخاري عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ  
قَالَ: «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلَمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَلَا يَنْظُرُ

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَهُوَ يَعْمُ الْوَاجِبَاتِ وَالْمَنْدُوبَاتِ،  
لَكِنِ الْمَمْسُكُ عَنِ الْمَنْدُوبَاتِ لَا يَسْتَحِقُّ هَذَا الدَّعَاءَ  
إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَيْهِ الْبَخْلُ الْمَذْمُومُ بِحَيْثُ لَا تَطْيِبُ  
نَفْسُهُ بِإِخْرَاجِ الْحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ.

قوله: (مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ،  
فَأَتَصَدَّقُ؟).

أَي لَا أَمْلِكُ إِلَّا مَا صَيَّرَهُ مَلَكًا لَهَا، فَأَمْرُهَا ﷺ  
أَنْ تُتَصَدَّقَ، وَلَمْ يَأْمُرْهَا بِاسْتِئْذَانِ الزُّبَيْرِ.

ويحتمل أن يريد ما جعله الزبير تحت يدها  
من ماله، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَتَتَصَدَّقُ مَا مَنَّهُ مَا  
جَرَتْ الْعَادَةُ بِالتَّسَامُحِ فِيهِ غَيْرُ مَفْسُودَةٍ وَنَحْوِهِ  
كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ  
طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا  
أَنْفَقَتْ، وَلَزَوْجُهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْحَازِنِ  
مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئاً»  
[متفق عليه عن عائشة].

قوله: (قَالَ: تَصَدَّقِي).

أَي تُتَصَدَّقِي مَا اسْتَطَعْتَ وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى مَا  
أَعْطَاهَا الزُّبَيْرُ لِنَفْسِهَا بِسَبَبِ نَفْقَةٍ وَغَيْرِهَا، أَوْ مِمَّا  
هُوَ مِلْكُ الزُّبَيْرِ وَلَا يَكْرَهُ الصَّدَقَةُ مِنْهُ بَلْ رَضِيَ بِهَا  
عَلَى عَادَةِ غَالِبِ النَّاسِ.

وهو دليل على أن للمرأة أن تتصدق من مالها  
بغير إذن زوجها وتقدمت بيانه، ولها أن تتصدق  
من مال زوجها بما جرت العادة بالتسامح فيه.

قوله: (وَلَا تُؤَيِّ قِيَوِي عَلَيَّ).

الإيعاء جعل الشيء في الوعاء وأصله الحفظ.

قوله: (وَلَا تُحْصِي فَيُحْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ).

إِلَيْهِمْ... وَرَجُلٌ مَنَعَ فَضْلَ مَاءٍ فَيَقُولُ اللَّهُ: الْيَوْمَ  
أَمْنَعُكَ فَضْلِي كَمَا مَنَعْتَ فَضْلَ مَا لَمْ تَعْمَلْ  
يَدَاكَ». **فَهُوَ يُخْلِفُهُ** وقال رسول الله ﷺ «وَأَتَّقُوا الشُّحَّ،  
فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ  
سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ وَاسْتَحْلَوْا مَحَارِمَهُمْ» [رواه مسلم عن  
جابر]. وقال رسول الله ﷺ «قال الله تعالى أنفق ينفق  
عليك» [متفق عليه].

وقال رسول الله ﷺ: «مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ،  
وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بِعَفْوٍ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ  
إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ» [رواه مسلم عن أبي هريرة].

### ﴿بَابُ: أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرِ مُفْسِدٍ﴾

٤٢٢- عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،  
قَالَ: الْخَازِنُ، الْمُسْلِمُ، الْأَمِينُ، الَّذِي يُنْفِقُ مَا  
أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُوقِرًا، طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى  
الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ؛ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ.

#### تَفْرِيجُ الْحَدِيثِ

أخرجه البخاري ومسلم من طريق بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ  
اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى.  
[خ (١٤٣٨ - ٢٢٦٠ - ٢٣١٩)، م (١٠٢٣)].

#### تَبْوِيهَاتُ الْبُخَارِيِّ

بَابُ: أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرِ  
مُفْسِدٍ.

بَابُ: اسْتِجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى:  
﴿إِنَّ خَيْرَ مَنْ آسْتَجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ وَالْخَازِنُ

وَفِيهِ أَنَّ الصَّدَقَةَ تَنْمُو الْمَالُ، وَيَبَارِكُ فِيهِ،  
وَمَنْ شَحَّ وَلَمْ يَتَصَدَّقْ، فَإِنَّ اللَّهَ يُوَكِّى عَلَيْهِ،  
وَيَمْنَعُهُ الْبَرَكَةَ فِي مَالِهِ وَمَصْدَاقَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾. يَعْنِي مَا أَنْفَقْتُمْ  
فِي طَاعَةِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «أَنْفَقْ أَنْفَقْ عَلَيْكَ».

وَفِيهِ التَّرْغِيبُ فِي الصَّدَقَةِ وَالْإِنْفَاقِ فِي وَجْهِهِ  
الْبَرِّ وَأَنَّ ذَلِكَ مُوَعِدٌ عَلَيْهِ بِالْخَلْفِ الْعَاجِلِ  
وَالثَّوَابِ الْآجِلِ.

وَفِيهِ أَنَّ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَتَصَدَّقَ وَتَهَبَ مِنْ مَالِهَا  
إِذَا لَمْ تَكُنْ سَفِيهَةً دُونَ إِذْنِ زَوْجِهَا.

وَفِيهِ الْحُضُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي الْوَاجِبَاتِ، كَالنَّفَقَةِ  
عَلَى الْأَهْلِ وَصَلَةِ الرَّحِمِ، وَيدْخُلُ فِيهِ صَدَقَةُ  
التَّطَوُّعِ، وَالْفَرَضِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ دَعَاءَ الْمَلَائِكَةِ  
مَجَابٌ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ  
الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»

وَفِيهِ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ مُوَكَّلُونَ بِأَعْمَالِ مَنْهَا  
الْحُضُّ عَلَى الْخَيْرِ وَالزَّجْرُ عَنِ الشَّرِّ وَمَنْهَا  
الدَّعَاءُ لِلْعِبَادِ وَمَنْهَا دَعَائِهِمْ كُلِّ صَبَاحٍ أَنَّ  
يُخْلَفُ عَلَى الْمُنْفِقِ، وَيَتَلَفُ عَلَى الْمَمْسُوكِ،  
فَبَشَرُ الْمُنْفِقِينَ وَحَذَرُ الْمَمْسُوكِينَ.

وَفِيهِ ذَمُّ الْبَخْلِ وَالشُّحِّ وَمَدْحُ الْإِنْفَاقِ فِي الطَّاعَاتِ  
وَوُجُوهُ الْخَيْرَاتِ وَمَحَبَّةُ اللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ لَهُ.

كَمَا قَالَ تَعَالَى ﴿وَمَنْ يُؤَقِّ شَحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ



لمن أعطاه إياه يخرج من أعطى كارهاً أو حاسداً.

فمن توفرت فيه استحق ثواباً كاملاً كثواب المتصدق صاحب المال.

ومن اختلت فيه الصفات لم يستحقه.

قال ابن رسلان: يدخل في الخازن من يتخذه الرجل، على عياله من وكيل وعبد وامرأة و غلام، ومن يقوم على طعام الضيفان. قوله: (فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ).

أي الذي أمر المتصدق أن يدفع الصدقة إليه، فإن دفع الخازن إلى غيره كان غير أمين لمخالفته فلا ثواب له.

قوله: (أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ).

بالثنية أي هو والمالك متصدقان ولكل واحد منهما أجر الصدقة، فالمالك أجر ما نفق من ماله، وللخازن أجر إيصاله للمستحق.

ويجوز أن يكون بكسر القاف جمعاً، أي هو متصدق من المتصدقين.

والمراد المشاركة في أصل الثواب، ويحتمل استوائهما في الثواب.

والأجر فضل الله يؤتيه من يشاء لا يدرك بقياس ولا هو بحسب الأعمال.

وفيه أجر الخادم إذا أعطى حسب القيود المذكورة.

وفيه الترغيب في الأمانة وحسن النية في الطاعة والتعاون في الخير، لما يترتب على ذلك من المشاركة في الأجر أن الخازن المسلم

الْأَمِينُ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ.

بَابُ: وَكَالَةِ الْأَمِينِ فِي الْخِزَانَةِ وَنَحْوِهَا.

### غريب الحديث

(الْخَازِنُ) الحافظ للمال (مُؤَفَّرًا) تاماً لا

ينقص منه شيئاً.

(طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ): أي راضية غير شحيحة ولا

حاسداً لمن أعطاه إياه.

(أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ): يكتب له أجر

المتصدق.

### فقاه الحديث

قوله: (الْخَازِنُ، الْمُسْلِمُ، الْأَمِينُ، الَّذِي

يُنْفِذُ مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلًا مُؤَفَّرًا، طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ).

وهي قيود لا بد منها لاستحقاق الخازن ثواباً

كاملاً كثواب المتصدق صاحب المال.

(الْخَازِنُ): أي الحافظ للمال يخرج غير

الموكل بحفظ المال.

(الْمُسْلِمُ): يخرج الكافر لأنه لا يصح منه

نية القربة.

(الْأَمِينُ): فيما وكل بحفظه ودفعه يخرج

الخائن لأنه مأزور لخيانتته، ومن الخيانة

الإنقاص في الإعطاء عما أمر به فهذه الأوصاف

لا بد من اعتبارها في تحصيل أجرة الصدقة

للخازن فينبغي أن يعتنى بها ويحافظ عليها.

(كَامِلًا مُؤَفَّرًا): يخرج ماله أنقص فيما أمر

إعطائه.

(طَيِّبًا بِهِ نَفْسُهُ): راض بذلك غير حاسد

### ﴿بَابُ: أَجْرُ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ﴾

٤٢٣- عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ؛ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا.

٤٢٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ <sup>(١)</sup> إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ.

#### تفريغ الحديث

• حديث عائشة:

أخرجه البخاري ومسلم من طريق شقيق، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ.

[خ (١٤٢٥ - ١٤٣٧ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ٢٠٦٥)، م (١٠٢٤)].

• وحديث أبي هريرة:

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي الزناد، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (٢٠٦٦ - ١٩٩٢ - ١٩٩٥ - ١٩٩٦ - ١٩٩٧)، م (١٠٢٦)].

#### تبويبات البخاري

• حديث عائشة:

بَابُ: مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُؤَوَّلْ  
بِنَفْسِهِ.

بَابُ: أَجْرُ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ

الأمين من زوجة وخادم ووكيل إذا أدى ما أمر به من الصدقات كاملاً موفوراً بلا نقص فيدفعه لمن أم له به فهو أحد المتصدقين في الثواب.

وفيه أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر ومعنى المشاركة أن له أجراً كما لصاحبه أجر وليس معناه أن يزا حمه في أجره والمراد المشاركة في أصل الثواب فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب وإن كان أحدهما أكثر ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه وقد يتساويا.

وفيه فضل التعاون على البر كما هنا وقد دلت النصوص على اشتراك المتعاونين على الخير في الأجر كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٢] إلا أنه لا يجوز لأحد أن يتصدق من مال أحد بغير إذنه، لكن لما كانت امرأة الرجل لها حق في ماله، وكان لها النظر في بيتها جاز لها الصدقة بما لا يكون إضاعة للمال، ولا إسرافاً، لكن بمقدار العرف والعادة، وما تعلم أنه لا يؤلم زوجها، وتطيب به نفسه، فأخبر أنها تؤجر على ذلك، ويؤجر زوجها بما كسب، ويؤجر الخادم الممسك لذلك، وهو الخازن المذكور في الحديث، إلا أن مقدار أجر كل واحد منهم لا يعلمه إلا الله، غير أن الأظهر أن الكاسب أعظم أجراً إن كانت الصدقة بإذنه.

(١) وَلِلسُّلَمِ: وَهُوَ شَاهِدٌ.

مُفْسِدٍ.

بَابُ: أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ رَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾.

• وحديث أبي هريرة:

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾.

بَابُ: صَوْمِ الْمَرْأَةِ بِإِذْنِ رَوْجِهَا تَطَوُّعًا.  
بَابُ: لَا تَأْذَنِ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِ رَوْجِهَا لِأَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ.

بَابُ: نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ إِذَا غَابَ عَنْهَا رَوْجُهَا، وَنَفَقَةِ الْوَلَدِ.

### غريب الحديث

(غَيْرَ مُفْسِدَةٍ): غير مضیعة ماله.

(بِمَا كَسَبَ): بسبب كسبه المال المنفق.

(وَلِلْحَازِنِ): الذي يحفظ المال.

(مِثْلَ ذَلِكَ): من الأجر.

(وَلَا تَأْذَنِ فِي بَيْتِهِ): ألا تسمح بدخول بيته لمن يكره.

(يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرُهُ): يعطى مثل نصف أجره.

### فقه الحديث

قوله: (إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا).

قيده بالطعام لأنه الذي يسمح به عادة بخلاف المال، فإن إنفاق المرأة منها لا يكون إلا بالإذن الصريح.

قوله: (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ).

أي غير قاصدة إفساد مال الزوج والتصدق بما يحتاجه أو يضره ويفسد ماله، وغير معطية ما لم تجر العادة باعطائه، وهذا قيد مهم لأنها إذا كانت مفسدة فإنه لا يجوز.

قوله: (كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ).

أي لأجل إنفاقها ما جرى التسامح فيه.

قوله: (وَلِرَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ).

أي بسبب كسبه المال المنفق، والمعنى أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر.

قوله: (وَلِلْحَازِنِ).

وهو من يحفظ المال والطعام.

قوله: (مِثْلَ ذَلِكَ).

أي مثل أجر المالك، بالشروط، والمراد التساوي في أصل الأجر، فلا ينافي أنه قد يحصل التفاوت.

قوله: (لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا).

لكل واحد من الثلاثة أجر دون مزاحمة لأجر الآخر، والأجر فضل من الله يؤتيه من يشاء.

قد يكون أجرهما سواء وقد يتفاوتون مع اشتراكهما في الأجر من غير مزاحمة.

وفيه دل على اشتراك المتعاونين على الخير في الأجر.

قوله: (لَا يَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَرَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

ويلتحق به السيد بالنسبة لأتمته التي يحل له وطؤها ووقع في رواية همام (وبعلها) وهي أفيد

وفيه حث على حسن العشرة مع الزوج ومراعات حاله في بيته وأكله ونومه وجماعه وأثر ذلك عائد إلى المرأة أجراً واستقراراً. وفيه أن حق الزوج أكد على المرأة من التطوع بالصوم لأن حقه واجب والقيام بالواجب مقدم على القيام بالتطوع.

قوله: (وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ) (وَلَمُسْلِمٍ: وَهُوَ شَاهِدٌ).

وهذا القيد في رواية مسلم خرج مخرج الغالب وإلا فغيبية الزوج لا تقتضي الإباحة للمرأة أن تأذن لمن يدخل بيته.

ويحتمل أن يكون له مفهوم وذلك أنه إذا حضر تيسر استئذانه وإذا غاب تعذر فلو دعت الحاجة إلى الدخول عليها لم تفتقر إلى استئذانه لتعذره.

ثم هذا كله فيما يتعلق بالدخول عليها أما مطلق دخول البيت بأن تأذن لشخص في دخول موضع من حقوق الدار التي هي فيها أو إلى دار منفردة عن سكنها فهل يحتاج لإذن الأظهر نعم.

وقال النووي في هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج بالإذن في بيته إلا بإذنه وهو محمول على ما لا نعلم رضا الزوج به، أما لو علمت رضا الزوج بذلك فلا حرج عليها كمن جرت عادته بإدخال الضيفان موضعاً معداً لهم سواء كان حاضراً أم غائباً فلا يفتقر إدخالهم إلى إذن خاص لذلك، وحاصله أنه لا بد من اعتبار إذنه تفصيلاً أو إجمالاً.

ونقل ابن حزم عن أهل اللغة أن البعل اسم للزوج والسيد فإن ثبت وإلا ألحق السيد بالزوج للاشتراك في المعنى.

قوله: (شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

أي حاضر غير مسافر.

فالإذن واجب في صيام النفل وفي الواجب الموسع، وأما صيام رمضان فيه وكذا الواجب المضيق فلا يحتاج إذنه.

والإذن نوعان لفظي وعرفي.

فإن لم يأذن كتب لها أجر الصيام والامتنال. ودل قوله: (لَا يَجُلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

أن النهي للتحريم وهو قول الجمهور، وقال بعض العلماء يكره، قال النووي والصحيح الأول، فلو صامت بغير إذنه صح وأثمت لاختلاف الجهة وأمر قبوله إلى الله.

وسبب هذا التحريم أن للزوج حق الاستمتاع بها في كل وقت وحقه واجب على الفور فلا يفوته بالتطوع ولا واجب على التراخي، والعادة أن المسلم يهاب انتهاك الصوم بالإفساد فإن تركت الصوم لعدم إذنه حصل لها أجره وهي مفطرة.

قوله: (وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ).

تقييده بالشاهد يقتضي جواز التطوع لها إذا كان مسافراً بدون إذنه، فلو صامت وقدم في أثناء الصيام فله إفساد صومها ذلك من غير كراهة.

قوله: (إِلَّا بِإِذْنِهِ).

أي الصريح ويقوم إذنه العرفي مقام الإذن اللفظي.

قوله: (وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ).

وإنفاق المرأة من بيت زوجها يدخل فيه:

ما يأذن لأهله وعياله وللخادم في الإنفاق بما يكون في البيت من طعام، ويطلق أمرهم فيه إذا حضره السائل ونزل الضيف، حضهم رسول الله ﷺ على لزوم هذه العادة ووعدهم الثواب عليه.

ويدخل فيه اليسير الذي لا يؤثر نقصانه مما تعارف الناس على التسامح في التصديق به عادة فالإذن العرفي كالإذن اللفظي.

ويدخل فيه إذا علمت أنه لا يكره العطاء فتعطي ما لا يفسد عليه ماله.

قوله: (عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ).

أي عن غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها إذن عام متبادل لهذا القدر وغيره إما بالصريح وإما بالعرف.

وهذا مفروض في قدر يسير يعلم رضى المالك به في العادة فإن زاد على المتعارف لزم إذنه الصريح لقوله ﷺ «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مَفْسُودَةٍ» فأشار إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ونبه بالطعام أيضا على ذلك؛ لأنه يسمح به عادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال.

قوله: (فَإِنَّهُ يُؤَدِّي إِلَيْهِ شَطْرَهُ).

أي نصفه والمراد له مثل نصف الأجر من دون نقصان أجر المالك كما في رواية للبخاري: «فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ».

وأغرب من حمل قوله: (يؤدى إليه شطره).

على المال المنفق وأنه يلزم المرأة إذا أنفقت بغير أمر زوجها زيادة على الواجب لها أن تغرم القدر الزائد وأن هذا هو المراد بالشرط في الخبر. وهل الأجر بينهما مناصفة، أو هما فيه شركاء لا ينقص أحدهم أجر الآخر. احتمالان:

أقواهما أن لكل أجره (لا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا). ولمسلم عن عُمَيْرٍ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوْلِيَ بَشْيٍ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا نِصْفَانِ» فللكل منهما ثوابه ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء، وقوله هنا نصفان معناه قسمان وإن كان أحدهما أكثر، فلكل أجر عمله (لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْحَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا)، كما في قوله الطهুর شطر الإيمان، وقوله: (تَعْلَمُوا الْفَرَائِضَ وَعَلَّمُواهَا، فَإِنَّهُ نِصْفُ الْعِلْمِ) [خرجه ابن ماجه].

وفيه التوسعة للمرأة أن تنفق من طعام بيتها ما جرت العادة بالتسامح فيه دون إذن زوجها وهي شريكة في الأجر وأخرج أبو داود وابن خزيمة عن سعد، قالت: امرأة: يا نبي الله، إنا

هذه العادة واستدامة ذلك الصنيع ووعدهم الأجر والثواب عليه وأفرد كل واحد منهم باسمه ليتسارعوا إليه ولا يتقاعدوا عنه.

وليس للمرأة والخازن أن يفتاتوا على رب البيت بشيء لم يؤذن لهما ولم يطلق لهما الإنفاق منه.

قال الحافظ في الفتح: اختلف السلف فيما إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها:

فمنهم من أجازة في الشيء اليسير الذي لا يؤبه به.

ومنهم من حمله على ما إذا أذن الزوج ولو بطريق الإجمال، وهو اختيار البخاري، ويحتمل أن يكون ذلك محمولاً على العادة.

ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال وفي مصالحه.

ومنهم من فرق بين الزوجة والخادم بأن الزوجة لها حق في مال الزوج ولها النظر في بيته فجاز لها أن تتصدق بما لا يكون إسرافاً بل بالمعتاد وما يعلم أنه لا يضُر زوجها، وأما الخادم فليس له تصرف في متاع مولاه ولا حق فلا بد من الإذن الصريح في عطيته دون الزوجة. اهـ. بتصرف.

وفيه أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر في أصل الثواب من غير مزاحمة فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب وإن كان أحدهما أكثر.

كُلُّ عَلَى آبائنا وأبنائنا وأزواجنا فما يَحِلُّ لنا من أموالهم؟ فقال: "الرَّطْبُ تَأْكُلُهُ وَتُهْدِيهِ"

وفيه ترغيب الزوجة والخادم في إعطاء السائل مطلوبه إذا لم يتجاوز العادة والعرف وعلم من حال المالك بالسماح بذلك، لما يترتب على ذلك من الأجر.

وأحاديث إنفاق المرأة من بيت زوجها:

منها ما يدل على منعها إلا بإذنه.

ومنها ما يدل على الإباحة.

ومنها ما قيد بطيب نفس منه وبكونها غير مفسدة وهو أصحها.

ومنها ما هو مقيد بكونها غير مفسدة وإن كان من غير أمره.

ومنها ما قيد الحل فيه بكونه رطباً.

والجمع بينها أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد، واختلاف حال الزوج في مسامحته بذلك وكرهته له، واختلاف الحال في الشيء المنفق بين أن يكون شيئاً يسيراً يتسامح به، وبين أن يكون له خطر في النفس يخل بمثله وبين أن يكون رطباً يخشى فسادَه إن تأخر وبين أن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد.

فهو خارج على مذهب أغلب الناس أن رب البيت قد يأذن لأهله وعياله وخادمه في الإنفاق مما يكون في البيت من طعام وإدام ونحوه ويطلق أمرهم في الصدقة منه إذا حضرهم السائل ونزل بهم الضيف فحضرهم رسول الله ﷺ على لزوم

أيضا على ذلك لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس وفي كثير من الأحوال.

وهل يجوز للمرأة الصدقة من مال زوجها بالشيء اليسير، بغير إذنه؟ قولان:

أحدهما، الجواز؛ لحديث عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا، عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ» متفق عليه. ولم يذكر إذنا.

ولحديث أسماء رضي الله عنها، قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لِي مَالٌ إِلَّا مَا أَدْخَلَ عَلَيَّ الرَّبِيرُ، فَأَتَصَدَّقُ؟ قَالَ: تَصَدَّقِي، وَلَا تُوعِي قَبُوعِي عَلَيْكَ. وَفِي رِوَايَةٍ: وَلَا تُخْصِي فَيُخْصِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ. [متفق عليه].

ولأن العادة السماح بذلك، وطيب النفس فيه، فجرئ مجرى صريح الإذن، كما أن تقديم الطعام بين يدي الأكلة قام مقام صريح الإذن في أكله.

والقول الثاني: أنه لا يجوز؛ لحديث أبي أمامة الباهلي قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي خُطْبَتِهِ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ: لَا تُنْفِقُ امْرَأَةٌ شَيْئًا مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَا الطَّعَامُ، قَالَ: ذَاكَ أَفْضَلُ أَمْوَالِنَا خَرَجَهُ الترمذي وحسنه. وقوله ﷺ: (لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ إِلَّا بِطِيبِ نَفْسٍ مِنْهُ).

ولأنه تبرع بمال غيره بغير إذنه، فلم يجوز، كغير الزوجة.

والأول أصح؛ لأن الأحاديث فيها خاصة

ولا بد للخازن والزوجة والمملوك من إذن المالك في ذلك فإن لم يكن إذن أصلا فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة بل عليهم وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه، والإذن ضربان:

أحدهما الإذن الصريح في النفقة والصدقة. والثاني الإذن المفهوم من اطراد العرف والعادة مما جرت العادة به وعلم بالعرف رضا الزوج والمالك به فإذنه في ذلك حاصل وإن لم يتكلم.

فإن شك في رضاه أو كان شخصا يشح بذلك وعلم من حاله ذلك لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح إذنه.

وأما قوله ﷺ: (وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ نَفَقَةٍ عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّهُ يُؤَدَّى إِلَيْهِ شَطْرُهُ).

فمعناه من غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين ويكون معها إذن عام سابق متناول لهذا القدر وغيره وذلك الإذن الذي قد بيناه سابقا إما بالصريح وإما بالعرف، ولا بد من هذا التأويل لأنه ﷺ جعل الأجر مناصفة وفي رواية أبي داود (فلها نصف أجره) ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها فتعين تأويله.

واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة فإن زاد على المتعارف لم يجز وهذا معنى قوله ﷺ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَأُشَارَ ﷺ إِلَى أَنَّهُ قدر يعلم رضا الزوج به في العادة ونبه بالطعام



فَيَبِيعُ، فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ-؛ خَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ  
رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ.

### تَفْرِيجُ الْحَدِيثِ

• حديث أبي سعيد:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ  
شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

[خ (١٤٦٩ - ١٤٧٠)، م (٦٤٧٠)، م (١٠٥٣)].

• وحديث أبي هريرة:

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ، عَنْ  
أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤٧٠ - ١٤٨٠)، م (٢٠٧٤ - ٢٣٧٤)، م (١٠٤٢)].

### تَبْوِيَّاتُ الْبُخَارِيِّ

بَابُ: الاسْتِعْفَافِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ.

بَابُ: الصَّبْرِ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ، وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿إِنَّمَا  
يُؤَقِّبُ الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ وَقَالَ عُمَرُ: وَجَدْنَا  
خَيْرَ عَيْشِنَا بِالصَّبْرِ.

بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَأْذِنُ الْنَّاسُ

إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وَكَمْ الْغِنَى؟ وَقَوْلِ  
النَّبِيِّ ﷺ: وَلَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا  
يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى

قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾

بَابُ: كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ.

بَابُ: بَيْعِ الْحَطَبِ وَالْكَالِ.

### غَرِيبُ الْحَدِيثِ

(فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ): لَنْ أَحْبَسَهُ وَأَمْنَعَكُمْ مِنْهُ.

صَحِيحَةٍ، وَالْخَاصُّ يَقْدُمُ عَلَى الْعَامِّ وَيُبَيِّنُهُ،  
وَيَعْرِفُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَامِّ غَيْرَ هَذِهِ الصُّورَةِ  
الْمَخْصُوصَةِ، وَالْحَدِيثُ الْخَاصُّ لِهَذِهِ الرِّوَايَةِ  
ضَعِيفٌ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِهَا؛  
لَأَنَّهَا بِحُكْمِ الْعَادَةِ تَتَصَرَّفُ فِي مَالِ زَوْجِهَا،  
وَتَتَبَسَّطُ فِيهِ، وَتَتَصَدَّقُ مِنْهُ، لِحُضُورِهَا وَغَيْبَتِهَا،  
وَالِإِذْنِ الْعَرَفِيِّ يَقُومُ مَقَامَ الْإِذْنِ الْحَقِيقِيِّ، فَصَارَ  
كَأَنَّهُ قَالَ لَهَا: افْعَلِي هَذَا. فَإِنْ مَنَعَهَا ذَلِكَ، وَقَالَ:  
لَا تَتَصَدَّقِي بِشَيْءٍ، وَلَا تَتَبَرَّعِي مِنْ مَالِي بِقَلِيلٍ،  
وَلَا كَثِيرٍ. لَمْ يَجِزْ لَهَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَنْعَ الصَّرِيحَ  
نَفْيٌ لِلِإِذْنِ الْعَرَفِيِّ.

وَلَوْ كَانَ فِي بَيْتِ الرَّجُلِ مَنْ يَقُومُ مَقَامَ امْرَأَتِهِ  
كَأَخْتِهِ. أَوْ غُلَامُهُ الْمُتَصَرِّفُ فِي بَيْتِ سَيِّدِهِ  
وَطَعَامِهِ، جَرَى مَجْرَى الزَّوْجَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا؛  
لَوْجُودِ الْمَعْنَى فِيهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### ﴿بَابُ: الاسْتِعْفَافِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ﴾

٤٢٦- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ: أَنَّ نَاسًا مِنَ  
الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ  
فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ،  
فَقَالَ: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ  
عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرُ يُعَفِّهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ  
يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ  
أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ.

٤٢٥- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ  
حَبْلَهُ، فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ - وَفِي رِوَايَةٍ:

أي ومن يظهر الاستغناء.

قوله: (يُغْنِيهِ اللَّهُ).

أي: يرزقه الغنى عن الناس، فلا يحتاج إلى أحد.

قوله: (وَمَنْ يَتَصَبَّرْ).

أي: من يعالج الصبر.

قوله: (يُصْبِرُهُ اللَّهُ).

أي: يرزقه الله صبرا ويسهله عليه.

قوله: (وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ).

فيه بيان فضل الصبر وأنه من أعظم العطايا فمن أعطيه نال الخيرات ومن حرمه فاتته الخيرات ولينال العبد الصبر لا بد أن يجاهد نفسه عليه والعبد يحتاج التصبر في مقامات الصبر الثلاث: صبر على الأوامر والطاعات حتى يؤدّيها، وصبر عن المناهي والمخالفات حتى لا يقع فيها، وصبر على الأقدار والأقضية حتى لا يتسخطها. وذكر الله الصبر في كتابه في أكثر من تسعين موضعا. وقرنه بالصلاة في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ وجعل الإمامة في الدين موروثة عن الصبر واليقين بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾ فلا بد من الصبر للعلم بالحق والعمل بالحق ونشر الحق وعلى ما يلقي في طريق الحق.

ولن يزال العبد يتصبر حتى يصبره الله، ويعطيه

(يَسْتَعْفِفُ): يظهر العفة ويكف عن السؤال.

### فقّه الحديث

قوله: (أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ).

لم تذكر أسماءهم لعدم تعلق الحكم بها.

قوله: (سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ).

كرروا السؤال ثلاثا والرسول يعطيهم في كل مرة، ويحتمل أنهم سألوه على فترات لحاجتهم. قوله: (حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ).

أي: فرغ وفني.

قوله: (فَقَالَ: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدَّخِرَهُ عَنْكُمْ).

أي لن أحبسها عنكم، وأخيؤه وأمنعكم إياها منفرداً به عنكم لكرمه وعلمه حاجتهم.

وفيه ما كان عليه من السخاء وإنفاذ أمر الله.

وفيه إعطاء السائل مرتين وثلاثاً.

وفيه الاعتذار إلى السائل والحض على التعفف.

وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولي تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة.

قوله: (وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ).

أي من طلب العفة عن السؤال وأظهر الاستغناء عن الخلق.

قوله: (يُعِفَّهُ اللَّهُ).

أي: يرزقه الله العفة، أي: الكف عن الحرام، ويغنيه من فضله، وهو شامل لأنواع العفة عما لا يستحقه.

قوله: (وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ).

وفيه الاكتساب بالمباحات كالحطب والحشيش النابتين في موات.

وفيه الحث على الاكتساب والعمل ولوقل ففيه غناء عن الناس وعزة للقلب ونشاط للنفس وصحة للبدن واكتساب للمال وبركة فيه.

وفيه الحث على الاحتطاب وأنه من الرزق المباح ومن عمل اليد الذي هو من خير المكاسب وفي البخاري مرفوعاً «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ، وَإِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ»

فإن كان زراعاً فهو أطيب المكاسب وأفضلها؛ لأنه عمل يد وفيه توكل ونفع عام للمسلمين والدواب وأنه لا بد في العادة أن يؤكل منه بغير عوض فيحصل له أجره.

قوله: (خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ).

وفيه جواز السؤال للحاجة وإن كان الأولى تركه والصبر حتى يأتيه رزقه بغير مسألة.

دليل على كراهية المسألة، وهي على ثلاثة أوجه: حرام، ومكروه، ومباح.

فمن سأل زكاة وهو غني عنها، وأظهر من الفقر فوق ما هو به حرم.

ومن سأل من تطوع ولم يظهر من الفقر فوق ما هو به كره.

ومن سأل بالمعروف قريباً أو صديقاً أو ليكافيء حل.

أجره وعاقبته الحميدة كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾، وقال: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾، وقال: ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، وقال: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾.

وفيه الاعتذار إلى السائل والحض على التعفف. وفيه أن الاستغناء والعفة والصبر توفيق من الله.

وفيه ما كان عليه ﷺ من الكرم والسخاء والسماحة والإيثار على نفسه.

وفيه: الاعتذار للسائل إذا لم يجد ما يعطيه.

وفيه: الحض على الاستغناء عن الناس بالصبر، والتوكل على الله، وانتظار رزق الله، وأن الصبر أفضل ما أعطيه المؤمن، وكذلك الجزاء عليه غير مقدور، ولا محدود. قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾.

قوله: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، فَيَحْتَطَبَ عَلَى ظَهْرِهِ - وَفِي رِوَايَةٍ: فَيَبِيعَ، فَيَأْكُلَ وَيَتَصَدَّقَ).

فيه الحلف لتقوية الأمر وتأكيده.

وفيه بيان أن من ثمرات الاكتساب الاستغناء عن السؤال والتصدق، وقد ذكرهما في قوله: (فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ) وفي رواية لمسلم «فَيَتَصَدَّقُ به ويستغني عن الناس».

وفي حديث الباب تفضيل الاحتطاب على السؤال وليس فيه أنه أفضل المكاسب فلعله ذكره لتيسره ولا سيما في بلاد الحجاز لكثرة ذلك فيها.

الله، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرْعَةٌ لَحْمٍ» [متفق عليه].

وقوله «المسائلُ كُدُوحٌ يَمْدَحُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ، فَمَنْ شَاءَ أَبْقَى عَلَى وَجْهِهِ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَ، إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ فِي أَمْرٍ لَا يَجِدُ مِنْهُ بُدًّا» [رواه أبو داود].

قال ابن عبد البر (السؤال لا يجوز لمن فيه منة وقوة وأدنى حيلة في المعيشة إلا أن يسأل ذا سلطان لأن له عنده حقاً في بيت المال وإن لم يتعين، أو يسأل في أمر لا بد له منه من حمالة يتحملها أو دين ادانته في واجب أو مباح يسأل من يعرف أن كسبه لا بأس به).

وفيه ترجيح الاكتساب على السؤال ولو كان بعمل شاق كالاخطاب ولو لم يقدر على بهيمة يحمل الحطب عليها بل حمله على ظهره، وذكر البغوي عن عمر رضي الله عنه: مكسبة فيها بعض الرية خير من المسألة. يريد: فيها بعض الشك والشبهة.

قال البغوي: أما السؤال لذوي الحاجة، فحسبة يؤجر عليه، فعلة رسول الله ﷺ وسئل ابن وهب عن الرجل يعرف في موضع محتاجين، وليس عنده ما يسعهم، وهو إذا تكلم يعلم أنه يعطى، ترى هل له أن يسأل لهم؟ قال: نعم، وأجره الله على قدر ذلك.

قال: وكان مالك يفعل ذلك حتى أودى، وأنا أفعله.

أما السؤال عند الضرورة فواجب لإحياء النفس.

وأما الأخذ من غير مسألة ولا إشراف نفس فلا بأس به.

وفيه الحض على التعفف عن المسألة، والتزهد عنها، وأن يمتن المرء نفسه في طلب الرزق، وإن ركب المشقة في ذلك، ولا يكون عيلاً على الناس، وذلك لما يدخل على السائل من الذل في سؤاله وفي الرد إذا رد خائباً، ولما يدخل على المستؤل من الضيق في ماله إن هو أعطى لكل سائل، ولهذا المعنى قال رسول الله ﷺ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى».

وكان مالك يرى ترك ما أعطى الرجل على جهة الصدقة أحب إليه من أخذه وإن لم يسأله. وفيه كراهية السؤال لكل من فيه طاقة على السعي والاكتساب.

وفيه ذم المسألة وحمد المعالجة والسعي والتحرّف في المعيشة وقد وردت أحاديث كثيرة صحاح في ذم المسألة فيها شفاء لمن تدبرها ووقف على معانيها وهي تفسر معنى هذا الباب وتوضح المراد منه والله الموفق للصواب فمما يخرج في هذا الباب:

قوله: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا: هِيَ الْمُتَّقَةُ، وَالسُّفْلَى: هِيَ السَّائِلَةُ» [متفق عليه].

وقوله «لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى

﴿بَابُ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى﴾

٤٢٧- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَلَبَدًا يَمْنُ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى<sup>(١)</sup>.

• وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ (مَا تَرَكَ غَنَى).

• وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه: فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ.

#### تفريع الحديث

حديث حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ.

[خ (١٤٢٧)].

وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ.

[م (١٠٣٤)].

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤٢٦-١٤٢٨-٥٣٥٥-٥٣٥٦)، م (١٠٤٢)].

وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.

[خ (١٤٢٩)، م (١٠٣٣)].

#### تبويبات البخاري

بَابُ: لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَالْدِّينُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْعِنَى وَالْهَبَةِ، وَهُوَ

رَدُّ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ، فَيُؤْتَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ، كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ أَثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ. قَالَ: أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ. قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ.

بَابُ وَجُوبِ النَّفَقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ.

بَابُ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى\*.

#### غريب الحديث

(الْيَدُ الْعُلْيَا): هِيَ الْمُنْفِقَةُ.

(الْيَدِ السُّفْلَى): هِيَ السَّائِلَةُ.

#### فقه الحديث

قوله: (الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى).

والعليا هي المنفقة المعطية، والسفلى هي السائلة كما فسر الحديث الثاني.

وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة الواجبة والمستحبة، وأن يد المنفق العالية

الْفَضْلُ خَيْرٌ لَكَ، وَأَنْ تُمْسِكَ شَرٌّ لَكَ، وَلَا تَلَامُ عَلَى كَفَافٍ.

(١) وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ رضي الله عنه: يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ أَنْ تَبْدُلَ

بشرط أن يكون ممن يصبر على الضائقة فإن لم يكن كذلك كره، ومع جوازه فالمستحب أن لا يفعله وأن يقتصر على الثلث.

فإن تصدق بماله مع عدم توفر الشرط رد إليه أو ما يحصل له به الغنى، كما في قصة الذي أعتق عبدا له عن دبر لم يكن له مال غيره فباعه النبي ﷺ بثمانمائة درهم فدفعتها إليه، ثم قال: «أَبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا، فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِذِي قَرَابَتِكَ، فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» وكما فعل عمر رضي الله عنه حيث رد على غيلان الثقفي قسمة ماله.

قوله: (فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ).

والأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هي المنفقة المعطية، وأن السفلى هي السائلة وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور.

وأما اليد المتعففة والآخذة من غير سؤال فهل هي عليا أم سفلى في هذا تفصيل.

فيد المعطي تضافرت الأخبار بأنها عليا.

ويد السائل تضافرت الأخبار بأنها سفلى سواء أخذت أم لا.

ويد المتعفف هذه توصف بكونها عليا علواً معنوياً.

ويد الآخذ بغير سؤال اختلف فيها فذهب جمع إلى أنها سفلى وهذا بالنظر إلى الأمر المحسوس، وأما المعنوي فلا يطرده فقد تكون

الشريفة المكرومة.

وفيه فضل القناعة والحث عليها والأحاديث في هذا المعنى كثيرة.

وفيه كراهة السؤال من غير ضرورة.

قوله: (وَأَبْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ).

فيه تقديم نفقة نفسه وعياله لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم.

وفيه الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية.

قوله: (وَحَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى). أي ما بقي صاحبها بعدها مستغنيا بما بقي معه على مصالحه وحواله.

وهذا دليل ظاهر أنه أفضل من الصدقة بكل ماله؛ لأن من تصدق بالجميع قد يندم إذا احتاج ويود أنه لم يتصدق بخلاف من بقي بعدها مستغنيا فإنه لا يندم عليها بل يسر بها.

فأفضل الصدقة ما تركت غنى يستغني به صاحبها في حوائجه له ولمن يمون، ومعنى الغنى

في الحديث أي حصول ما تدفع به الضرورية والحاجة، فلا يجوز أن يضيع نفسه ومن يمون

ويتصدق بما هم مضطرون له من مأكول وملبس، لأنه يؤدي إلى الإضرار بنفسه وبهم فمراعاة حقه

أولى فإذا سقطت هذه الواجبات صح الإيثار وكانت صدقته هي الأفضل لأجل ما يتحمل من

شدة مشقته.

وهل يجوز التصدق بجميع المال:

اختلف العلماء في ذلك والمختار جوازه بلا كراهة لمن لا دين عليه ولا يضيع من يمون

(يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ أَنْ تَبْدُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ)  
أي إن بذلت الفاضل عن حاجتك وحاجة  
عِيَالِكَ فهو خير لك لبقاء ثوابه.  
(وَأَنْ تُمْسِكَ شَرٌّ لَكَ)  
لأنه إن أمسك عن الواجب استحق العقاب  
عليه وإن أمسك عن المندوب فقد نقص ثوابه  
وفوت مصلحة نفسه في آخرته وهذا كله شر.  
(وَلَا تُلَامُ عَلَى كِفَافٍ).  
فقدر الحاجة له ولمن يمون إذا أبقاء لا لوم  
على صاحبه فيه.

### ﴿بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ﴾

٤٢٨- عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ  
النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ  
سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: يَا حَكِيمُ! إِنَّ هَذَا  
الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَيْبِ نَفْسٍ  
بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ  
يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ، وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ،  
وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ يَدِ السُّفْلَى.

(وَفِي رِوَايَةٍ: قَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!  
وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرَى أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا  
حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا. فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو  
حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ، فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ  
شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ، فَأَبَى أَنْ  
يَقْبَلَ، فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ! إِنِّي أَعْرَضُ  
عَلَيْهِ حَقُّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا الْقِيَمِ،  
فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ. فَلَمْ يَرَزْ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنْ

عليا في بعض الصور وعليه يحمل كلام من  
أطلق كونها عليا.

وأولى ما فسر الحديث بالحديث.  
فأعلى الأيدي المنفقة ثم المتعففة ثم الآخذة  
بغير سؤال ثم السائلة ودرجات العلو والسفل  
متفاوتة والله تعالى هو المعطي حقيقة، وفي  
سنن أبي داود قال ﷺ «الأيدي ثلاثة: فيدُ الله  
العليا، ويدُ المعطي التي تليها، ويدُ السائل  
السفلى، فأعطِ الفضل، ولا تعجز عن نفسك»  
وفيه الحث على الإنفاق في وجوه الطاعة  
الواجبة والمستحبة.

وفيه فضل القناعة والحث عليها والأحاديث  
في هذا كثيرة.

واستدل به على ترجيح الغنى مع القيام  
بحقوقه على الفقر؛ لأن العطاء إنما يكون مع  
الغنى والخلاف في ذلك مشهور، ومن فضل  
الفقر أجاب بأنه ليس المراد بالخيرية الفضل  
من جهة الدين، وإنما المراد أنه خير في الإعطاء  
وأعلى همة وأعظم أجراً.

وفيه النهي عن السؤال والتنفير عنه بتسمية  
اليَدِ السَّائِلَةِ سفلى وقد يكون مباحاً أو مكروهاً  
أو محرماً حسب حاله، ومحله إذا لم تدع إليه  
ضرورة فإن كانت به ضرورة فلا بأس، وقد  
يكون مندوباً، وقد يكون واجباً، فتجري عليه  
الأحكام الشرعية الخمسة: التحريم والكراهة  
والإباحة والندب والوجوب.

قوله: (وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ):



بَابُ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ يَدِ السُّفْلَى، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى\*.

### غريب الحديث

(خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ): كالفاكهة الخضرة في المنظر الحلوة في المذاق ولذلك ترغبه النفوس وتميل إليه وتحرص عليه.

(بِطِيبِ نَفْسٍ): بغير إلحاح في السؤال ولا طمع ولا حرص ولا إكراه أو إحراج للمعطي. (بُورِكَ لَهُ فِيهِ): كثر ونما وكان رزقا حلالا لا يشعر بلذته.

(بِإِشْرَافِ نَفْسٍ): بإلحاح في السؤال وتطلع لما في أيدي غيره وشدة حرصه على تحصيله مع إكراه المعطي وإحراج.

(كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ): لا يقنع بما يأتيه وأصبح كمن أصيب بمرض الجوع الكاذب الذي كلما ازداد أكلاً ازداد جوعاً فكلما جمع من المال شيئاً ازداد رغبة في غيره وازداد شحاً وبخلاً بما في يده وحرصاً عليه.

(لَا أَرْزَأُ): لا أنقص ماله بالطلب ولا آخذ.

(الْفَيْءُ): ما أخذ من الكفار بغير قتال.

### فقه الحديث

قوله: (سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ

وَسَرَّهُ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ.

وفي رواية: لَا تُلْجِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ، فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجُ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهِ قَبِيَارُكَ لَهُ فِيمَا أُعْطِيَتْهُ.

النَّاسِ شَيْئًا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُؤْفَى<sup>(١)</sup>.

### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ.

[خ (١٤٢٧)، م (١٠٣٤)].

### تبويبات البخاري

بَابُ: لَا صَدَقَةٌ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَالْدَيْنُ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنَ الصَّدَقَةِ وَالْعَتَقِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْفَلَ أَمْوَالُ النَّاسِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِنْثَالَهَا أَثْلَفَهُ اللَّهُ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ، فَيُؤْتَرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ، كَفَعَلَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ أَثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ. قَالَ: أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ. قُلْتُ: فَإِنِّي أَمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْرٍ.

بَابُ وَجُوبِ التَّقَةِ عَلَى الْأَهْلِ وَالْعِيَالِ.

(١) وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَأَحَادِيثُ إِلَّا حَدِيثًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ؛ فَإِنْ عُمَرَ كَانَ يُخِفُ النَّاسَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ، فَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ قَبِيَارُكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطَيْتُهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ

فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي).

لَهُ فِيهِ).

فيه إعطاء السائل ثلاثاً من مال واحد.

قوله: (يَا حَكِيمُ! إِنَّ هَذَا أَلَمَالَ خَضِرَةٍ حُلْوَةٍ).

فيه تشبيه الرغبة في المال، والحرص عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المستلذة، فإنه مرغوب فيها.

وفيه إشارة إلى عدم بقاءه لأن الخضروات لا تبقى ولا تتراد للبقاء.

قوله: (فَمَنْ أَخَذَهُ بِطِيبِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ).  
أي: بغير شدة حرص ولا إلحاح ولا مسكنة.  
ولطيب النفس احتمالين ذكرهما القاضي عياض:

الأول: أنه عائد على الآخذ ومعناه من أخذه بغير سؤال ولا إشراف وتطلع بورك له فيه ورجحه النووي.

والثاني أنه عائد إلى الدافع ومعناه من أخذه ممن يدفع منشراحاً بدفعه إليه طيب النفس لا بسؤال اضطره إليه أو نحوه مما لا تطيب معه نفس الدافع. وفيه دليل أن القناعة وطلب الكفاية والإجمال في الطلب مقرون بالبركة، وأن من طلب المال بالشره والحرص، فلم يأخذه من حقه لم يبارك له فيه، وعوقب بأن حرم بركة ما جمع.

ويدل على أثر طيب نفس المعطي في بركة ما أعطاه للفقير.

وفيه تنبيه لأتمته على الرضا بما قسم لهم.

قوله: (وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ

إِشْرَافَ النَّفْسِ تَطْلُعُهَا إِلَيْهِ وَتَعْرِضُهَا لَهُ وَطَمَعُهَا فِيهِ.

قوله: (لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ).

أي إذا أتبع نفسه المسألة، ولم يصن وجهه لم يبارك له فيما أخذ.

وفيه أن البركة مقرونة بالتعفف والقناعة، والرضا بما تيسر وإن كان قليلاً، والإجمال في الكسب، فلا يغتر بكثرة ما يحصل له بإشراف ونحوه فإنه لا يبارك له فيه.

قوله: (وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ).

قيل هو الذي به داء لا يشبع بسببه، وقيل المراد التشبيه بالبهيمة الراعية.

وعلى الاحتمالين فيه ذم الحرص وطلب أموال الناس بسؤالهم، ولذا شبه فاعل ذلك بالبهائم التي تأكل ولا تشبع وهذا غاية الذم له. قوله: (وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى).

فيه فضل المال والغنى إذا أنفق في طاعة الله، وفيه بيان ألا يسأل الإنسان شيئاً إلا عند الحاجة والضرورة، لأنه إذا كانت يده سفلى مع إباحة المسألة فهو أحرى أن يمتنع من ذلك عند غير الضرورة.

قوله: (وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا).

أي: لا أخذ من أحد شيئاً؛ لأنه إذا أخذ من مال أحد فقد نقص ذلك من ماله، ورأى أن قطع ذلك كله عن نفسه خير له؛ لئلا تشرف نفسه إلى شيء

فيتجاوز به القصد.

(فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ يَدْعُو حَكِيمًا لِيُعْطِيَهُ الْعَطَاءَ، فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ ﷺ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ) وكان يفعل ذلك وفاءً بما عاهد عليه رسول الله ﷺ وزهداً في الدنيا وخوف الاعتیاد فتجاوز به نفسه إلى ما لا يريده.

قوله: (فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ! إِنِّي أَعْرِضُ عَلَيْكُمْ حَقَّهُ الَّذِي قَسَمَ اللَّهُ لَهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ، فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ).

فيه أن من كان له عند أحد حق من تعامل أو غيره، فإنه لا يجبر على أخذه إذا أبى، وإنما أشهد عمر على إباء حكيم؛ لأنه خشى سوء التأويل عليه، فأراد أن يرى ساحتها بالإشهاد عليه.

قوله: (فَلَمْ يَرِزْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ شَيْئًا بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ حَتَّى تُوَفِّيَ).

وفيه أن سؤال السلطان الأعلى ليس بعار. وفيه أن السائل إذا ألحف لا بأس برده وموعظته، وأمره بالتعفف، وترك الحرص على (أخذه)؛ كما فعل الشارع بحكيم فأنجح الله موعظته ومحا بها حرصه، فلم يرزأ أحداً بعده. وفيه أن القناعة وطلب الكفاية والإجمال في الطلب مقرون بالبركة.

وأن من طلبه بالشره والحرص فلم يأخذه من حقه لم يبارك له فيه، ويحرم بركة ما جمع. وفيه فضل المال والغنى إذا أنفق في الطاعة عملاً بقوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى»

وفيه أن سؤال السلطان الأعلى ليس بعار، وفيه أن السائل إذا ألحف لا بأس برده وموعظته وأمره بالتعفف وترك الحرص على الأخذ كما فعل النبي ﷺ بالأنصار وبحكيم حين ألحفوا في مسألته مرة بعد أخرى، كلما أعطاهم سألوه، فأنجح الله موعظته ومحا بها حرص حكيم، فلم يرزأ أحداً بعده.

وفيه أن من كان له عند أحد حق من معاملة وغيرها، فإنه يجبره يأمره بأخذه.

وفيه أنه لا يستحق أحد أخذ شيء من بيت المال إلا بعد أن يعطيه الإمام إياه، وأما قبل ذلك فليس ذلك مستحق له، ولو كان ذلك مستحقاً لقضى على حكيم بأخذه، وعلى ذلك يدل نص القرآن حين ذكر قسم الصدقات وفي أي الأصناف تقسم: ﴿كَانَ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ فإنما هو لمن أوتي لا لغيره، وجمهور العلماء على أن للمسلمين حق في بيت المال والفيء، ويقسمه الإمام على اجتهاده.

قوله: (وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ ﷺ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَأَحَادِيثَ إِلَّا حَدِيثًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ؛ فَإِنَّ عُمَرَ كَانَ يُخَيِّفُ النَّاسَ فِي اللَّهِ ﷻ).

مراد معاوية النهي عن الإكثار من الأحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من التحديث عن أهل الكتاب وما وجد في كتبهم حين فتحت بلدانهم وأمرهم بالرجوع في الأحاديث إلى ما كان في زمن عمر ﷺ لضبطه الأمر وشدته فيه وخوف الناس من سطوته ومنعه الناس من المسارعة إلى

رسول الله ﷺ لِيُخْلَوْه، فكان يعطي العطايا الكثيرة بحسب ما يُسأل؛ لئلا يتم لهم غرضهم من نسبته إلى البخل؛ كما قال: «إن قوماً خيروني بين أن يسألوني بالفحش، وبين أن يُخْلُوني ولست بباخل».

### ﴿بَابُ: مَا يُحَذَّرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا﴾

٤٢٩- عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ - وَفِي رَوَايَةٍ قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الْأَرْضِ؟ قَالَ: زَهْرَةُ الدُّنْيَا. (ثُمَّ ذَكَرَ زَهْرَةَ الدُّنْيَا، فَبَدَأَ بِإِحْدَاهُمَا وَتَنَقَّى بِالْأُخْرَى)، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، قُلْنَا: يُوحَى إِلَيْهِ. (وَسَكَتَ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ)، ثُمَّ إِنَّهُ مَسَحَ عَنْ وَجْهِهِ الرُّحَصَاءَ، فَقَالَ: أَيُّنَ السَّائِلِ أَنْفًا أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟ (ثَلَاثًا) إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ<sup>(١)</sup>، وَإِنَّهُ كُلُّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا أَوْ يُلِمُّ، إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ، أَكَلَتْ حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصَرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ - وَفِي رَوَايَةٍ: فَاجْتَرَّتْ - فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ، ثُمَّ رَتَعَتْ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، وَنِعَمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ لِمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَجَعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ - وَفِي رَوَايَةٍ: فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ - وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْهُ بِحَقِّهِ فَهُوَ كَالْأَكِلِ

الأحاديث وطلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الأحاديث وضبطت واشتهرت السنن. قوله: (إِنَّمَا أَنَا خَازِنٌ).

معناه أن المعطي حقيقة هو الله تعالى ولست أنا معطيا إنما أنا خازن على ما عندي ثم أقسم ما أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به فالأمر كلها بمشيئة الله تعالى وتقديره والإنسان مصرف مريبوب.

قوله: (فَمَنْ أَعْطِيَتْهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ فَيَبَارِكْ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَعْطِيَتْهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَشَرِّهِ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ).

تقدم بيانه.

قوله: (وَفِي رَوَايَةٍ: لَا تُلْحِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ). أي لا تبالغوا وتلحوا ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُوكَ النَّاسُ إِلَّا كَمَا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

قوله: (فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا وَأَنَا لَهُ كَارِهِ فَيَبَارِكْ لَهُ فِيهَا أَعْطِيَتْهُ).

أي لا يجتمع إعطائي كارهاً مع البركة وفيه أن كراهة المعطي للعطية سبب لحرمان بركتها. وفيه النهي عن الإلحاح في المسألة؛ لما يؤدي إليه من الإبرام واستئصال السائل، وإخجال المستؤل، حتى أنه إن أخرج شيئاً أخرجه عن غير طيب نفس، بل عن كراهة وتبرم، وما استخرج كذلك لم يبارك فيه؛ لأنه مأخوذ على غير وجهه. وقد كان جماعة من المنافقين يكثرون سؤال

(١) وَلِلْمُسْلِمِ فِي رَوَايَةٍ: ثَلَاثًا.

وَهُوَ حَلِيفٌ لِّبَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ، وَكَانَ شَهِيدًا بَدْرًا،  
أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ  
الْجَرَّاحِ.

[خ (٣١٥٨-٤٠١٥-٦٤٢٥)، م (٢٩٦١)].

### تبويبات البخاري

**بَابُ: يَسْتَقْبِلُ الْإِمَامُ الْقَوْمَ، وَاسْتَقْبَالَ النَّاسِ  
الْإِمَامَ إِذَا خَطَبَ، وَاسْتَقْبَلَ ابْنُ عُمَرَ وَأَنَسَ ﷺ  
الْإِمَامَ.**

**بَابُ: الصَّدَقَةُ عَلَى الْيَتَامَى.**

**بَابُ: فَضْلُ النَّفَقَةِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.**

**بَابُ: مَا يُخَذَّرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا.**

**بَابُ: الْحِزْنَةُ وَالْمَوَادَعَةُ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ.**

### غريب الحديث

(بَرَكَاتِ الْأَرْضِ): خيراتها.

(زَهْرَةُ الدُّنْيَا): متاعها وما فيها من نعم.

(فَبَدَأَ بِأَحَدَاهُمَا): أي بدأ بذكر بركات الأرض.

(وَتَنَّى بِالْأُخْرَى): ذكر زهرة الدنيا بعد البركات.

(أَوْيَاتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ): أو تصوير النعمة عقوبة.

(كَأَنَّ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرَ): صار كل واحد

منهم كمن على رأسه طائر يريد أخذه فلا

يتحرك كيلا يطير.

(الرُّحَصَاءُ): العرق الذي سال منه عند نزول

الوحي عليه.

(أَوْخَيْرُ هُوَ): أي المال.

النِّسَاءُ؛ فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ.

الَّذِي لَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ<sup>(١)</sup>.

٤٣٠- عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ ﷺ: أَنَّ رَسُولَ  
اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ﷺ إِلَى  
الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجَزَيْتِهَا-وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ  
صَالِحَ أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ، وَأَمَرَ عَلَيْهِمُ الْعَلَاءَ بْنَ  
الْحَضْرَمِيِّ، فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ  
الْبَحْرَيْنِ، فَسَمِعَتِ الْأَنْصَارُ يُقْدُومُ أَبِي عُبَيْدَةَ،  
فَوَافُوا صَلَاةَ الْفَجْرِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا انْصَرَفَ  
تَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَوْهُ،  
ثُمَّ قَالَ: أَظَنُّكُمْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ قَدِمَ  
بِشَيْءٍ! قَالُوا: أَجَلْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَأَبْشَرُوا  
وَأَمَلُوا مَا يَسُرُّكُمْ، فَوَاللَّهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَى  
عَلَيْكُمْ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمْ  
الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ،  
فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا، وَتُهْلِكُكُمْ كَمَا  
أَهْلَكْتَهُمْ. وَفِي رَوَايَةٍ: وَتُهْلِكُكُمْ كَمَا أَلْهَتْهُمْ.

### تفريع الحديث

حديث أبي سعيد أخرجه البخاري ومسلم  
من طريق هلال بن أبي ميمونة، عَنْ عَطَاءِ بْنِ  
يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ.

[خ (٩٢١-١٤٦٥-٢٨٤٢-٦٤٢٧)، م (١٠٥٢)].

• وحديث عمرو بن عوف:

أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزُّهْرِيِّ،  
قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ  
مَخْرَمَةَ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمْرًا بْنَ عَوْفٍ الْأَنْصَارِيَّ

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رَوَايَةٍ: إِنَّ الدُّنْيَا حُلُوَّةٌ خَضِرَةٌ، وَإِنَّ اللَّهَ  
مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا، فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ، فَاتَّقُوا الدُّنْيَا، وَاتَّقُوا

مَنْهُمْ زَهْرَةُ الدُّنْيَا لِنَفْسِهِمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴿ وفي الصحيحين ﴾ «عَبْدُ خَيْرٍهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ زَهْرَةَ الدُّنْيَا وَيَبْنِي مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ» فينبغي لمن فتحت عليه زهرة الدنيا أن يحذر من فتنتها فلا يطمئن إلى زخرفها، فعلى قدر الاغترار العبد في الدنيا يكون ثقافله عن طاعة الله وطلب الآخرة ولذا نبه عليها هنا.

قوله: (ثُمَّ ذَكَرَ زَهْرَةَ الدُّنْيَا، قَبْدًا بِإِحْدَاهُمَا وَثَقَى بِالْأُخْرَى).

أي: بالبركات.

قوله: (وَتَقَى بِالْأُخْرَى).

أي: بزهرة الدنيا.

قوله: (أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟).

أي أتصير النعمة عقوبة؛ لأن زهرة الدنيا نعمة من الله فهل تعود هذه النعمة نقمة وهو استفهام استرشاد لا إنكار يعني أن ما يحصل لنا من الدنيا خير إذا كان من جهة مباحة فهل يترتب عليه شر؟ قوله: (سَكَتَ عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، قُلْنَا: يُوحَى إِلَيْهِ. (وَسَكَتَ النَّاسُ كَأَنَّهُمْ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْرُ)، ثُمَّ إِنَّهُ مَسَحَ عَنْ وَجْهِهِ الرُّحَصَاءَ).

أي العرق الشديد.

قوله: (فَقَالَ: أَيِنَّ السَّائِلُ آتِيًا أَوْ خَيْرٌ هُوَ؟).

استفهام إنكار أي أن المال ليس خيراً مطلقاً لكل أحد وإنما يختلف حسب ما حال صاحبه فإن كان إنفاقه في الحق فهو خير وإن كان إنفاقه في الباطل فليس بخير له، وما ذكر في الحديث بعد ذلك من قوله إن هذا المال خضرة حلوة

(إِنَّ الْخَيْرَ): الحقيقي.

(حَبَطًا): هو انتفاخ في البطن من داء يصيب الآكل من كثرة الأكل.

(يُلِمُّ): يقرب أن يقتل.

(أَكَلَةُ الْخَضِرِ): الدابة التي تأكل الخضر فقط.

(فَثَلَطْتُ): أَلَقْتُ بعمرها رقيقاً أي مائعا.

(فَوَاقُوا) من الموافاة أي أتوا وحضروا.

(أَجَلٌ) نعم.

(تُبَسِّطُ) يوسع لكم فيها.

(فَتَتَافَسَوْهَا) من التنافس وهو الرغبة في الشيء والافتراد به.

(تَهْلِكُكُمْ) تجرکم إلى الهلاك بسبب التنازع عليها والاشتغال بها عن الآخرة.

### فقه الحديث

قوله: (بَابُ مَا يُحْذَرُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَالتَّنَافُسِ فِيهَا).

فيه أن التنافس على الدنيا تحفه مخاطر قل من يسلم منها، وأن لزهرة الدنيا بريقاً يأخذ بالآلباب فمن أخذها بحقها وجعلها في حقها فقد سلم وقليل ما هم.

قوله: (إِنَّمَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ قِيلَ: وَمَا بَرَكَاتُ الْأَرْضِ؟ قَالَ: زَهْرَةُ الدُّنْيَا).

فيه التحذير من الاغترار بزهرة الدنيا كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَمْدَنَّ عَيْنَيْكَ إِلَى مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا

كضرب المثل بهذه الجملة.

قوله: (إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ).

فالخير الحقيقي لا يأتي إلا بالخير ولكن ليست هذه الزهرة بخير لما تؤدي إليه من الفتنة والمنافسة والاشتغال بها عن كمال الإقبال على الآخرة.

ويؤخذ منه أن الرزق ولو كثر فهو من جملة الخير، وإنما يعرض له الشر بعارض البخل به عمن يستحقه، والإسراف في إنفاقه فيما لم يشرع، وأن كل شيء قضى الله أن يكون خيراً فلا يكون شراً وبالعكس، ولكن يخشى على من رزق الخير أن يعرض له في تصرفه فيه ما يجلب له الشر.

قوله: (وَأَنَّهُ كُلُّ مَا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ حَبَطًا).  
أي تخمة والحَبَط انتفاخ البطن من كثرة الأكل يقال حبطت الدابة إذا أصابت مرعى طيباً فأمعنت في الأكل حتى تنتفخ فتموت.

قوله: (أَوْيُلْمُ).

أي يقارب الإهلاك.

قوله: (إِلَّا آكَلَةَ الْخَضِرِ).

أي إلا الماشية التي تأكل الخضر وهي البقول التي ترعاها المواشي بعد ييسها قال في النهاية الخضر نوع من بقول ليس من أحرارها وجيدها.

قوله: (أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَلَأْتُ خَاصِرَتَاهَا).

أي امتلأت شبعاً وعظم جنبها.

قوله: (اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ).

أي بركت وقعدت مستقبلة عين الشمس.

قوله: (فَاجْتَرَّتْ).

أي أخرجت من كرشها لتمضغه ثم تبلعه تستمرئ بذلك ما أكلت.

قوله: (فَثَلَطْتُ وَبَالَتُ).

أي أَلت رجيعاً سهلاً رقيقاً بعد مضغه.

قوله: (ثُمَّ رَتَعْتُ).

أي أنها إذا شبت فثقل عليها ما أكلت تحيلت في دفعه بأن تجتر فيزداد نعومة ثم تستقبل الشمس فتحمل بها فيسهل خروجه فإذا خرج زال الانتفاخ فسلمت وهذا بخلاف من لم تتمكن من ذلك فإن الانتفاخ يقتلها سريعاً.

ومعناه أن نبات الربيع وخضره يقتل حبطاً بالتخمة لكثرة الأكل أو يقارب القتل إلا إذا اقتصر منه على اليسير الذي تدعو إليه الحاجة وتحصل به الكفاية المقتصدة فإنه لا يضر.

وهكذا المال هو كنبات الربيع مستحسن تطلبه النفوس وتميل إليه فمنهم من يستكثر منه ويستغرق فيه غير صارف له في وجوهه فهذا يهلكه أو يقارب إهلاكه ومنهم من يقتصد فيه فلا يأخذ إلا ييسيراً وإن أخذ كثيراً فرقه في وجوهه كما تثلطه الدابة فهذا لا يضره.

قوله: (وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرٌ حُلُوٌّ).

أي صورة الدنيا ومتاعها حسنة جميلة فاتنة.

قوله: (وَنِعَمَ صَاحِبِ الْمُسْلِمِ لِمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، فَجَعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ، فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ).  
لمن أخذه بحقه وعمل فيه بحق (نِعَمًا بِالْمَالِ الصَّالِحِ لِلرَّجُلِ الصَّالِحِ) خرجه أحمد فمن أعطي



مالاً وسلط على هلكته في الحق، فأعطى من فضله المسكين وغيره، فهذا المال المرغوب فيه.

قوله: (وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْهُ حَقُّهُ فَهُوَ كَالْأَكِلِ الَّذِي لَا يَشْبَعُ).

كلما نال منه شيئاً ازدادت رغبته، واستقل ما في يده، ونظر إلى من فوقه فنافسه، فبئس الرفيق لمن أخذه أو صرفه بغير حق، وأما من أخذه وصرفه بحق فنعم المعونة هو يقضي حاجته ويصل فيه رحمه ويرضي فيه ربه ويتصدق فيه على المحتاج.

قوله: (وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ). أي حجة يشهد عليه بحرصه وإسرافه وإنفاقه فيما لا يرضي الله، ويجوز أن يكون على ظاهره، وأنه يجاء بماله يوم القيامة فينطق الصامت بما فعل فيه، أو يمثل له شجاع أقرع، أو يشهد عليه الموكلون بكتب السبب والإنفاق.

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ﷺ إِلَى الْبَحْرَيْنِ يَأْتِي بِجَزَيْتِهَا... فَقَدِمَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ).

وكان قدوم أبي عبيدة سنة عشر، قدم بمال كثير، وهو أكثر مال قدم به على رسول الله ﷺ وصب على حصير وفرقه وما حرم منه سائلاً، وكان أهل البحرين مجوساً، ويستفاد منه أخذ الجزية من المجوس.

قوله: (فَلَمَّا أَنْصَرَفَ تَعَرَّضُوا لَهُ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ رَأَاهُمْ).

فيه قربه من الناس وحسن خلقه وتبسمه

وحفاوته بالناس والطلابين.

قوله: (فَأَبْشُرُوا وَأَمْلُوا مَا يُسْرُكُم).

بشرهم بتعجيل الفتح عليهم ومجيء الخير وهون عليهم ما هم فيه من الشدة. وبشرهم بتنجز العطاء وهكذا كان دائماً مبشراً غير منفر معطياً غير مانع ميسراً غير معسر.

قوله: (قَوْلَهُ مَا الْفَقْرُ أَخْشَى عَلَيْكُمْ).

هذه الخشية يحتمل أن يكون سببها علمه أن الدنيا ستفتح عليهم ويحصل لهم الغنى بالمال وقد ذكر ذلك في أعلام النبوة مما أخبر ﷺ بوقوعه قبل أن يقع فوق.

ويحتمل أن يكون أشار بذلك إلى أن مضرة الفقر دون مضرة الغنى؛ لأن مضرة الفقر دنيوية غالباً ومضرة الغنى دينية غالباً.

قوله: (وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسِطَ عَلَيْكُمُ الدُّنْيَا كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ).

فيه أن توسعة الدنيا وخروج خيراتها يخشى أن يؤدي التنافس فيها إلى الهلاك بالقتال والتقاطع والظلم وأكل الحرام كما فعل من قبلنا من الأمم.

قوله: (فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا).

المنافسة هي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به والمغالبة عليه وأصلها من الشيء النفيس في نوعه.

قوله: (وَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكْتَهُمْ).

لأن المال مرغوب فيه فترتاح النفس لطلبه فتمنع منه فتقع العداوة المقتضية للمقاتلة

والهلاك.

وفيه أنه ينبغي لمن فتحت عليه زهرة الدنيا أن يحذر من سوء عاقبتها وشر فتنها فلا يطمئن إلى زخرفها ولا ينافس غيره فيها. وفيه تسلية الفقير الصابر بسلامته من فتنة الغنى.

قوله: (وَتُلْهِيَكُمُ كَمَا أَلْهَتْهُمْ).

فيه التحذير من مسلك من قبلنا في التنافس على الدنيا والالتواء بها.

قوله: (الدُّنْيَا حُلْوَةٌ).

في المذاق.

قوله: (خَضِرَةٌ).

في المظهر وكل منهما يرغب فيه منفرداً فكيف إذا اجتماعا.

وهذا الوصف يشمل لذتها ونضارتها وسرعة زوالها كالفاكهة الحلوة الخضراء، فإنها حلوة المظهر والطعم سريعة الزوال.

قوله: (وَإِنَّ اللَّهَ مُسْتَخْلِفُكُمْ فِيهَا).

جاعلكم خلفاء في الدنيا.

قوله: (فَيَنْظُرُ كَيْفَ تَعْمَلُونَ).

أي كيف تتصرفون فيما آتاكم هل تستعينوا به على مرضيه أم مساخطه.

قوله: (فَاتَّقُوا الدُّنْيَا).

أي تجنبوا الافتتان بها وبما فيها من الجاه والمال، فإنها سريعة التغير والزوال، فلا تقربوا تأخذوها بغير حقها ولا تشغلكم عن مرضاة ربكم فإنها عرض زائل واقنعوا فيها بما يعينكم على حسن

المال، فإن حلالها حساب وحرامها عذاب.

قوله: (وَاتَّقُوا النِّسَاءَ).

أي تجنبوا الافتتان بهن واحذروا أن تميلوا إلى المنهيات بسببهن لدوام فتنتهن وابتلاء أكثر الناس بهن، وجاء التحذير من فتنة النساء في القرآن والسنة وفي القرآن ﴿إِنَّ كَيْدَكُمْ عَظِيمٌ﴾

ويدخل فيها الوقوع في الحرام بسببهن، ويدخل فيه الأجنيات والتطلع إليهن بالحرام. وكذا الزوجات والوقوع في الحرام بسببهن لدوام فتنتهن وابتلاء أكثر الناس بهن.

قوله: (فَإِنَّ أَوَّلَ فِتْنَةٍ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ).

أي: في شأنهن وأمرهن.

وفيه تنوع الإبتلاء على العباد كما قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَنْتُمْ وَكُنْتُمْ رُبُّكُمْ بَصِيرًا﴾ فالرجل فتنة للمرأة، والمرأة فتنة للرجل، والغني فتنة للفقير، والفقير فتنة للغني، والفاجر فتنة للبر، والبر فتنة للفاجر، والكافر فتنة للمؤمن، والمؤمن فتنة للكافر كما قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ فَتَنَّا بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لِيَقُولُوا أَهَؤُلَاءِ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنْ بَيْنِنَا أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ﴾ وأول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء.

وفيه التحذير من الاغترار بالدنيا والنظر إليها والمفاخرة بها.

وفيه استحباب الحلف من غير استحلاف إذا كان فيه زيادة في التوكيد والتفخيم ليكون أوقع

في النفوس.

قال الأزهري: هذا الحديث إذا فرق لم يكد

يظهر معناه وفيه مثلاً:

أحدهما: للمفرط في جمع الدنيا المانع من إخراجها في وجهها وهو الذي يقتل حبطاً.

والثاني: المقتصد في جمعها وفي الانتفاع بها وهو آكلة الخضر بالوصف المذكور، فضرِبَ آكلة الخضر من المواشي مثلاً لمن يقتصد في أخذ الدنيا وجمعها ولا يحملها الحرص على أخذها بغير حقها ولا منعها من مستحقها فهو ينجو من وبالها كما نجت آكلة الخضر، وأكثر ما تحبط الماشية إذا انحبس رجيعها في بطنها. وقال الزين بن المنير في هذا الحديث وجوه من التشبيهات بديعة:

أولها: تشبيه المال ونموه بالنبات وظهوره.

ثانيها: تشبيه المنهمك في الاكتساب والأسباب بالبهايم المنهمكة في الأعشاب. وثالثها: تشبيه الاستكثار منه والادخار له بالشره في الأكل والامتلاء منه.

ورابعها: تشبيه الخارج من المال مع عظمتها في النفوس حتى أدى إلى المبالغة في البخل به بما تطرحه البهيمة من السلاح، ففيه إشارة بديعة إلى استقذاره شرعاً.

وخامسها: تشبيه المتقاعد عن جمعه وضمه بالشاة إذا استراحت وحطت جانبها مستقبلة عين الشمس فإنها من أحسن حالاتها سكونا وسكينة وفيه إشارة إلى إدراكها لمصلحتها.

وفي الحديث ضرب مثلين أحدهما للمفرط في جمع الدنيا والمنع من حقها، والآخر للمقتصد في أخذها والنفع بها.

فمثل المفرط في أكلها بقوله إن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطاً أو يلم.

ومثل المقتصد بآكلة الخضر ولا تستكثر منها وإذا أكلت جلست تحتر حتى يلين ولا يؤذيها.

وفيه أنه ﷺ حذرهم من زهرة الدنيا وخاف عليهم منها فقال هذا الرجل إنما يحصل ذلك لنا من جهة مباحة كغنيمة وغيرها وذلك خير وهل يأتي الخير بالشر وهو استفهام استبعاد فيبين له أن الخير الحقيقي لا يأتي إلا بخير ثم بين أن ما يحصل من زهرة الدنيا فتنة وليس خيراً مطلقاً وتقديره الخير لا يأتي إلا بخير ولكن ليست هذه الزهرة بخير لكثير لما تؤدي من الفتنة والمنافسة والاشتغال بها عن الإقبال على الآخرة ثم ضرب لذلك مثلاً بآكلة الربيع وخضره

فقال فإنه يقتل حبطاً أو يقارب القتل لكثرة الأكل إلا إذا اقتصر منه على ما تحصل به الكفاية فإنه لا يضر وهكذا المال هو كنبات الربيع مستحسن تطلبه النفوس وتميل إليه فمنهم من يستكثر منه ويستغرق فيه غير صارف له في جوده فهذا يهلكه أو يقارب إهلاكه ومنهم من يقتصد فيه فيأخذ اليسير وإن أخذ الكثير فرقه في جوده.

الصحابه، ويجوز أن يكون سكوته ليأتي بالعباره  
الوجيزة الجامعة المفهمة، وقد عد ابن دريد  
هذا الحديث وهو قوله إن مما نبئت الربيع يقتل  
حبطا أو يلم من الكلام المفرد الوجيز الذي لم  
يسبق ﷺ إلى معناه وكل من وقع شيء منه في  
كلامه فإنما أخذه منه.

وفيه ترك العجلة في الجواب إذا كان يحتاج  
إلى التأمل.

وفيه لوم من ظن به تعنت في السؤال وحمد  
من أجاد فيه ويؤيد أنه من الوحي قوله يمسح  
العرق فإنها كانت عادته عند نزول الوحي كما  
تقدم في بدء الوحي وإن جبينه ليتفصد عرقا.  
وفيه مدح المال لمن أخذه بحقه وبذله في حقه.  
وفيه الحض على إعطاء المسكين واليتيم  
وابن السيل.

وفيه أن المكتسب للمال من غير حله لا  
يبارك له فيه لتشبيهه بالذي يأكل ولا يشبع.  
وفيه ذم الإسراف وكثرة الأكل والنهم فيه  
وأن اكتساب المال من غير حله وكذا إمساكه  
عن إخراج الحق منه سبب لمحقه فيصير غير  
مبارك كما قال تعالى.

وفيه جلوس الإمام على المنبر عند الموعظة  
وجلوس الناس حوله.

وفيه خوف المنافسة على زهرة الدنيا.

وفيه استفهامهم بضرب المثل.

وفيه سكوت العالم عند السؤال وتأخر جوابه

وسادسها: تشبيه موت الجامع المانع بموت  
البهيمة الغافلة عن دفع ما يضرها.

وسابعها: تشبيه المال بالصاحب الذي لا  
يؤمن أن ينقلب عدوا فإن المال من شأنه أن  
يحرز ويشد وثاقه حبا له وذلك يقتضي منعه  
من مستحقه فيكون سببا لعقاب مقتنيه.

وثامنها: تشبيه أخذه بغير حق بالذي يأكل ولا  
يشبع.

وقال الغزالي مثل المال مثل الحية التي فيها  
ترياق نافع وسم نافع فإن أصابها العارف الذي  
يحترز عن شرها ويعرف استخراج ترياقها كان  
نعمة وإن أصابها الغبي فقد لقي البلاء المهلك.  
وفي الحديث جلوس الإمام على المنبر عند  
الموعظة في غير خطبة الجمعة ونحوها.

وفيه جلوس الناس حوله.

وفيه التحذير من المنافسة في الدنيا.

وفيه استفهام العالم عما يشكل وطلب الدليل  
لدفع المعارضة.

وفيه تسمية المال خيرا ويؤيده قوله تعالى:  
﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾، وفي قوله تعالى:  
﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا﴾.

وفيه ضرب المثل بالحكمة وإن وقع في  
اللفظ ما يستهجن كالبول فإن ذلك يغتفر لما  
يترتب على ذكره من المعاني اللائقة بالمقام.

وفيه أنه ﷺ كان ينتظر الوحي عند إرادة  
الجواب عما يسئل عنه وهذا على ما ظنه

طلبًا لليقين.

وفيه اللوم عند خوف كراهة المسألة والاعتراض، إذا لم يكن موضعه بينًا ينكر على المعترض به، ألا تراهم أنكروا على السائل. وقالوا إن من سأل العالم وبأخه عما ينتفع به ويفيد حكمه أنه محمود من فعله.

وفيه معرفتهم حالة نزول الوحي عليه ﷺ لقوله: «فرأينا أنه ينزل عليه».

وفيه مسح الرخصاء؛ لشدة الوحي عليه، وهو شدة العرق الذي أدركه عند نزوله عليه. وفيه دعاء السائل ليجيبه.

وفيه ظهور البشري؛ لقوله: «وكانه حمده» أي: لما رأوا فيه من البشري؛ لأنه كان إذا سرّ برقت أسارير وجهه.

واحتج به قوم على تفضيل الفقر على الغنى، وليس كما تأولوه؛ لأنه ﷺ لم يخش عليهم ما يفتح عليهم من زهرة الدنيا إلا إذا ضيعوا ما أمرهم الله تعالى به في إنفاقه في حقه إذا كسبوه من غير وجهه.

وفيه ضرب الأمثال بالأشياء التافهة. وفيه جواز عرض التلميذ على العالم الأشياء المجملة؛ لبيئتها.

وفيه الحض على إعطاء هذه الأصناف: المسكين، واليتيم، وابن السبيل، وقد ورد في الحديث أن الصدقة على اليتيم تذهب قساوة

القلب، وسيأتي فضل من يعول يتيماً.

وفيه أن المكتسب للمال من غير حله غير مبارك فيه؛ لأن الله تعالى قد رفع عنه البركة، وأبقى في قلوب آكله ومكتسبيه الفاقة، وقلة القناعة، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَاتِ﴾، فالمحق أبدًا في المال: المكتسب من غير وجهه.

وفيه أن للعالم أن يحذر من يجالسه من فتنة المال وغيره، وينبهم على مواضع الخوف من الافتتان به ويعرفهم بمداواة تلك الفتنة، وهي إطعام هؤلاء الثلاثة.

### ﴿بَابُ: مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ﴾

٤٣١- عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ، فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرَ إِلَيْهِ مِنِّي. حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا، فَقُلْتُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ، فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ (١).

#### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق الزُّهري، عَنْ سَالِمٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ.

[خ (١٤٧٣-٧١٦٣-٧١٦٤)، م (١٠٤٥)].

لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَ.

(١) وَلِمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ

قوله: (فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ).

إشارة إلى جنس المال أو المال الذي أعطاه.

قوله: (وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ).

أي غير متعرض ولا حريص عليه بشره وطمع.

قوله: (وَلَا سَائِلٍ فَخْذُهُ).

أي: فاقبله وتصدق به إن لم تكن محتاجا.

قوله: (وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ).

معناه ما لم يوجد فيه هذا الشرط لا تعلق

النفس به.

قوله: (وَلِـمُسْلِمٍ فِي رِوَايَةٍ: قَالَ سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا، وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ).

فيه أن للإمام أن يعطى الرجل العطاء وغيره أحوج إليه منه، إذا رأى لذلك وجهًا لسابقة أو لخير، أو لغناء عن المسلمين.

وفيه أن ما جاء من المال الطيب من غير مسألة، فإن أخذه خير من تركه إذا كان ممن يجمل الأخذ منه.

وفيه إهداء الكبير إلى الصغير والجليل إلى من هو دونه وإهداء القليل المال إلى من هو أكثر منه مالا.

وفيه أنه لا ينبغي لأحد أن يرد الهدية إذا علم طيب مكسبها.

وفيه استعمال العموم في الأخبار والأوامر ألا ترى أن عمر استعمل ما سمع من النبي ﷺ أن لا يأخذ من أحد شَيْئًا على عمومه ولم ينكر ذلك عليه رسول الله ﷺ بل بين له مراده منه.

### تبويبات البخاري

بَابُ: مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ.

بَابُ: رِزْقُ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا.

### غريب الحديث

(فَتَمَوَّلُ): أي اجعله لك مالا.

(غَيْرُ مُشْرِفٍ): غير متطلع إليه ولا طامع

فيه.

(فَلَا تُتْبِعُهُ نَفْسَكَ): أي فلا تجعل نفسك

تابعة له.

### فقه الحديث

قوله: (بَابُ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ نَفْسٍ).

قوله: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُعْطِيهِ الْعَطَاءَ).

من الأموال التي يقسمها الإمام على المسلمين أغنيائهم وفقرائهم.

قوله: (أَعْطَاهُ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي).

أي: أحوج من المسلمين.

قوله: (خُذْهُ فَتَمَوَّلُ).

أي: قبله وأدخله في مالك، أي إن كنت محتاجا.

قوله: (وَتَصَدَّقْ بِهِ).

أي على أفقر منك إن كان فاضلا عنك.

فكره رسول الله ﷺ لعمر رده؛ لأنه إنما أعطاه

لمعنى غير الفقر، ثم قال له: (خُذْهُ فَتَمَوَّلُ) فدل

أن ذلك ليس من أموال الصدقات؛ لأن الفقير

لا يأخذ ما يتخذه مالا.

وفيه أن العموم جائز عليه التخصيص.

وفيه كراهية السؤال على كل حال.

ويحتمل أن تكون هذه العطية التي بعث بها رسول الله لعمر من الفيء على سبيل الأ عطية.

ويحتمل أنها عطية على وجه الهبة والهدية ورجحه ابن عبد البر.

وفيه منقبة لعمر عليه السلام وبيان فضله وزهده وإثاره.

وفيه ما كان عليه عمر عليه السلام من البدار إلى طاعة

رسول الله عليه السلام التي فيها طاعة الله ألا ترى إلى قوله والله لا أسأل أحداً ولا يأتيني شيء من غير مسألة إلا أخذته وهكذا يلزم من جهل شيئاً الانقياد إلى العلم واستعماله.

وفيه أن الواجب قبول كل رزق يسوقه الله عليه السلام إلى العبد على أي حال كان ما لم يكن حراماً بيناً.

وفيه أن رد عطاء الرسول عليه السلام ليس من الأدب، لأنه داخل تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ فإذا لم يأخذه فكأنه لم يأتمر لله، فكأنه من سوء الأدب.

واختلف فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يندب وهل يفرق بين السلطان وغيره:

والأظهر أنه ندب منه عليه السلام أمته إلى قبول عطية كل معط جائز عطيته، سلطاناً كان أو رعية، حيث ندبه عليه السلام إلى قبول كل ما آتاه الله من المال من جميع وجوهه، سوى ما استثناه عليه السلام، وذلك ما جاء من وجه حرام عليه، فلا يحل له قبوله،

كالذي يغصب أو يسرق، والذي يُعطاه يعلم غصبه، أو سرقته، أو خيانتة، فإن قبله كان واجباً عليه رده ورجحه الطبري وأن يكون دون سؤال ولا استشراف.

قال ابن حجر: والتحقيق في المسألة أن من علم كون ماله حلالاً فلا ترد عطيته ومن علم كون ماله حراماً فتحرم عطيته ومن شك فيه فالاحتياط رده وهو الورع ومن أباحه أخذ بالأصل.

قال ابن المنذر: واحتج من رخص فيه بأن الله تعالى قال في اليهود سماعون للكذب أكالون للسحت وقد رهن الشارع درعه عند يهودي مع علمه بذلك وكذلك أخذ الجزية منهم مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخمر والخنزير والمعاملات الفاسدة.

وقال الطبري: وفي إباحة الله أخذ الجزية من أهل الكتاب مع علمه بأن أكثر أموالهم أثمان الخمر والخنزير، وهم يتعاملون بالربا، أبين الدلالة على أن من كان من أهل الإسلام بيده مال لا يدرى أمن حرام كسبه أم من حلال، فإنه لا يحرم قبوله لمن أعطيه، وإن كان لا يبالى اكتسبه من غير حله بعد أن لا يعلمه حراماً بعينه، وبنحو ذلك قالت الأئمة من الصحابة والتابعين، ومن كرهه فإنما ركب في ذلك طريق الورع، وتجنب الشبهات، والاستبراء لدينه، لأن الحرام لا يكون إلا بيناً غير مشكل، والله الموافق.

وعليه فما جائك من الأموال فله حالات



ثلاث.

الأول: أن تعلم أنه حلال فيندب قبوله.

والثاني: أن تعلم أنه حرام فلا يجوز قبوله.

والثالث: أن تجهل أمره ولا سبب وصوله إليه، فيجوز قبولها لعموم حديث عمر؛ لأن الأصل صحت مبايعته وهديته ولا يمنع من ذلك إلا ما ثبت أنه من مال حرام.

وفيه حث للمسلم ألا يرد الهدية والعطية لما فيه من تطيب قلب المعطي وحصول الأجر له وإعانة الآخذ.

وفي البخاري أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ دُعِيتُ إِلَى ذِرَاعٍ أَوْ كُرَاعٍ لَأَجَبْتُ، وَلَوْ أُهْدِيَ إِلَيَّ ذِرَاعٌ أَوْ كُرَاعٌ لَقَبِلْتُ».

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: إِذَا أَعْطَاكَ أَخُوكَ شَيْئًا فَأَقْبَلْهُ مِنْهُ فَإِنْ كَانَ لَكَ فِيهِ حَاجَةٌ فَاسْتَمْنِعْ بِهِ وَإِنْ كُنْتَ غَنِيًّا فَتَصَدَّقْ بِهِ وَلَا تَنْفُسْ عَنْ أَخِيكَ أَنْ يَأْجُرَهُ اللَّهُ فِيكَ. وَلَا يَرُدَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقًا رَزَقَهُ" وفيه دليل على أن من شغل بشيء من أعمال المسلمين أخذ الرزق على عمله ذلك، كالولاية والقضاة وجباة الفيء وعمال الصدقة وشبههم؛

لإعطاء رسول الله ﷺ عمر العمالة على عمله الذي استعمله عليه، وكذلك سبيل كل مشغول بشيء من أعمالهم له من الرزق على قدر استحقاقه عليه وسبيله سبيل عمر في ذلك وقد رواه البخاري مطولاً، وقد روى عن عمر بن الخطاب أنه استعمل ابن مسعود على بيت

المال، وعمار بن ياسر على الصلاة، وابن حنيف على الجند، ورزقهم كل يوم شاة شطرها لعمار؛ وربعها لابن مسعود، وربعها لابن حنيف، وبوب له البخاري باب رِزْقِ الْحُكَّامِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا، وَكَانَ شُرَيْحُ الْقَاضِي يَأْخُذُ عَلَى الْقَضَاءِ أَجْرًا، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَأْكُلُ الْوَصِيُّ بِقَدْرِ عُمَالَتِهِ. وَآكَلَ أَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ.

وأجمع العلماء أن أرزاق الحكام من الفيء، وما جرى مجراه مما يصرف في مصالح المسلمين؛ لأن الحكم بينهم من أعظم مصالحهم.

وفيه أنه لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ متهافتين على الدنيا، ولا كانوا يريدون بأعمالهم فيها إلا وجه الله ﷻ ألا ترى إلى عمر ﷺ قال لرسول الله ﷺ: ادفعه إلى من هو أفقر مني؟

وأفقر في لغة العرب من باب أفعل، يعني أنه فقير؛ ولكن تقديم من هو أشد فقرا مني في ذلك علي أولى، وذلك يدل على أنه إنما رد عمر مع كونه فقيراً لا غنياً طلباً للإيثار بذلك لمن هو أشد منه حاجة.

وفيه قول النبي ﷺ: «فَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ» أي متطلع، (وَلَا سَائِلٍ) أي طالب (فَحُذِّهِ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ) يعني ﷺ ما لا يكون بهذه الصفة وهو أن يأتي عن إشراف نفس منك فلا تتبعه نفسك. وفيه أن ذلك من طريق الأفضل والأشرف لأنه لم يقل له وما لا فلا تأخذه، وإنما قال: (فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ) أي لا تجعل نفسك تتحسر

كي لا يضجر في وقت ما إذا استمر لها العمل  
بغير أجر، لأنه قد لا يستمر الصفاء للإنسان في  
الأحوال كلها، فالحازم يتخذ في أوقات الصفاء  
عدة لمرافعة الكدر، ثم قول رسول الله ﷺ:  
«فكل وتصدق» دليل على إباحة أن يأكل  
العامل من أجره ما يعمل عليه في الصدقات،  
وأن يتصدق بعد ذلك إن فضل عنده لأنه قدم  
الأكل على الصدقة، فيكون إذا أكل أكل طيباً،  
وإذا تصدق تصدق طيباً من العفو أي الفضل.

### ﴿بَابُ: مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْتُرًا﴾

٤٣٢- عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:  
مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِي يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مَرْعَةٌ لَحْمٍ.

#### تفريع الحديث

أخرجه البخاري ومسلم من طريق عَبْدِ اللَّهِ  
بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَمْرَةَ بِنَ عَبْدِ اللَّهِ بِنَ  
عُمَرَ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ.  
[خ (١٤٧٤)، م (١٠٤٠)].

#### تبويبات البخاري

### بَابُ: مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْتُرًا.

#### غريب الحديث

(يَسْأَلُ النَّاسَ): يطلب منهم المال من غير  
حاجة.

(مَرْعَةٌ لَحْمٍ): بضم الميم وحكي كسرهما أي

على فوته، وعلى أنه ليس في هذا النطق ما يدل  
على تحريمه.

وفي البخاري أنه قال له: «خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ،  
وَتَصَدَّقْ بِهِ»، ولم يقل فتصدق به من غير ذكر  
تقديم قوله: (فَتَمَوَّلْهُ)، لأنه إذا تموله وصار له  
مالاً وملكاً دخل حينئذ في جملة من قال الله ﷻ  
فيهم: ﴿يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ على ما يملكونه من  
حلالهم الطيب، إذ لو أنفق الإنسان من شيء  
في يده على سبيل الغصب لم يكن منفقاً لماله  
بل منفقاً مال غيره، ولو تصدق به من قبل أن  
يتموله كان فيه كالوكيل لرسول الله ﷺ فكان لا  
يخطئ هو بكمال ثوابه.

وفي قوله: (خُذْهُ، فَتَمَوَّلْهُ، وَتَصَدَّقْ بِهِ)  
دليل على أنه لم يعزم عليه في الصدقة به؛ لأنه  
ربما يكون في نفسه محتاجاً إليه.

وفيه أنه لا تعارض بين قبول العطاء وعدم  
سؤاله والتشوف له فكما ينبغي أن لا يكون  
مشرفاً، كذلك لا يرد العطاء من غير تشوف ولا  
سؤال فهو رزق من الله له، ولا مظهرًا للتغاني  
عن الله ﷻ بمال ولا بحال، وعند مسلم قَالَ  
سَالِمٌ: «فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ  
أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَرُدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ».

وفيه أن ابن السعدي لما استعمله عمر  
وأعطاه العمالة، فرد ذلك فأخبره عمر أنه رد  
كما رد، فقال له رسول الله ﷺ ما قال له؛ أن  
ذلك في العمالة على الصدقة؛ فيه زيادة توكيد  
لتبعد عنه التهمة، وليكون مستعينا به على نفسه

منه كما في الرواية الأخرى من سأل تكثراً والأظهر حملة على ظاهره كما نص عليه الحديث فبيعت ووجهه عظم كله فيكون ذلك شعاره الذي يعرف به.

ويحتمل أنه يعذب في وجهه حتى يسقط لحمه لمشكلة العقوبة في مواضع الجناية من الأعضاء لكونه أذل وجهه بالسؤال.

وأما في الدنيا فيحمل على سقوط الجاه والقدر فيذهب نوره وبهائه وتسقط مهابته من القلوب الحسن شيء لأن حسن الوجه هو بما فيه من اللحم. لما أخرجه الطبراني من حديث مسعود بن عمرو مرفوعاً «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يُسْأَلُ وَهُوَ غَنِيٌّ حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ فَلَا يَكُونُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ وَجْهٌ».

فيه ذم السؤال وتقييحه، وفهم البخاري رحمه الله، أن الذي يأتي يوم القيامة لا لحم في وجهه من كثرة السؤال من سأل تكثراً بغير ضرورة إلى السؤال، ومن سأل تكثراً فهو غني لا تحل له الصدقة، فعوقب في الآخرة.

وفيه أن الوعيد يختص لمن أكثر السؤال لا من ندر ذلك منه.

وعوقب في وجهه بأن جاء لا لحم فيه، فجازاه الله بذلك حين بذل وجهه وعنده كفاية.

وفيه كراهية المسألة، وأن المؤمن ينبغي أن يسأل الله وحده ويبدل السبب في تحصيل الرزق من غير سؤال؛ إلا إن احتاج إلى سؤال بمقدار الكفاية فذلك له جائز، فينصرف الدم

قطعة لحم علامة على ذله بالسؤال.

### فقه الحديث

قوله: (بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكْثُرًا).

أي فهو مذموم والمراد به من سأل تكثراً وهو غني لا تحل له الصدقة وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه.

قوله: (مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يُسْأَلُ النَّاسَ).

أموالهم من غير ضرورة ولا حاجة وهو غني لا تحل له الصدقة، وقيده البخاري بمن سأل تكثراً.

وأما من سأل وهو مضطر فذلك مباح له فلا يعاقب عليه، وعند مسلم عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يُسْأَلُ جَمْرًا فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ».

والحديث في قبح السؤال مطلقاً وفهم البخاري أن الذي يأتي يوم القيامة ولا لحم في وجهه من كثرة السؤال أنه السائل تكثراً لغير ضرورة إلى السؤال، ومن سأل تكثراً فهو غني لا تحل له الصدقة، فعوقب في الآخرة.

قوله: (حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

أي في العرصات.

قوله: (لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ حَلِيم).

أي قطعة فيحشر ووجهه عظم لا لحم عليه عقوبة له وعلامة له بذنبه حين طلب وسأل بوجهه كما جاءت الأحاديث الآخر بالعقوبات في الأعضاء التي كانت بها المعاصي وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤالا منها عنه وأكثر

**بَابُ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾**  
[البقرة: ٢٧٣]، يُقَالُ: أَلْحَفَ عَلَيَّ، وَأَلَحَّ عَلَيَّ،  
وَأَحْفَانِي بِالسَّأَلِ، ﴿فِيُخَفِّكُمْ﴾ [محمد: ٣٧] يُجْهِدُكُمْ.

**غريب الحديث**

(لَيْسَ الْمِسْكِينُ): أي ليس الفقير المحتاج المتكامل في احتياجه.  
(تَرُدُّهُ): تسد حاجته.  
(اللُّقْمَةُ): الأكلة.

(غَنَى): سعة ويسار يسد حاجته.

**فقه الحديث**

قوله: (بَابُ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾)  
اختلف المفسرون في تأويله، فقيل: يسألون ولا يلحفون في المسألة.

وقيل: لا يسألون الناس أصلاً، والدليل على أنهم لا يسألون وصف الله لهم بالتعفف، ولو كانوا أهل مسألة لما كان التعفف من صفتهم. ويشهد لهذا التأويل حديث الباب.

والمسألة بغير إلحاف مباحة للمحتاج إليها، يدل على ذلك قوله ﷺ: «من يسأل الناس وله أوقية أو عدلها، فقد سأل إلحافاً»، فدل أن من لم يكن له أوقية فهو غير ملحف ولا ملوم في المسألة، ومن لم يكن ملوماً في مسألته، فهو ممن يليق به اسم التعفف، وليس قول من قال: لو كانوا أهل مسألة لما كان التعفف من صفتهم بصحيح، لأن السؤال المذموم إنما هو لمن

إلى المسألة التي يجد الإنسان منها مندوحة فتلك التي يأتي به يوم القيامة وليس في وجهه مزعة لحم.

وفيه التحذير من الإلحاف في المسألة لغير حاجة إليها، وأما من سأل مضطراً فقيراً فمباح له المسألة.

**﴿بَابُ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾﴾**

٤٣٣- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنَى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْظَنُ بِهِ فَيُتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ. وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَافَرُّوْا إِنْ شِئْتُمْ. يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

**تفريع الحديث**

أخرجه البخاري ومسلم من طريق أبي الزناد، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (١٤٧٦-١٤٧٩-١٤٥٣٩)، م (١٠٣٩)].

**تبويبات البخاري**

**بَابُ: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾** [البقرة: ٢٧٣]، وَكَمْ الْغِنَى؟ وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: وَلَا يَجِدُ غَنَى يُغْنِيهِ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٧٣] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢١٥].

الطواف، بل المتعفف الذي لا يسأل الناس ولا يفتن لحاله، وليس معناه نفى أصل المسكنة عن الطواف وإنما نفى كمالها، كقوله ﷺ «أَتَذَرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟» وكقوله ﷺ «مَا تَعْدُونَ الرُّقُوبَ فِيكُمْ؟» خرجهما مسلم وكقوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

ويستدل على إطلاق اسم المسكنة على الطواف بحديث أم بجيد مرفوعاً «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُحَرَّقٍ» [خرجه مالك]، ويقول عائشة (إِنَّ الْمُسْكِينَ لَيَقْفُ عَلَى بَابِي حَتَّى أَسْتَحْيِيَ...) قال: وقد جعل الله تعالى الصدقات للفقراء والمساكين وأجمعوا أن السائل الطواف المحتاج مسكين.

وفيه التنبيه على تحري المتعفين بالصدقة دون الملحقين؛ فَإِنَّ الْمُلْحِفَ غَنِي بِسْؤَالِهِ، والإلحاف كثرة السؤال. وفيه أن الصدقة على المتعفف أفضل منها على السائل الطواف.

وفيه استحباب الحياء ومدح المحتاج الذي يترك السؤال حياءً، وعلى الترغيب في إعطائه الصدقة وتقديمه على المُلْح.

وفيه الحث على التفقد للمحتاجين؛ ليكون البر واصلًا إلى الأحوج فالأحوج.

وفيه دليل على أن المسكين الكامل هو الجامع بين الحاجة، وعدم السؤال، وعدم

كان غنيًا عنه لوجود أوقية أو عدلها. قوله: (لَيْسَ الْمُسْكِينُ) الكامل (الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ) ليسألهم صدقة عليه (تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ) فتسد حاجته ويرده القليل ويفتن له فيعطى (وَلَكِنْ الْمُسْكِينُ) الكامل في المسكنة (الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ) فلا يجد كفايته وما يسد حاجته، فالمسكين من لا يجد كفايته فيجد النصف ونحوها.

ثم هو مع مسكنته إما أن يكون سائلاً يجد من يعطيه، أو متعففًا لا يفتن له.

قوله: (وَلَا يُفْتَنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ). فلا يعلم بحاله لتعففه وعدم إظهاره الحاجة. قوله: (وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ).

فلا يسألهم أموالهم ولا يطلب منهم التصدق عليه لتعففه وعزته.

فهذا الذي بلغ الغاية في المسكنة، حيث جمع أوصافاً ثلاثة: المسكنته، والتعفف، وعدم التفتن لحاله كما قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾

وفيه مدح التعفف عن المسألة.

وفيه الحث على البحث عن المتعفين من المساكين.

وفيه بيان المسكين الأحق بالصدقة وأنه ليس

تفطن الناس له لأجل تعففه.

(قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: وَأَقْرَأُوا إِنَّ شِئْنَكُمْ يَغْنِي قَوْلُهُ: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾).

فيه الاستدلال بالقرآن وأن معنى هذا الحديث مذكور فيه.

وقوله: (وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ النَّاسَ).

يحمل على أكثر أمره وغالب حاله، يتعفف ولو غلبته الحاجة، ويقع سؤاله في النادر، ومن كان سؤاله عند في النادر، فليس بملحف في المسألة، واسم التعفف أولى به، ولا يخرج عن قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾.

يوضحه قوله رضي الله عنه: «من يسأل الناس وله أوقية أو عدلها، فقد سأل إلحافاً»

واختلف أهل اللغة والفقهاء في الفقير والمسكين، من الأسوأ حالاً منهما؟

ومذهب الشافعي وأحمد أن الفقير أسوأ حالاً ولذا قدم في أصناف الزكاة في القرآن.

فالفقير: من لا يجد نصف كفايته، فيجد الثلث أو الربع أو لا يجد شيئاً.

والمسكين: من يجد نصف كفايته أو أكثرها ولا يجدها كاملة، ولذا قال تعالى: ﴿أَمَّا

السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾، فهم مساكين ومع ذلك يملكون بعض السفينة.

والفقير والمسكين إذا أفرد أحدهما عن الآخر صاراً بمعنى واحد، وإذا ذكرا جميعاً كان الفقير أشد حاجة، فإذا اجتمعا افترقا وإذا افترقا اجتمعا

كما في مثل قوله: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِي أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ﴾ [المائدة: ٨٩] يشملهما، ولما قرن بينهما في قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] صاراً نوعين.

### ﴿بَابُ: الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ﴾

٤٣٤- عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ.

#### تفريع الحديث

أخرجه البخاري من طريق أبي صالح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ومسلم من طريق الأعرج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

[خ (٦٤٤٦)، م (١٠٥١)].

#### تبويبات البخاري

بَابُ: الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَنِينَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ دُونَ ذَلِكَ هُمْ لَهَا عَمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٣]، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: لَمْ يَعْمَلُوهَا لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَعْمَلُوهَا.

#### غريب الحديث

(لَيْسَ الْغِنَى): الحقيقي الذي يملأ النفس.  
(كَثْرَةُ الْعَرَضِ): متاع الدنيا وحطامها.  
(غِنَى النَّفْسِ): قناعتها وشبعها وقلة حرصها.

### فقّه الحديث

قوله: (لَيْسَ الْغِنَى).

الحقيقي الذي يملأ النفس ويكفيها ويسعدها.

قوله: (عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ).

أي بسبب كثرة ما في يديه من حطام الدنيا وحظوظها ومتعتها كما قال تعالى ﴿تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا﴾ [الأنفال: ٦٧] وقوله: (وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِّثْلُهُ، يَأْخُذُوهُ) [الأعراف: ١٦٩].

والمعنى ليس الغنى الحقيقي المعتبر كثرة المال لأن كثيراً ممن وسع عليه في المال لا يقنع بما أوتي فهو يجتهد في الازدياد ولا يبالي من أين يأتيه فكأنه فقير من شدة حرصه.

قوله: (وَلَكِنَّ الْغِنَى).

الحقيقي المعتبر الممدوح.

قوله: (غِنَى النَّفْسِ).

أي قناعتها وشبعها وقلة حرصها لا مجرد كثرة المال.

فمن لم يقنع لا يزال مجتهداً في الازدياد ولا يبالي من أين يأتيه فكأنه فقير لشدة حرصه، وإنما حقيقة الغنى غنى النفس وهو من استغنى بما أوتي وقنع به ورضي ولم يحرص على الازدياد ولا ألح في الطلب فكأنه غني، فالغنى النافع العظيم الممدوح هو غنى النفس، فيكف عن المطامع ويحصل له الحظوة والنزاهة والشرف والمدح أكثر من غني المال فقير النفس فغني

النفس لا يزال قانعاً بما رزق راضياً بما قسم له فكأنه واجد أبداً، وفقير النفس على الضد منه لا لا يزال طالباً الزيادة من أي وجه كثير الحزن والتأسف على ما فات فكأنه ليس بغني.

فينبغي أن ينفق أوقاته في الغنى الحقيقي وهو تحصيل الكمالات العلمية والعملية وما يرفع مقامه عند مولاه.

وإنما يحصل غنى النفس بغنى القلب بأن يفتقر إلى ربه في جميع أموره فيتحقق أنه المعطي المانع فيرضى بقضائه ويشكره على نعمائه ويفزع إليه في كشف ضرائه فينشأ عن افتقار القلب لربه غنى نفسه عن غير ربه تعالى والغنى الوارد في قوله: ﴿وَوَجَدَكَ عَائِلاً فَأَغْنَى﴾ [الضحى: ٨] ينزل على غنى النفس فإن الآية مكية ولا يخفى ما كان فيه النبي ﷺ قبل أن تفتح عليه خير وغيرها من قلة المال والله أعلم

فغنى النفس كنز وهو الرضا والتسليم والقناعة فمن نالها عز واطمئت نفسه ولو قل ماله، ومن فقدته قلق وتعب وجزع ولم يشكر وربما ورط نفسه من فيما لا يحمد.

رأيت القناعة رأس الغنى

فصرت بأذيالها ممتسك

فلا ذا يراني على بابه

ولا ذا يراني به منهمك

فصرت غنياً بلا درهم

أمر على الناس شبه الملك



أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفْسِهِمْ فِيهِ وَرِزْقُ رَبِّكَ خَيْرٌ  
وَأَبْقَى ﴿طه: ١٣١﴾.

ولست أرى السعادة جمع مال

ولكن التقي هو السعيد.

وقوله: (الغنى غنى النفس) يحمل ما ورد في فضل الغنى على ذلك فمن لم يكن غني النفس لم يكن ممدوحاً، وكذا ما ورد من فضل الفقر لأن من لم يكن غني النفس فهو فقير النفس وهو الذي تعوذ النبي ﷺ منه والفقر الذي وقع النزاع في تفضيله على الغنى هو عدم المال والتقلل منه. وتكلم العلماء على مسألة التفضيل بين الغنى والفقر: فمنهم من فضل الفقر، ومنهم من فضل الغنى، ومنهم من فضل الكفاف.

ومجمل ذلك أن الفقر والغنى محتان من الله يختبر بهما عباده في الشكر والصبر كما قال تعالى ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً﴾ [الأنبياء: ٣٥] وثبت أنه ﷺ كان يستعين من شر فتنة الفقر ومن شر فتنة الغنى، فالفقر والغنى متقابلان لما يعرض لكل منهما في فقره وغناه من العوارض فيمدح أو يذم، فإذا استوى الغني والفقر في التقوى فهما في الفضل سواء، والفضل كله في الكفاف، لقوله تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩] كما قال ﷺ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْتًا» [خرجه مسلم]، ويؤيده ما تقدم من الترغيب في غنى النفس وخرج الترمذي وقال غريب «وَأَرْضٌ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ

فغنى النفس عز وشرف للعبد ولو كان فقيراً: إذا أظمأتك أكف اللئام

كفتك القناعة شبعاً ورياً

فكن رجلاً رجله في الثرى

وهامة همته في الثريا

وفيه أن الغنى الحقيقي غنى النفس سواء كان المتصف بذلك قليل المال أو كثيره، والفقير الحقيقي فقر النفس سواء كان المتصف بذلك قليل المال أو كثيره، وللنسائي وصححه ابن حبان والحاكم عن أبي ذرٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتَرَى كَثْرَةَ الْمَالِ هُوَ الْغِنَى؟» قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «فَتَرَى قِلَّةَ الْمَالِ هُوَ الْفَقْرُ؟» قُلْتُ: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّمَا الْغِنَى غِنَى الْقَلْبِ وَالْفَقْرُ فَقْرُ الْقَلْبِ».

وخرج ابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال لي رسول الله ﷺ: «وَكُنْ قَنِعًا، تَكُنْ أَشْكَرَ النَّاسِ». وفيه العناية بأسباب غنى النفس من الرضا والقناعة والثقة بما عند الله والنظر للنعم المحيطة به في نفسه وأهله وماله والعلم بأن القناعة كنز لا يفنى والطمع بخل لازم والثقة بما عند الله والعلم بأن السعادة ليست مرتبطة بالمال، والشقاء ليس مرتبطاً بالفقر كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْجَبْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ﴾ [التوبة].

وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ»

مقصودة فبه يظهر فضله فالمال ليس محذورا لعينه بل لكونه قد يعوق عن الله وكذا العكس فكم من غني لم يشغله غناه عن الله وكم من فقير شغله فقره عن الله، وإن أخذت بالأكثر فالفقير عن الخطر أبعد لأن فتنة الغنى أشد من فتنة الفقر ومن العصمة أحيانا أن لا تجد، فإذا استوى الغني والفقير في التقوى فهما في الفضل سواء.

### ﴿بَابُ: ﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾﴾

٤٣٥- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ: حُبُّ الْمَالِ، وَطُولُ الْعُمُرِ.

• وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًّا فِي اثْنَتَيْنِ: فِي حُبِّ (الدُّنْيَا) <sup>(١)</sup>، وَطُولِ (الْأَمَلِ) <sup>(٢)</sup>.

٤٣٦- عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَتَعَيَّ نَالًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ (وَفِي رَوَايَةٍ: عَيْنِ) ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ، وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ.

وَفِي رَوَايَةٍ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَدْرِي: مِنْ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا؟

• (وَفِي حَدِيثِ أَبِي رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلْهَنَكُمْ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثُر] <sup>(٣)</sup>.

تَكُنْ أَعْنَى النَّاسِ» عن ابن عمرو قال ﷺ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ، وَرَزَقَ كَفَافًا، وَقَنَعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ» خرجه مسلم. ففيه فضيلة هذه الأوصاف، والكفاف الكفاية بلا زيادة ولا نقصان، وهو ما يكف عن الحاجات ويدفع الضرورات ولا يلحق بأهل الترفهات ومعنى الحديث أن من اتصف بتلك الصفات حصل على مطلوبة وظفر بمرغوبه في الدنيا والآخرة ولهذا قال ﷺ «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قَوْتًا» خرجه مسلم أي اكفهم من القوت بما لا يرهقهم إلى ذل المسألة ولا يكون فيه فضول مشغلة عن الطاعة، وفيه حجة لمن فضل الكفاف لأنه إنما يدعو لنفسه وآله بأفضل الأحوال وخير الأمور أوسطها.

فمن حصل له ما يكفيه واقتنع به أمن من آفات الغنى وآفات الفقر وقد ورد حديث ضعيف عند ابن ماجه مرفوعا «مَا مِنْ غَنِيٍّ وَلَا فَقِيرٍ، إِلَّا وَدَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَّهُ أُتِيَ مِنَ الدُّنْيَا قَوْتًا».

وصورة الاختلاف في فقير ليس بحريص وغني ليس بممسك إذ لا يخفى أن الفقير القانع أفضل من الغني البخيل وأن الغني المنفق أفضل من الفقير الحريص قال وكل ما يراد لغيره ولا يراد لعينه ينبغي أن يضاف إلى

(١) وَلِئْسَلِمَ: الْمَالِ.

(٢) وَلِئْسَلِمَ: الْحَيَاةُ.

(٣) وَلِئْسَلِمَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: أَنَّهُ بَعَثَ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ:

أَنْتُمْ خَيْرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ قَرَأْتُمْهُمْ، فَاتْلُوهُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَقْسُو قُلُوبُكُمْ كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ. وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا فِي الطُّولِ وَالشَّدَّةِ بِرَاءَةً، فَأُنْسِبْتُهَا، غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَتَعَيَّ

### غريب الحديث

(يَكْبُرُ): أي في السن.  
 (وَيَكْبُرُ مَعَهُ): أي يعظم عنده.  
 (شَابًا): قويا لاستحكام محبته لها.  
 (الْأَمَلِ): طول العمر.  
 (وَادِيَانِ): أي ما يملؤهما وهو للمبالغة في الكثرة.  
 (لَا بُتَغَى): لطلب.  
 (وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ): كناية عن الموت فهو يستلزم الامتلاء فكأنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت. وعليه تحمل العبارات في الأحاديث الآتية فالغرض منها واحد واختلافها تفنن في الكلام وبلاغة وفصاحة.  
 والجوف البطن وخص بالذكر لأن المال أكثر ما يطلب لتحصيل المستلذات وأكثرها تكرارا الأكل والشرب.

(وَيَتُوبُ اللَّهُ): يعفو ويصفح ويوفق للطاعة.

(مَنْ تَابَ): من المعصية ورجع عنها.

(نَرَى): نظن أو نعتقد.

(هَذَا): أي الحديث المذكور.

(حَتَّى نَزَلَتْ): أي هذه السورة التي بمعنى الحديث فحين المقايسة بينهما أعلمنا رسول الله ﷺ أنه ليس بقرآن. وقيل كان قرآنا فنسخ بنزول السورة اكتفاء بما هو في معناه.

مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَكُتِبَ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ، فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

### تفريغ الحديث

• حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه: أخرجه البخاري ومسلم من طريق قتادة، عَنْ أَنَسٍ.  
 [خ (٦٤٢١)، م (١٠٤٧)].

وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أخرجه البخاري ومسلم من طريق سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ.  
 [خ (٦٤٢٠)، م (١٠٤٦)].

• وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أخرجه البخاري ومسلم من طريق عطاء، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ.  
 [خ (٦٤٣٦-٦٤٣٧)، م (١٠٤٩)].

• وَحَدِيثُ أَبِي رضي الله عنه. أخرجه البخاري من طريق ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي.  
 [خ (٦٤٤٠)].

### تبويبات البخاري

• حديث أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه:

بَابُ: مَنْ بَلَغَ سِتِينَ سَنَةً فَقَدْ أَعَدَّ اللَّهُ إِلَيْهِ فِي الْعُمُرِ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَمَّا نَعِمْرَكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مِنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمْ النَّذِيرُ﴾ [فاطر: ٣٧] عَنِ الشَّيْبِ.

بَابُ: ﴿الْهَنُكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ \*

• وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، وَحَدِيثُ أَبِي رضي الله عنه:  
 بَابُ مَا يُتَقَى مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ، وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال: ٢٨].

وَإِدْيَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا بِإِحْدَى الْمُسَبِّحَاتِ، فَأَنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ

(أهاكم): شغلكم.

(التكاثر): المباراة في كثرة الأموال وغيرها والتفاخر بتلك الأموال.

### فقه الحديث

آدم في الحرص على الدنيا ويؤيده.  
وفيه دلالة على أن حب هذين غريزة في النفس.

قوله: (لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا بُتَغَى ثَالِثًا).

فيه حرص العبد على الزيادة في المال، وأنه لا غاية له يقنع بها ويقتصر عليها.

قوله: (وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ).  
يعنى إذا مات وصار في قبره ملاً جوفه التراب، وأغناه بذلك عن تراب غيره حتى يصير رميمًا فالمرء لا ينقصي طمعه حتى يموت ويصب عليه التراب، وفيه ذم الحرص على الدنيا وحب المكاثرة بها والرغبة فيها.

قوله: (وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ).  
فيقبل التوبة من الحريص كما يقبلها من غيره وفيه ترك الحرص على جمع المال للإشارة إلى أن الذي يترك ذلك يطلق عليه أنه تاب.  
قوله: (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أَدْرِي: مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ أَمْ لَا؟).

(قَالَ: كُنَّا نَرَى هَذَا مِنَ الْقُرْآنِ، حَتَّى نَزَلَتْ: ﴿أَلَمْ نَكُنْ نَكَاثِرُ﴾ [التكاثر: ١]).

(وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه: أَنَّهُ بَعَثَ إِلَى قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثُ مِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقَرَأُوهُمْ، فَأَثَلُوهُ، وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَفْسَوْ قُلُوبَكُمْ كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ. وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا فِي الطُّولِ وَالشَّدَّةِ بِرَاءَةً، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ

قوله: (يَكْبُرُ ابْنُ آدَمَ وَيَكْبُرُ مَعَهُ اثْنَانِ).  
أي يتقدم سنه ويضعف جسمه من الكبر وقلبه شاب مع الثنتين.

قوله: (حُبُّ الْمَالِ).  
والسعي في طلبه ولا يشبع منه إلا من عصمه الله ووقفه لإزالة هذه الجبلية عن نفسه وقليل ما هم.  
قوله: (وَطُولُ الْعُمُرِ).

أي محبة طول البقاء والسعي لدفع ضده فكلما كبر قوي حب المال وطول العمر في قلبه كاحتكام قوة الشباب في شبابه، وإن كان القياس أن تقل رغبته في المال، والعمر كلما كبر، لكنه يكون أرغبَ فيهما من زمن شبابه.

قوله: (لَا يَزَالُ قَلْبُ الْكَبِيرِ شَابًّا فِي اثْنَتَيْنِ).  
معناه أن قلب الشيخ كامل الحب للمال متحكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه.

قوله: (فِي حُبِّ (الدُّنْيَا)) (وَلِمُسْلِمٍ: الْمَالِ).  
وتقدم.

(وَطُولِ (الْأَمَلِ) وَلِمُسْلِمٍ: الْحَيَاةِ).  
المراد بالأمل هنا محبة طول العمر وسماء شابا في هاتين إشارة إلى قوة استحكام حبه للمال وطول الأمل والبقاء في هذه الحياة.

وهذا الحديث خرج على حكم غالب بني

أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغَى وَادِيَا ثَالِثًا، وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُسَبِّحُهَا بِأَحَدِي الْمُسَبِّحَاتِ، فَأُنْسِيَتْهَا، غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ، فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَعْنَاقِكُمْ، فَتُسْأَلُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ).

فيه أن الحرص على طول العمر وكثرة المال ليس بمحموداً.

وإنما يشب مع الأدمي هاتان الخصلتان لطول صحبته إياهما، وكثرة أنسه بهما، فكلما طالت صحبتهما عسر الخلاص من حبهما.

وفيه ذم طول الأمل والحرص على جمع المال وذلك يقتضي فضل الصدقة للغني والتعفف للفقير.

وفيه ذم الشره في طلب الدنيا.

وفيه حرص العبد على الزيادة في المال، وأنه لا غاية له يقنع بها ويقتصر عليها، ثم أتبع ذلك بقوله: «ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب»، يعنى إذا مات وصار في قبره ملاً جوفه التراب.